جامعة ابن خلدون ـ تيارت ـ

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

في شعبة:علوم مالية ومحاسبة تخصص: مالية وبنوك

دور البنوك في تمويل التجارة الخارجية لتحقيق التنمية المستدامة

دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية ـ وكالة تيارت ـ

إعداد الطلبة:

ـ سرغيني خيرة

ـ شرقي خديجة

الأستاذة المشرفة:

ـ داودي ميمونة

لجنة المناقشة:

إسم ولقب الأستاذ	الدرجة العلمية	الصفة
عبد الرحيم ليلى	أستاذة محاضرة " أ "	رئيسا
داودي ميمونة	أستاذة محاضرة "ب"	مقررا
بلجيلالي فتيحة	أستاذة محاضرة "أ"	مناقشا الأول
بالعجين خالدية	أستاذة محاضرة " أ"	مناقشا الثاني

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:14/ 06/ 2022

السنة الجامعية: 2021/ 2022

بسم الله الرحمن الرحيم

الشكر والتقدير

الحمد لله على إحسانه والشكر على توفيقه وإمتنانه

نتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذة المشرفة "**د. داودي ميمونة**" التي كانت سندا لنا بالتوجيهات القيمة خلال فترة التأطير لإنجاز المذكرة

كما نتوجه بالشكر إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة

الذين شرفونا بقبولهم وحضورهم لمناقشة هذه المذكرة

ولا يفوتنا أن نتقدم بعظيم الشكر ووافر الإمتنان إلى العائلة

التي لم تبخل علينا بدعمها وتشجيعها

والشكر الموصول إلى الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة جميع أساتذتنا الكرام

كما نتقدم بالشكر إلى موظفي بنك الفلاحة والتنمية الريفية بتيارت

وأخيرا نود أن نشكر كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد في إنجاز هذه المذكرة

وشكرا

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى:

من قال الله تعالى فيهما:" ولا تقل لهما أف ولا تنهرهما وقل لهما قولا كريما".

إلى ملاكي في الحياة إلى معنى الحب والحنان والتفاني إلى بسمة الحياة

إلى من كان دعائها سر نجاحي، وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب

أمي الحبيبة أطال الله في عمرها

إلى أطيب قلب وأرجع عقل مثلي الأعلى وفخري الأكبر إلى من علمني العطاء بدون إنتظار

إلى من أحمل اسمه بكل إفتخار أبي الغالي رحمه الله

إلى سر الوجود ورمز التضحية والعطاء أختي حبيبتي "فتيحة" التي كانت سندا لي منذ صغري ومزال سندها عونا لي حتى هذه اللحظة،

دون أن أنسلا ذكر أختي التي كانت بسمة في حياتي

لكي أختي على كل كلمة كنتي نصوحة بها لي رحمكي الله وأسكنكي فسيح جناته

إلى من هم الأقرب إلى القلب سندي وقوتي إخوتي الأعزاء

إلى رفيقات دربي التي جمعتني بهم الأقدار

وإلى كتكوته البيت وفرحته وحياة قلوبنا لميس دمتي بسمة بيتنا

إلى جميع الأهل والأقارب وإلى جميع الأحباء

إلى كل من علمني حرفا في مشواري الدراسي

إلى كل خريجي علوم التجارية والإقتصادية وعلوم التسيير

شرقي خديجة

الإهداء

أحمد الله عز وجل علا منه وعونه لإتمام هذا العمل

أهديثمرة جهدي إلى

من جعل الله الجنة تحت أقدامها إلى ملاكي في الحياة

إلى من علمتني الحب والصفاء إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي

إلى أمي الغالية حفظها الله وجزاها الله عني خير جزاء

إلى سندي في الحياة إلى الذي وهبني كل ما يملك حتى أحقق آماله

إلى من إمتطى صعاب الحياة من أجلي إلى أبي الغالي حفظه الله وأطال في عمره

إلى وحيدي وقرة عيني وسندي أخي حفظه الله

إلى اللواتي بوجودهن اكتملت سعادتي أخواتي حفظهم الله

إلى البراعم الصغيرة

إخلاص - منطارية - نورهان - عواد - كريم - سفيان

إلى كل أقاربي عائلة سرغيني- غازي

إلى من جمعتني بهم الأقدار صديقاتي أدام الله محبتنا

إلى كل من شاركني في هذا الإنجاز من قريب أو من بعيد

وإلى صديقتي في المذكرة " شرقي خديجة "

دون أن أنسى جميع طلبة السنة الثانية ماستر مالية وبنوك

سرغيني خيرة

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
شكر والتقدير	
الإهداء	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
قائمة الاختصارات	
مقدمة	أ
الفصل الأول: أساسيات حول البنوك التجارية	
تمهيد	**8**
المبحث الأول: الإطار النظري للبنوك التجارية	**9**
المطلب الأول: نشأة ومفهوم البنوك التجارية	**9**
المطلب الثاني: وظائف وأهداف البنوك التجارية	**12**
المطلب الثالث: خصائص وأهمية البنوك التجارية	**14**
المبحث الثاني: أنواع وعمليات البنوك التجارية والعوامل المؤثرة على نشاطها	**17**
المطلب الأول: أنواع البنوك التجارية	**17**
المطلب الثاني: عمليات البنوك التجارية	**18**
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على نشاط البنوك التجارية	**21**
المبحث الثالث:مصادر واستخدامات أموال البنوك التجارية وهيكلها التنظيمي	**22**
المطلب الأول: مصادر أموال البنوك التجارية	**22**
المطلب الثاني: استخدامات أموال البنوك التجارية	**25**
المطلب الثالث: هيكل التنظيمي للبنوك التجارية	**29**
خلاصة الفصل	**32**
الفصل الثاني: الإطار النظري للتجارة الخارجية	

تمهيد	**34**
المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية	**35**
المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية	**35**
المطلب الثاني: أهمية التجارة الخارجية	**36**
المطلب الثالث: أسباب قيام التجارة الخارجية	**37**
المبحث الثاني:نظريات التجارة الخارجية	**38**
المطلب الأول: نظريات الكلاسيكية في التجارة الخارجية	**38**
المطلب الثاني: النظريات النيوكلاسيكية للتجارة الخارجية	**46**
المطلب الثالث: النظريات الحديثة في التجارة الخارجية	**49**
المبحث الثالث:تقنيات المستخدمة في تمويل التجارة الخارجية	**53**
المطلب الأول: مفهوم وأهمية التمويل	**53**
المطلب الثاني: مصادر التمويل	**55**
المطل ب الثالث:طرق وتقنيات المستخدمة لتمويل التجارة الخارجية	**57**
خلاصة الفصل	**64**
الفصل الثالث: دور البنوك في تمويل التجارة الخارجية لتحقيق التنمية المستدامة (دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية)	
تمهيد	**66**
المبحث الأول: ماهية التنمية المستدامة	**67**
المطلب الأول: نشأة وتعريف التنمية المستدامة	**67**
المطلب الثاني:خصائص التنمية المستدامة وأهدافها	**70**
المطلب الثالث: أبعاد التنمية المستدامة ومؤشراتها	**73**
المبحث الثاني: مدخل عام حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية	**76**
المطلب الأول: ماهية بنك الفلاحة والتنمية الريفية	**76**
المطلب الثاني: مهام وأهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية	**79**
المطلب الثالث: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية 541	**80**

المبحث الثالث: تمويل التجارة الخارجية بالإعتماد المستندي	**85**
المطلب الأول: إجراءات فتح الإعتماد المستندي	**85**
المطلب الثاني: التوطين	**87**
المطلب الثالث: فتح الإعتماد المستندي والتنفيذ والتسوية النهائية	**90**
خلاصة الفصل	**95**
خاتمة	**97**
قائمة المصادر المراجع	
الملاحق	

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	صفحة
(1-01)	ميزانية البنك التجاري	**28**
(1-02)	توضيح مبدأ الميزة المطلقة الناجمة عن فروق التكاليف المطلقة	**39**
(2-02)	تكلفة إنتاج سلعتي القمح والقطن	**41**
(3-02)	إمكانيات الإنتاج	**43**
(1 -03)	المديريات الجهوية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تيارت	**82**

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-01)	مصادر أموال البنوك التجارية	**24**
(2-01)	الهيكل التنظيمي للبنوك التجارية	**30**
(1-02)	توضيح بياني لمنحنى إمكانيات مصر وسودان	**44**
(2-02)	إمكانيات الإنتاج للبلدين(مصر، سودان)	**46**
(3-02)	منحنى نموذج هكشر أولين	**47**
(4-02)	أسلوب دورة الإنتاج	**51**
(1-03)	الأهداف الشاملة للتنمية المستدامة	**72**
(2-03)	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية – تيارت-	**84**
(3-03)	مراحل التي تمر به عملية تمويل بالإعتماد المستندي	**92**

قائمة الإختصارات

قائمة الاختصارات

الإختصار	بيان الإختصار	الشرح
MRT	Marginal Rate of transformation	الميل الحدي للتحويل
BADR	Banque D'ageculture et de développement	بنك الفلاحة والتنمية الريفية

المقدمة

المقدمة

تعد البنوك التجارية من أهم ضروريات العصر الحديث لا تستطيع أن تستغني عن خدماتها دولة من الدول أو قطاع من القطاعات الإقتصادية والإجتماعية وغيرها، وبغير العمليات البنكية لا يمكن أن تستمر المؤسسات التجارية والصناعية والزراعية في نشاطها الإنتاجي والتجاري ومن المعروف أن نشأة البنوك ارتبطت بما تشهده إقتصادات العالمية من تحول عبر مراحل تطورها وهذا التلاحم يجسده ليس فقط نشأة البنوك وإنما اكتسابها لوظائف المختلفة وتباين أدوارها من مرحلة تنموية إلى أخرى، هذا فضلا عن السياسات والأفكار التي تهيئ المجال لكي يأخذ هذا التطور طريق نحو التميز،من هنا فإن تباين البنوك في أداء وظائفها اختلف بين دول العالم استجابة للظروف الإقتصادية التي تمر بها، كما تبرز أهمية البنوك التجارية من خلال تمويل مختلف الأنشطة التجارية والاقتصادية، ويعد التمويل أساس كل نشاط تجاري من خلال تمويل استثمارات وتغطية العجز المالي لهذا التمويل يمكن أن يكون داخليا أو خارجيا.

وتعتبر التجارة الخارجية من أهم المقومات الإقتصادية الرئيسية ومقياس لحجم العلاقات الدولية التجارية، ولا تستطيع أي دولة في العالم مهما كانت درجة تقدمها أن تعيش بمعزل عن العالم ولا تستطيع تحقيق الإكتفاء الذاتي كلي فتلجأ إلى التجارة الدولية من خلال عمليات الاستيراد والتصدير، غير أن ضخامة المبالغ المالية في هذه العمليات ونقص عامل الثقة والبعد الجغرافي جعل تدخل البنوك التجارية أمرا حتميا، إذ تقوم هذه الأخيرة بدور فعال في تمويل وتسوية المدفوعات في عمليات التجارة الخارجية،حيث تدخل كوسيط بين المصدر والمستورد لتسهيل ومراقبة كامل مراحل العملية وضمان حقوق كل الأطراف بتعهد وتجسيد عامل الثقة، لذا فالبنوك التجارية تعتبر صمام الأمان في المعاملات التجارية الدولية، مستعملة في ذلك عدة تقنيات البنكية أهمها الإعتماد المستندي الذي يعد الأوسع انتشارا وأكثر ضمانا ونجاعة في تمويل وتسوية المدفوعات في التجارة الخارجية،وانطلاقا من إبراز دور البنوك التجارية لتحقيق التنمية المستدامة من خلال تقنيات ووسائل وآليات تمويلية لتمويل تجارتها الخارجية نطرح الإشكال التالي: **ما دور البنوك التجارية في تمويل التجارة الخارجية لتحقيق التنمية المستدامة ؟**

الأسئلة الفرعية:

- ما تأثير التجارة الخارجية على البيئة والتنمية؟
- ما مدى مساهمة التجارة الخارجية لتحقيق التنمية المستدامة؟
- ماهي تقنيات البنكية المستعملة في تمويل التجارة الخارجية ؟

فرضيات الدراسة:

على ضوء ما تم طرحه منتساؤلات حول موضوع الدراسة وأملا في تحقيق أهداف الدراسة يمكن تحديد مجموعة من الفرضيات التي تسعى لإختبارها وهي على النحو التالي:

- تختلف آثار الإنفتاح التجاري على البيئة والتنمية المستدامة بين الدول المتقدمة والدول النامية.
- تساهم التجارة الخارجية في تشجيع الصادرات وتنمية الإستثمارات وتزويد البلدان بمختلف السلع والموارد.
- الإعتماد المستندي هو أهم أداة تمويل ودفع في المعاملات التجارية الخارجية.

دوافع إختيار موضوع الدراسة:

تم إختيار هذا الموضوع لعدة أسباب ودوافع ومبررات فمنها الذاتية والموضوعية نذكر منها على سبيل المثال مايلي:

الدوافع الذاتية:

- الرغبة الشخصية للبحث في هذا الموضوع.
- تناسب الموضوع مع تخصصنا مالية وبنوك.
- رغبتنا الملحة في التعرف على سياسة البنوك التجارية في تمويل التجارة الخارجية وكيفية تسييرها.

الدوافع الموضوعية:

- نظرا للأهمية البالغة التي يكسبها هذا الموضوع في الإقتصاد.
- إبراز أهمية البنوك التجارية والدعامة التي تقدمها في مجال التمويل.
- أهمية التجارة الخارجية في إقتصاد البلدان لا سيما الجزائر.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- الاستفادة من معلومات جديدة حول التجارة الخارجية وكيفية سير هذه العملية من أجل إثراء رصيدنا المعرفي.
- محاولة إعطاء صورة واضحة عن البنوك التجارية وكيفية عملها.
- إبراز دور البنوك التجارية من خلال المساهمة في تمويل التجارة الخارجية ومدى مساهمة الإعتماد المستندي كوسيلة لتمويل التجارة الخارجية.

أهمية الدراسة:

يعتبر موضوع التجارة الخارجية وطرق تمويلها ذو أهمية كبيرة بالنسبة للبنوك وكذلك الإقتصاد الوطني حيث يقوم بتحقيق الاستقرار الإقتصادي، بالإضافة إلى دفع عجلة التنمية كما يبرز دور البنوك وأهميته في تدخل كوسيط في عملية التبادل بين الأطراف الإقتصادية لتحقيق الثقة والأمان بينهما وذلك بتوفير تقنيات وأساليب لضمان السير الحسن لهته المعاملات وتغطية الأخطار المترتبة عليها.

- تكمن أهمية هذه الدراسة في المكانة التي تحتلها التجارة الخارجية حاليا في ظل الظروف الإنفتاح الإقتصادي والتحول نحو إقتصاد السوق والشراكة الدولية.
- يعتبر الإعتماد المستندي من أهم وأكثر الأدوات التي تستعمل في تسوية المعاملات التجارية الدولية.
- مدى تأثير النظام المصرفي في تمويل التجارة الخارجية والتقنيات المستعملة لتسييرها وتفادي المخاطر والمشاكل.

حدود الدراسة:

الحدود المكانية كانت على مستوى وكالة 541 لبنك الفلاحة والتنمية الريفية بولاية تيارت أما الحدود الزمنية كانت من 22 مارس 2022 إلى 5 أفريل 2022

الدراسات السابقة:

- ✓ **خالدي أمين**، "الإلتزامات المصرفية للبنك عند فتح الإعتماد المستندي"، رسالة دكتوراه في العلوم، تخصص قانون الأعمال، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2017،

تطرق صاحب الدراسة إلى التعريف بالالتزامات المصرفية للبنك عند فتح الإعتماد المستندي وذلك من خلال التوعية بضرورة التطبيق الدقيق للالتزامات البنكية المترتبة عن البنك عند فتح الاعتماد المستندي كما تطرق إلى صورالمسؤولية المصرفية في هذا المجال.

حيث قام بطرح الإشكالية التالية: **ما هو النظام القانوني للالتزامات البنكية المقررة للبنك عند قيام قواعد الإعتماد المستندي؟**

وخلصت هذه الدراسة أنه مع تطور الهائل للتجارة الخارجية ووسائل التكنولوجيا والتقنيات الحديثة أصبح الإعتماد المستندي عرضة للانهيار بسبب المساس بأهم مبادئه ويتعلق الأمر بمبدأ الإستقلالية ومبدأ نهائية

التنفيذ وذلك نتيجة لظهور عوامل لم يتم تنظيمها بشكل رسمي لا في القواعد ولا في الأعراف الدولية الموحدة ولا في القوانين الداخلية المقارنة.

الفرق بين دراستنا ودراسته: أن دراستنا أضافت نتائج جديدة لهذا الموضوع من خلال تعريف بالاعتماد المستندي الذي يعتبر من أهم تقنيات تمويل التجارة الخارجية التي تعتمد عليها البنوك التجارية في تحقيق التنمية المستدامة.

- ✓ **بوكونة نورة،** "تمويل التجارة الخارجية في الجزائر"، رسالة الماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر03، 2012/2011.

تطرقت الباحثة في دراستها على المنهج التاريخي بكثرة من خلال سرد التطور الاقتصاد الجزائري والمراحل التي مرت بها التجارة الخارجيةالجزائرية وأهميتها والسياسات المتعلقة بها، بالإضافة إلىالدور الأساسي للبنوك في تمويل التجارة الخارجية كما تناولت هذه الدراسة مختلف تقنيات تمويل التجارة الخارجية.

وطرحت الإشكالية التالية: **على ماذا ارتكزت سياسات التجارة الخارجية الجزائرية و كيفية تمويلها؟**

خلصت الدراسة إلى أن التجارة الخارجية تعتبر مقياس للتقدم العلمي والإجتماعي والإقتصادي لأي دولة، وعلى قدر حجم تجارتها الخارجية وقيمتها، تتخذ إمكانيتها للتقدم والنمو.

الفرق بين دراستها ودراستنا: في المنهج المتبع لدراسة موضوع البحث حيث اعتمدنا في بحثنا على المنهج الوصفي والتحليلي من خلال تحليل مؤشرات التجارة الخارجية الجزائرية.

- ✓ **إلهام شيلي،** "دور إستراتيجية الجودة الشاملة في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة الإقتصادية"، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014/2013.

تم التطرق من خلال هذه الدراسةإلى إبراز الدور الإستراتيجي الذي تلعبه الجودة الشاملة في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة الإقتصادية في المساهمة ببناء ديمومة الميزة التنافسية، وبإعتبار أن البقاء والإستمرارية هما أهم هدفين تسعى المؤسسة لتحقيقهما في ظل تحديات التي تفرضها البيئة، كما تناولت هذه الدراسة أن المؤسسة في حاجة ماسة إلى مواصفات إرشادية تحقق التحسين المستمر، من أجل ضمان بقاءها وإستمراريتها في ظل القيود والحدود التي تفرضها التنمية المستدامة، بواسطة أهم التقنيات التسييرية الحدية في تحقيق الإستغلال الأمثل للموارد بصفة مستدامة.

تم طرح الإشكالية التالية: **مادور إستراتجية الجودة الشاملة في تحقيق التنمية المستدامة ضمن المؤسسة الإقتصادية عامة والمؤسسة المينائية لولاية سكيكدة بشكل خاص؟**

حيث تطرقت صاحبة هذه الدراسة أن إستراتيجية الجودة الشاملة تساهم بشكل كبير في تحقيق أباد التنمية المستدامة في المؤسسة الإقتصادية، وأنها مدخل هام من مداخل تطبيق التنمية المستدامة على المستوى الجزئي.

الفرق بين دراستها ودراستنا: أن دراستنا تناولت الدور الفعال لتمويل التجارة الخارجية لتحقيق التنمية المستدامة.

المنهج والأدوات المستخدمة في موضوع الدراسة:

بغية الإجابة على إشكالية الدراسة وتحقيق أهدافها ولتحقق من الفرضيات اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج التحليلي للنظريات المتبعة في تسيير التجارة الخارجية، إضافة إلى أهم التجارب التي تبنتها الجزائر للقيام استخدمنا المنهج الاستقرائي الذي سمح لنا بالانتقال من العام إلى الخاص، بالإضافة إلى المنهج التاريخي لسرد تطور الإقتصاد الجزائري والمراحل التي مرت بها التجارة الخارجية، وعلى المنهج الوصفي من خلال عرض التأثير النظري للبنوك التجارية والتجارة الخارجية والتنمية المستدامة، وذلك بالرجوع إلى مصادر المعلومات بقدر الإمكان حول الموضوع من كتب باللغة العربية، رسائل ماجستير وأطروحات دكتوراه، كما تم الإعتماد على مجموعة من المقالات والمجالات بالإضافة إلى الإستعانة بشبكة الأنترنت.

وبناءا على ما سبق تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول:

- أساسيات حول للبنوك التجارية
- الإطار النظري للتجارة الدولية الخارجية
- دور البنوك في تمويل التجارة الخارجية لتحقيق التنمية المستدامة (دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية)

صعوبات الدراسة :

- ✓ كثرة وتعدد المراجع ووجود بعض الإختلافات بينها.
- ✓ تلقي صعوبات في الحصول على المعلومات الكافية نظرا لسرية وتحفظ بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

هيكل الدراسة:

بغرض دراسة الإشكالية ومعالجة كل جوانب هذا الموضوع تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول، فصلين نظريين وفصل تطبيقي.

حيث في الفصل الأول تناولنا عموميات حول البنوك التجارية حيث قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول وهو الإطار النظري للبنوك التجارية ومبحث الثاني هو أنواع وعمليات البنوك التجارية والعوامل المؤثرة على نشاطها والمبحث الثالث وهو مصادر واستخدامات أموال البنوك التجارية وهيكلها التنظيمي.

أما الفصل الثاني تم التطرق إلى الإطار النظري للتجارة الدولية الخارجية حيث قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول وهو ماهية التجارة الخارجية والمبحث الثاني نظريات التجارة الخارجية أما المبحث الثالث وهو تقنيات المستخدمة لتمويل التجارة الخارجية.

وأخيرا الفصل الثالث حيث درسنا حالة تطبيقية لمؤشرات التجارة الخارجية والإعتماد المستندي لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة تيارت 541، حيث قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول ماهية التنمية المستدامة والمبحث الثاني مدخل عام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية أما المبحث الثالث دراسة مؤشرات التجارة الخارجية الجزائرية.

الفصل الأول

أساسيات حول البنوك التجارية

تعد البنوك التجارية متعاملا اقتصاديا فعالا ومحركا هاما للتنمية الإقتصادية في أي بلد، ودفع عجلة النمو الشامل نحو التقدم وذلك بسبب علاقتها الوثيقة بالحكومات والأفراد عن طريق تقديم مختلف الخدمات للأعوان الإقتصادية، ولقد أصبحت البنوك ضرورة من ضروريات العصر الحديث لا تستطيع أن تستغني عن خدماتها الأمم أو قطاع من القطاعات الإقتصادية والإجتماعية وغيرها، بغير العمليات البنكية يمكن أن تستمر المؤسسات التجارية والصناعية في نشاطها الإنتاجي وتجاري، ومن المعروف أن نشأة البنوك ارتبطت بها تشهده الإقتصادات من تحول عبر مراحل تطورها اقتصاديا واجتماعيا، وهذا التكامل والتلاحم العضوي ليس فقط نشأة البنوك و إنما اكتسابها لوظائفها المختلفة وتباين أدوارها من مرحلة تنموية لأخرى، هذا فضلا عن السياسات والأفكار التي تهيئ المجال لكي يأخذ هذا التطور مجراه، ومن هنا فإن تباين البنوك في أداء وظائفها اختلف بين الدول للتباين في الظروف و التحولات الإقتصادية التي تمر بها الدول، ولهذا سوف نخصص هذا الفصل لمعالجة المباحث التالية:

المبحث الأول: الإطار النظري للبنوك التجارية

المبحث الثاني: أنواع وعمليات البنوك التجارية والعوامل المؤثرة على نشاطها

المبحث الثالث: مصادر واستخدامات أموال البنوك التجارية وهيكلها التنظيمي

المبحث الأول: الإطار النظري للبنوك التجارية

ارتبطت نشأة وتطور البنوك التجارية بتطور المجتمعات اقتصاديا واجتماعيا فهي تعتبر أحد أنواع المؤسسات المالية، التي يرتكز نشاطها على قبول ودائع ومنح قروض لمختلف المؤسسات التي تحتاج إلى تمويل، وسوف نتطرق في هذا المبحث إلى ثلاث مطالب:

المطلب الأول: نشأة ومفهوم البنوك التجارية

البنك هو مؤسسة مالية تنصب عملياتها الرئيسية على تجميع الموارد الأموال الفائضة عن حاجات أصحابها (أفراد، مؤسسات، دولة)، وإعادة إقراضها وفق أسس معينة أو استثمارها في مجالات أخرى، وفي هذا المطلب سوف نتطرق إلى نشأة ومفهوم البنوك التجارية.

أولا: نشأة البنوك التجارية

لم تنشأ البنوك في صورتها الراهنة ولم تظهر دفعة واحدة مكتملة المعالم وإنما كانت هذه النشأة وليدة تطور طويل، قام على أنقاض مجموعة من النظم البدائية سابقة عليها كانت تتولى عمليات الإئتمان في صورتها الأولى وهما(كبار التجار والمرابين ورجال الصاغة)، ولقد تمكنت البنوك الحديثة في القضاء عليها والحلول محلها.[1]

1-كبار التجار

فالبنوك الحديثة هي وريثة التجار الذين كانوا لشهرتهم موضع ثقة التجار والأفراد المحيطين بهم، وكانوا يساعدون بأموالهم على تنشيط التجارة ومعاونة التجار، ومن هنا ائتمنهم الأفراد وإستودعهم نقودهم، ومنه بدأ التاجر يصبح وديعا تودع لديه نقود الأفراد ويحصلون في مقابلها على شهادات إيداعها، وفي هذه المرحلة كان التاجر يتعهد بحراسة النقود نظير عمولة يحصل عليها.

2- المرابون العاديون

فالبنوك الحديثة هي وريثة المرابون الذين كانوا يقترضون أموالهم في مقابل عمولة كانت في البداية كبيرة، والمرابي يستخدم أمواله الخاصة في الإقتراض، ويتقاضى في هذه الخدمة مبلغا من النقود كان يسمى"ربا".

3- الصاغة

البنوك الحديثة هي وريثة الصاغة الذين كانوا يشتغلون بتجارة الحلي والمعادن ومن هذه التجارة اكتسبوا خبرة بعيار المعادن وبأسعارها، وكان الأفراد يتجهون إليهم في البداية للكشف عن عيار النقود المعدنية، ثم تطور الأمر

[1] رايس حدة، " **دور البنك المركزي في إعادة تجديد السيولة في البنوك الإسلامية** "، الطبعة الأولى، دار ايتراك، القاهرة، مصر، 2009، ص: 36 -37.

فكانوا يبيعون العملات المعدنية من كل الأنواع، فظهر بذلك التجار المتخصصون وإتسعت الأسواق، وزادت ثروات التجار، الشيء الذي دفع هذه الفئة إلى البحث عن طريقة مأمونة تحافظ بها على هذه الثروة من السلب والنهب والضياع، وهي أمور كانت من السمات البارزة لتلك الفترة، ولقد وجدت بغيتها في أولئك الصاغة والصيارفة بل وبعض التجار الذين كانوا يتمتعون بالسمعة الطيبة والقوة والأمانة، فكانت تودع لديهم ما تريد من فوائضها النقدية لحفظها نظير عمولة إيداع للخدمة التي يقدمونها، وفي نفس الوقت كان المودعون يحصلون من المودع لديهم شهادات إيداع تثبت حقوقهم وكانت هذه الشهادات تتضمن تعهدا من المودع لديه برد الأمانة (الوديعة) عند طلبها كمّا ونوعا.

كما كانت هذه الشهادات في بداية الأمر تصدر إسمية، وكان يتم تداولها عن طريق التنازل، ولكن مع مرور الوقت وتزايد ثقة المتعاملين في المودع لديهم أصبحت هذه الأخيرة شهادات لحاملها يتم تداولها لمجرد التسليمدون الحاجة لتنازل أو تظهير وشيئا فشيئا لاحظ المودع لديهم أن قدرا ضئيلا فقط من شهادات الإيداع التي يصدرونها يعود حاملوها إليهم مطالبون بإستيرادها (سواء كانت نقودا أو معادن نفيسة ....الخ)،ومن هنا فكر هؤلاء في استغلال كل أو بعض تلك الودائع العاطلة خصوصا وأنه كان هناك كثيرون تتوفر لديهم الرغبة في الإقتراض والإستثمار.

وبعد أن كان الصاغة والصيارفة يقترضون من أموالهم الخاصة، بدؤا يقترضون أيضا من بعض الودائع التي لديهم، وفي مقابل ذلك يدفعون للمودعين نسبة من الفوائد التي تعود عليهم من القروض التي يمنحونها بعد أن كانوا في البداية يأخذون منها عمولة إيداع.

هكذا تطورت الفكرة خطوة إلى الأمام غير أن الأمر لم يتوقف عند هذا الحد، فالبنوك الحديثة لم يتوقف دورها عند حراسة ودائع العملاء كما كان يفعل أشهر التجار، ولا عند حد منح القروض من أموالها الخاصة كما كان يفعل المرابون، وهي أخيرا لم تكتفي بعمليات الصرف وحدها كما كان فعل الصاغة، فهي تقوم بهذه العمليات كلها والجديد في هذه البنوك هو قيامها بمنح قروض من ودائع ليست لها وجود فعلي لديهم فلقد بدؤا فعلا يخلقون الودائع ويصنعون السيولة، وبدأت بذلك تتسع مقدرة البنوك على الإقراض ومنح الإئتمان إلى حد بعيد.

وهكذا ورثت البنوك التجارية هذه الوظائف والأنشطة عن الصيارفة فكان ظهور أول بنك سنة 1517م بالبندقية، وفي عام1609م أنشيء بنك أمستردام وكان غرضه الأساسي حفظ الودائع وتحويلها عند الطلب من حساب مودع أخر والتعامل في العملات وإجراء المقاصة بين السحوبات التجارية. [1]

[1] محمد حسين الوادي وآخرون، "**النقود والمصارف**"، الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2016، ص: 106 -107.

ثانيا: تعريف البنوك التجارية

وردت كافة التعريفات المتعلقة بالبنوك التجارية غالبا من خلال التشريعات والقوانين واللوائح المالية التي تنظم الحياة الإقتصادية في مختلف البلدان، ومن ثم فإن أغلب التشريعات اتفقت جميعا على ان البنك هو مؤسسة أو منشأة اقتصادية تتعامل بالنقود حيث يتم تجميع الودائع والمدخرات من المصادر المختلفة، ثم إعادة استثماراتها في كافة المجالات المختلفة للاستثمار وبما فيها توجيه ما تجمع لديها من أموال عبر مجموعة من الاستثمار، وفوق هذا تقوم البنوك بالعديد من الخدمات لعملائها .[1]

وهناك عدة التعريفات للبنوك التجارية ومن أهمها مايلي:

التعريف 01:

تعرف البنوك التجارية بأنها البنوك التي تقوم بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو للآجال محددة، وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي وخدمته لتحقيق أهداف خطة التنمية، ودعم الإقتصاد القومي، وتباشر عمليات تنمية الإدخار والإستثمار المالي في الداخل والخارج، ومساهمة المشروعات وما يستلزمه من عمليات مصرفية وتجارية ومالية، وفقا لقرارات البنك المركزي.[2]

التعريف 02:

يعتبر البنك التجاري من المؤسسات المالية التي يتركز نشاطها في قبول الودائع ومنح الإئتمان، فهو يلعب دور وسيط بين أولئك الذين لديهم أموال فائضة، وبين أولئك الذين يحتاجون لتلك الأموال ، إذ أن البنوك التجارية ليست الوسيط الوحيد في هذا المضمار، وإنما تتسم بصفات معينة تميزها عن غيرها من الوسطاء.[3]

التعريف 03:

يقصد بالبنوك التجارية هي المؤسسات أو المنشآت الإئتمانية التي تقوم بحفظ النقود المودعة لديها بصفة أمانة قابلة للسحب عند الطلب أو بعد أجل قصير مع منح الإئتمان، وتسمى أحيانا ببنوك الودائع وأطلق البعض عليها " هي المؤسسات التي تقترض لتقرض" وهذا القول يركز على الوظيفتين الأساسيتين للبنوك التجارية هما قبول الودائع وتسليف الأموال وتتخصص هذه البنوك في تقديم الإئتمان قصير الأجل ويرجع ذلك بسبب أن

---

[1] محمد جمال علي هلالي، عبد الرزاق قاسم شحادة، " **محاسبة المؤسسات المالية (البنوك التجارية وشركات التأمين)**"، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2007، ص: 3- 4.

[2] عبد الغفار حنفي وآخرون، "**الإدارة الحديثة في البنوك التجارية**"، دون طبعة، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 1991، ص: 25 - 26.

[3] سامر جلدة، " **البنوك التجارية والتسويق المصرفي**"، الطبعة الأولى، دار أسامة، عمان، الأردن، 2001، ص: 14.

معظم ودائعها منها تحت الطلب لذا لا تستطيع البنوك التجارية التصرف في توظيف الأموال في الإستثمارات طويلة الأجل.[1]

ومن خلال التعاريف السابقة يمكننا استخلاص تعريف:

هو أن البنوك التجارية هي التي تقوم بصفة أساسية بقبول وتلقي الودائع تحت الطلب ولأجل قصير وتتعامل في الإئتمان قصير الأجل، وهذا يؤكد أن للبنوك أعمال هامة تقوم بها في الإقتصاد الوطني.

المطلب الثاني: وظائف وأهداف البنوك التجارية

للبنوك عدة وظائف تطورت مع مرور الوقت لمواكبة المستجدات الحاصلة في الإقتصاد الدولي، كما أن النشاط المالي في البنك يهدف إلى تعظيم قيمة السهم في سوق الأوراق المالية بما يؤدي لتعظيم ثروة أصحاب حق الملكية.

أولا: وظائف البنوك التجارية

هناك الوظائف التقليدية والوظائف الحديثة:

1- الوظائف التقليدية للبنوك التجارية:

تتمثل فيما يلي:

أ. فتح الحسابات الجارية وقبول الودائع على اختلاف أنواعها

ب. تشغيل موارد البنك مع مراعاة مبدأ التوفيق بين السيولة والربحية والضمان أو الأمن ومن أهم الأشكال التشغيل والإستثمار مايلي:

- منح القروض والسلف المختلفة وفتح الحسابات الجارية
- تحصيل الأوراق التجارية وخصمها
- التعامل بالأوراق المالية من أسهم والسندات بيعا وشراء لمحفظتها أو لمصلحة عملاءها
- تمويل التجارة الخارجية من خلال فتح الإعتمادات المستندية
- تقديم الكفالات وخطابات والضمان للعملاء
- التعامل بالعملات الأجنبية بيعا وشراء الشيكات السياحية والحوالات الداخلية منها والخارجية
- تحصيل الشيكات المحلية عن طريق غرفة المقاصة وصرف الشيكات المسحوبة عليها
- المساهمة في إصدار أسهم وسندات شركات المساهمة
- تأخير الخزائن الآمنة لعملائها لحفظ المجوهرات والمستندات والأشياء الثمينة .[2]

[1] محمد مصطفى السنهوري،" **إدارة البنوك التجارية**"، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2013، ص: 34.

[2] محمد مصطفى السنهوري، " **مرجع سبق ذكره**" ، ص:84-85.

2- الوظائف الحديثة:

تتمثل فيمل يلي:

أ. إدارة الأعمال والممتلكات العملاء وتقديم الإستشارات الإقتصادية والمالية من خلال دائرة مختصة هي (Truste département)

ب. تمويل الإسكان الشخصي من خلال الإقراض العقاري ومما يجدر ذكره أن لكل بنك سقف محدد للإقراض في هذا المجال يجب أن لا يتجاوزه

ج. المساهمة في خطط التنمية الإقتصادية وهذا بتجاوز بنك الإقراض لآجال القصيرة إلى الإقراض بالآجال المتوسطة والطويلة نسبيا

ويضاف إلى المصارف في المجتمعات التي تأخذ بمبدأ التخطيط المركزي للإقتصاد وظائف أخرى أهمها:

1. **وظيفة التوزيع:** في المجتمعات ذات التخطيط الإقتصادي المركزي يتم التوزيع كافة الأموال اللازمة لإنتاج والمتولدة من مصادر خارجة عن المشروع نفسه عن طريق المصرف، ويتم ذلك عادة بالطرق الائتمانية ولا توجد أي مؤسسة أخرى غير المصارف تزاول هذا النشاط في ظل ذلك النظام.
2. **وظيفة الإشراف والرقابة:** تتولى المصارف في المجتمعات ذات التخطيط المركزي في عملية توجيه الأموال المتداولة التي استخدمتها مع متابعة هذه الأموال للتأكد من أنها تستخدم فيما رصدت له من أغراض ولتأكد من مدى ما حققه استخدامها من أهداف محددة مسبقا لمشروعات التي استخدمتها.[1]

ثانيا: أهداف البنوك التجارية:

البنك كغيره من منظمات الأعمال يسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تتلخص فيما يلي:

1- الربحية:

يسعى البنك لتعظيم أرباح من خلال تعظيم إرادته أو تدنية تكاليفه، حيث تأخذ الإيرادات شكل الفوائد على القروض التي يمنحها للغير أو عوائد لموجداته من الأصول المالية بمختلف أنواعها أو العملات التي يحصل عليها مقابل الخدمات البنكية، أما التكاليف فيتحمل البنك نوعين منها: التكاليف التشغيلية (أجور العمال مصاريف الإستغلال) والتكاليف التجارية المالية (أرباح بيع و شراء العملات، الفوائد، العملات الدائنة...).[2]

[1] محمد مصطفى السنهوري، "**مرجع سبق ذكره**"،ص:85 .

[2] بوراس صالح، قاسمي عبد الرزاق،" **دور البنوك في تمويل التجارة الخارجية**"، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الدكتور مولاي الطاهر، سعيدة، الجزائر، 2018 -2019، ص: 14.

2– السيولة:

يقصد بالسيولة قدرة البنك على تحويل جزء من أمواله شبه نقدية وخلال فترة زمنية قصيرة تسمح بمواجهة سحوبات عملائه وإلا فإن التعرض لنقص تسديد السيولة سيؤدي إلى زعزعة ثقة المودعين بالبنك، وقد يؤدي إلى إفلاسه وتتأثر السيولة العامة في البنوك التجارية بدرجة ثبات الودائع في البنك وتركيبتها وسهولة عمليات الإقتراض والإستثمارات الأخرى في البنك فضلا عن تأثيرات السياسة النقدية والوعي البنكي والادخاري.[1]

3– الأمان:

لا تستطيع البنوك التجارية إستعاب خسائر تزيد عن قيمة رأس مالها، فأي خسائر من هذا النوع معناه التهام جزء من أموال المودعين، وبالتالي إفلاس البنك التجاري ولهذا تسعى البنوك التجارية إلى توفير أكبر قدر من الأمان للمودعين من خلال تجنب المشروعات ذات الدرجة العالية من المخاطرة.

ومن خلال استعراض أهداف البنك التجاري نلاحظ وجود تعارض كبير وواضح بينها بالإحتفاظ بالسيولة العاطلة يؤثر على الربحية، كما أن السعي لتعظيم الربح يقود البنك إلى المخاطرة، وهو ما يدمر هدف الأمان لذلك يسعى البنك دائما إلى الملائمة بين هذه الأهداف، والذي ينعكس من خلال الدور الفعال للإدارة البنكية.[2]

المطلب الثالث: خصائص وأهمية البنوك التجارية

للبنوك التجارية عدة خصائص منها خصائص المميزة للبنوك غير التجارية وأخرى مميزة للبنوك التجارية، كما أن لها أهمية كبيرة في النشاط الإقتصادي ترجع إلى الدور الذي تلعبه في تسير المعاملات في الإقتصاد، وفي التأثير على عرض النقود، وبالتالي سوف نتطرق في هذا المطلب إلى خصائص وأهمية البنوك التجارية التي تتمثل في:

أولا:خصائص البنوك التجارية

1– الخصائص المميزة للبنوك غير التجارية أي البنوك المتخصصة:

تقوم البنوك المتخصصة بعمليات للإئتمان، المتوسط والطويل الأجل في نشاط اقتصادي معين تسميتها كالبنوك العقارية والزراعية و الصناعية، أو قد يرجع التخصص إلى مقابلة حاجات ائتمانية من نوع خاص كما هو الحال مثلا بالنسبة لبنوك الإستثمار والأعمال.

وتعتمد البنوك المتخصصة بالإضافة على مواردها الذاتية (رأس المال و احتياطات و مخصصات البنك) أيضا على موارد خارجية، أي غير ذاتية و يغلب على تلك الموارد الأخيرة طابع الإقتراض من سوق عن طريق إصدار

[1] كرم حداد، مشهور مذلول، " **النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري**"، بدون طبعة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005، ص: 147.

[2] بوراس صالح، قاسمي عبد الرزاق، " **مرجع سبق ذكره**"، ص: 15.

سندات تشتريها خاصة مؤسسات التمويل الكبرى وشركات التأمين، وقد تقترض من البنوك التجارية أومن البنك المركزي أو من الدولة أيضا.

وجدير بالذكر أن البنوك المتخصصة في الدول النامية تعتمد بصفة رئيسية ف الحصول على الموارد الخارجية على الحكومة والبنوك التجارية و البنك المركزي، وذلك لتصنيف الأسواق المالية في تلك الدول، وعادة تقدم لها تلك القروض بأسعار فائدة منخفضة.

2- الخصائص المميزة للبنوك التجارية:

إن السمة الأساسية للبنوك التجارية تتمثل في قدرتها على خلق الإئتمان، و إضافتها بذلك إلى كمية النقود أي نقودا المصرفية، ومن الخاصية البنوك التجارية إنها تميز تلك البنوك عن البنوك المتخصصة.

وتتمثل الموارد الذاتية للبنوك التجارية (رأس المال المدفوع و احتياطات و مخصصات البنك مع ملاحظة أن المخصص المحتجز على ذمة توريده لمصلحة الضرائب مقابل الضرائب المستحقة عن أرباح العام لا يدخل في الموارد الذاتية للبنك).[1]

ثانيا:أهمية البنوك التجارية

تبرز أهمية البنوك التجارية تبرز أهمية البنوك التجارية في فئتين: فئة الفائض المالي وفئة العجز المالي

1- أهمية البنوك التجارية لأصحاب الفائض المالي:

لقد حققت البنوك التجارية لأصحاب الفائض مزايا عديدة و من أهمها مايلي:

- إمكانية الحصول على سيولة في أي وقت لأنها مجبرة على الإحتفاظ بجزء من الأموال في شكل سائل لمواجهة طلبات السحب المحتملة
- حفظ أموال المودعين.
- توفير الوقت و الجهد في البحث عن المقترضين حيث أنهم يعرفون مسبقا الجهات التي يوعدون فيما أموالهم (البنوك التجارية).
- تجنب أصحاب الفائض المالي مخاطر عدم التسديد التي تكون كبيرة في حالة الإقراض المباشر .

2- أهمية البنوك التجارية لأصحاب العجز المالي:

تبرز أهمية البنوك التجارية لهذه الفئة فيما يلي:

- توفير الأموال بشكل كافي و في الوقت المناسب نظرا لما تتوفر عليه من أموال ضخمة تجمعها باستمرار باعتبارها وظيفة أساسية من وظائف البنوك التجارية .
- يجنب وجود الوساطة المالية المقترض مشقة البحث عن أصحاب الفوائض المالية.

[1] محمد عبد الفتاح الصيرفي،" **إدارة البنوك**"، بدون الطبعة، دار المناهج للنشر والتوزيع، بدون الطبعة، دار المناهج للنشر والتوزيع، 2015، ص:33-34.

كما أن وجود الوساطة المالية يسمح بتوفير قروض بتكاليف أقل نسبيا.

3- بالنسبة للاقتصاد ككل:

لا تقتصر إيجابية البنوك التجارية لأصحاب الفائض والعجز المالي فقط فإن الإقتصاد بدوره يستفيد بدرجة كبيرة من وجود هذه البنوك:

- تفادي احتمالات عرقلة النشاط الإقتصادي لعدم توافق الرغبات بين أصحاب الفائض المالي و أصحاب العجز المالي.

- يسمح وجود الوساطة المالية بتوفير الأموال اللازمة للتمويل بواسطة تعبئة الادخارات الصغيرة وتحويلها إلى قروض ذات مبالغ كبيرة.

- تعبئة الادخارات تقلص من اللجوء إلى الإصدار النقدي الجديد مما يؤدي إلى حدوث التضخم (حالة التضخمية)، ولكن القدرة على هذه التعبئة ترتبط إلى حد كبير بمدى فعالية البنوك في أداء دورها كجامعة للأموال.[1]

[1] الطاهر لطرش،"**تقنيات البنوك**"،الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون،الجزائر،2003، ص: 9-10.

المبحث الثاني: أنواع و عمليات البنوك التجارية و العوامل المؤثرة على نشاطها

إن للبنوك التجارية عدة أنواع تختلف من نوع إلى آخر، إلا أن هناك عوامل تؤثر على نشاطها، وعليه سيتم التطرق في هذا المبحث إلى أنواع وعمليات البنوك التجارية والعوامل المؤثرة عليها.

المطلب الأول: أنواع البنوك التجارية

تنقسم البنوك التجارية إلى أنواع متعددة و ذلك تبعا لملكيتها و حجم نشاطها وتنظيمها الإداري وهي كمايلي:

أولا: البنوك المحلية

يقتصر دور هذه البنوك على ممارسة نشاطها في منطقة جغرافية محددة قد تكون مدينة أو ولاية معينة، ويقع مركزها الرئيسي في تلك المنطقة، وتتميز بصغر الحجم، كما تقدم مجموعة من الخدمات المصرفية التي ترتبط بالبيئة المحيطة بها.[1]

ثانيا: البنوك ذات الفروع

حيث تتم العمليات المصرفية من خلال فروع في مكان واحد(مدينة أو أكثر من مكان أكثر من مدينة) وبذلك يتم الرقابة على هذه الفروع من خلال المركز الرئيسي وقد يحدث اختلاف في الخدمات المصرفية المقدمة من الفروع وقد تسمى بالبنوك التجارية العامة حيث تقوم بكافة الأعمال التقليدية للبنوك التجارية وتقديم الإئتمان قصير ومتوسط الأجل كما تتعامل في مجالات الصرف الأجنبي.[2]

ثالثا: بنوك المجموعات

وهي تأخذ شكل شركة قابضة تدير مجموعة من الشركات التابعة التي تعمل في النشاط المصرفي، حيث تقوم الشركة القابضة بالإشراف على الشركات التابعة وتضع لها السياسات بشكل لا مركزي. وتأخذ هذه البنوك طابعا احتكاريا، ولقد انتشرت هذه البنوك في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية.[3]

رابعا: بنوك ذات الوحدة الواحدة

يقصد بالبنوك ذات الوحدة الواحدة تلك البنوك التي ليس لها فروع، ويقصد بالفرع في هذا الصدد الوحدة التي تقبل جميع أنواع الودائع، وبالنسبة لوحدات الإيداع والصرف الآلي فإنها تعتبر في بعض التشريعات بمثابة

---

[1] أحمد محمد غنيم،" **إدارة البنوك– تقليدية الماضي والكترونية المستقبل**"، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية للنشر ولتوزيع، ، المنصورة، مصر، 2007، ص: 17-18.

[2] محمد مصطفى السنهوري،" **مرجع سبق ذكره**"، ص: 85.

[3] محمد عبد الفتاح الصيرفي،" **مرجع سبق ذكره**"، ص:32.

فروع إذا ما زادت المسافة بينهما وبين المركز الرئيسي عن عدد محدد من الكيلومترات، و باختصار يظل البنك ذات وحدة واحدة حتى لو أنشأ وحدات تقوم بجميع الخدمات المصرفية عدا قبول الودائع أو نوع ما،كما لا تنفي عنه هذه الصفة إذا ما قام بإنشاء وحدات آلية للصراف والإيداع على مسافة من المركز الرئيسي تقل عما يشترطه القانون لاعتبار الوحدات المذكورة في حكم الفروع.[1]

خامسا: بنوك السلاسل

وهي عبارة عن سلسلة من البنوك نشأت نتيجة لنمو حجم البنوك التجارية، وزيادة حجم نشاطها واتساع نطاق أعمالها و تتكون السلسلة من عدة فروع منفصلة عن بعضها إداريا، ولكن يشرف عليها مركز رئيسي واحد يقوم برسم السياسات العامة التي تلتزم مختلف وحدات السلسلة بها، كذلك فهو ينسق بين الوحدات و بعضها، و لا يوجد هذا النوع من البنوك التجارية إلا في الولايات المتحدة الأمريكية.[2]

المطلب الثاني: عمليات البنوك التجارية

إن العمليات المصرفية تتلقى الأموال من الجمهور وعمليات القرض، وكذا وضع وسائل الدفع تحت تصرف الزبائن وإدارة هذه الوسائل[3]، وبالتالي سوف نتطرق إلى شرح هذه العمليات دون التفرقة بين جانب الأصول والخصوم:[4]

أولا– العمليات المصرفية العادية:

تعتبر عمليات الصارف في الأصل، من فئة العقود التي ترعاها أحكام القانون المدني، كالوديعة والقروض والمقايضة وغيرها. ولكن عمليات المصارف تظل مختلفة عن هذه العقود سواء من حيث الشكل أو الإجراءات التي تتم بموجبها، أو من حيث الطبيعة القانونية التي تميزها عن طبيعة تلك العقود وتجعلها مستقلة عنها.

وطبقا للمادة 06 من قانون التجارة، تعتبر العمليات البنكية أعمالا تجارية، ويكون أحد طرفي هذه العملية، أي البنك تاجرا حتما، الطرف الآخر قد يكون تاجرا أو غير تاجر وتكون العملية بالنسبة له تجارية أو مدنية تبعا لتعلقها أو عدم تعلقها بتجارته، وتتمثل هذه العمليات في:

1– الحسابات المصرفية:

أ– الحساب العابر: هو حساب يفتحه البنك لشخص يرغب في القيام بعملية واحدة تستلزم بعض الوقت والإجراءات، كعملية البيع والشراء أسهم مالية.

---

[1] بو الصوف سامية، بوقشور أمينة، " **دور البنوك التجارية في تمويل التجارة الخارجية**"، رسالة ماستر، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسير، جامعة جيجل، الجزائر، 2015– 2016، ص:40

[2] محمد عبد الفتاح الصيرفي،"**مرجع سبق ذكره**"، ص: 32.

[3] مبروك حسين،" **المدونة النقدية والمالية الجزائرية**، الطبعة الأولى، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، بوزريعة، الجزائر، 2004، ص: 67.

[4] سليمان بو دياب،"**اقتصاديات النقود والبنوك**"، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان،1999،ص:116-117.

ب– الحسابات الادخارية:وهي حسابات خاصة تشكل صورا من حسابات الودائع، وهي تمثل نسبة كبيرة من الودائع لأجل وتهدف إلى تحقيق نوع من الإدخار وتشمل هذه الحسابات بنوع خاص:

- حسابات الودائع
- حسابات الودائع بشرط الإدخار
- حسابات الإدخار

ج– حسابات تحت الطلب: تقوم هذه الوحدة بالعديد من الأعمال المتصلة اتصالا مباشرا وغير مباشر بحساب العميل مثل: أعمال أقسام المقاصة، وتنفيذ البريد، وإصدار دفاتر الشيكات للعملاء، و إصدار الشيكات المصرفية وإجراء التحاويل المصرفية...الخ. [1]

وبالتالي يجب التفريق هنا بين حسابات الشيكات والحساب الجاري:

- **حساب الشيكات:**وهو نوع من حسابات تحت الطلب، أي أنه قابل للإيداعات والسحوبات المستمرة وتكون السحوبات بواسطة صاحب الحساب عن طريق الشيكات أو والحوالات البنكية، أما السحوبات أو الإيداعات بواسطة الأسهم المالية أو الأوراق التجارية أو عمليات الخصم فلابد من موافقة البنك المسبق عليها كشرط من شروط إتفاق فتح حساب الشيكات، وتسمية حساب الشيكات ليست دقيقة في الواقع لأن الشيكات قد تستعمل في عمليات السحب و الإيداع في الحساب الجاري.[2]
- **الحساب الجاري:** وهو أموال مودعة في البنك بالعملة المحلية مقابل أوامر دفع شيكات تعطي للمودع الحق في تحريرها مقابل النقود المودعة، وفي العادة لا يستحق المودع فوائد على الأموال في حسابه الجاري.[3]

2– مبادلات العملة: وهي من أقدم الوظائف التي قدمتها البنوك لزبائنها مقابل عمولة عند مبادلة عملة معينة بعملة أخرى.

3– خصم الأوراق التجارية: مع البدايات الأولى للبنوك قامت بخصم الأوراق التجارية التي يحصل عليها زبائنها في الحصول على النقد مقابل تحويل دينهم إلى البنك التجاري الذي يقوم بنفسه بتحصيل تلك الأوراق التجارية حين وصولها إلى تاريخ السداد المثبت بالورقة التجارية أو إعادة خصمها لدى البنك المركزي.

4– تقديم القروض والخدمات التجارية: وتتضمن الإعتمادات المستندية و إصدار الكفالات، والحوالات الصادرة و الوارد، شراء العمولات المصرفية، شراء وبيع العملات الأجنبية.

---

[1] صلاح حسن،" **البنوك ومخاطر الأسواق المالية العالمية**"، الطبعة الأولى،دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر،2011، ص:19.

[2] سليمان بودياب،" **مرجع سبق ذكره** "، ص:118.

[3] محمد إبراهيم عبد الرحيم،" **اقتصاديات النقود والبنوك**"، بدون طبعة، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر،2015، ص:131.

5- إدارة ممتلكات واستثمارات الزبائن: يستفيد الكثير من أصحاب رؤوس الأموال من الخبرات الفنية و الاستثمارية، ويوكلون إليهم استثمار رؤوس أموالهم في مختلف أنواع الاستثمارات المالية والنقدية والعقارية وغيرها.

6- التأجير التمويلي: وهي من أبرز الخدمات وأكثرها أهمية فمن خلالها يقوم البنك بشراء الآلات والمكائن وخطوط الإنتاج ويقوم بتأجيرها إلى الزبون الصناعي، وبعد فترة قد تصل إلى عدة سنوات قد تتحول ملكية هذه الموجودات إلى الزبون الصناعي حسب اتفاق مسبق مع البنك التجاري.[1]

7- إقامة مشاريع مشتركة: تقوم البنوك الحديثة بالاشتراك في توفير رؤوس الأموال الأزمة لإنشاء شركات حديثة وخاصة في مجال التكنولوجيا المتطورة ومشاريع البنية التحتية (بناء محطات الطاقة والسدود و المشاريع العمرانية والمجمعات التجارية).

8- الوساطة المالية:تقوم البنوك الحديثة بدفع ثمن شراء الأوراق المالية لصالح زبائنها كما تقوم بقبض ثمن بيع الأوراق المالية لصالح زبائنها. كما تساهم في تسويق الإصدارات الحديثة للأوراق المالية (الأسهم و السندات).

ثانيا: العمليات المصرفية غير العادية (خلق نقود الودائع):

عندما يمنح البنك لعميله ائتمانا معينا يعني أن البنك يثق بقدرة عميله على التسديد في الوقت لاحق، وذلك بوضع كمية من الوسائل النقدية تحت تصرف الزبائن المقترضين ب:[2]

1- تقديم القرض على شكل نقود قانونية دفعة واحدة أو على دفعات: وذلك من كمية النقود المتواجدة داخل الخزائن البنك، وفي هذه الحالة يكون كل ما يحدث هو مجرد عملية نقل مبلغ من حوزة البنك إلى حوزة المقترض دون أن يطرأ أي تغيير على إجمالي كمية النقود المعروضة.

2- تقديم القرض على شكل سحوبات:يكون بواسطة الشيكات والحوالات لمصلحة المقترض لتمكينه من تسديد قيمة السلع و الخدمات التي يريد الحصول عليها، تماما كما لو استخدم النقود القانونية طالما أن الشيكات والحوالات كالنقود القانونية تقبل وتستخدم للتسديد.

3- كيفية خلق نقود الودائع: تطبق في شكل كامل في فرضية البنك الواحد التجاري، فإن هذا الأخير يستطيع أن يخلق بواسطة عمليات الإئتمان كل النقود التي يرغب فيها، في حدود نسبة الرصيد النقدي مادام متأكدا من أنها سوف تعود إليه في شكل ودائع من جديد، إلا أن هذا الأمر ليس بهذه البساطة ففي تعدد البنوك التجارية، عند تلقي كل منها ودائع عند عملائه، ثم يقوم بمنح القروض إلى المقترضين و يخلق بذلك النقود أي نقود الودائع الخاصة به.

[1] أسعد حميد العلي،" **إدارة المصارف التجارية**"، الطبعة الأولى، دار اليازوري للنشر و التوزيع، عمان، الأردن،2013، ص: 25.

[2] سليمان بودياب،" **مرجع سبق ذكره** "، ص:129.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على نشاط البنوك التجارية

هناك مجموعة من العوامل تؤثر على النشاط البنوك التجارية وفي هذا المطلب سوف نتطرق إليها .

أولا :العوامل الإقتصادية

يتأثر النشاط المصرفي بالبيئة الإقتصادية السائدة وذلك من حيث دينامكية الأعوان الإقتصادية، نمو الإدخار، استقرار الخيارات الإقتصادية المتبعة في السياسة العامة للبلاد.

ثانيا : العوامل التشريعية

وهي الأخذ بالاعتبارات التشريعية الواردة في القوانين: المدنية، التجارية، المصرفية.....الخ، إذ أن البيئة القانونية التي يعمل بها أي بنك تجاري تحكم نوعية توظيفاته، فقد تتضمن هذه التشريعات نصوصا تحظر على المصارف التجارية منح أنواع معينة من القرض.

ثالثا: إعتبارات السياسة النقدية والائتمانية

يباشر البنك المركزي سلطاته بشأن فرض سياسة النقدية والائتمانية المناسبة سواء من حيث رفع سعر الخصم، أو من حيث البدء في إتباع أدوات والوسائل التقليدية للرقابة الكمية والنوعية على الإئتمان، والتي تؤثر على حجم الإئتمان وعلى صوره وأنواعه... كما يقوم البنك المركزي بتفتيش البنوك بهدف الاطمئنان على سلامة مراكزها المالية، ويستلزم ذلك دراسة سياستها التسليفية، وحكم على مدى سلامة سيولتها، وسلامة قروضها بما يكلف إمكانية مقابلة التزاماتها تجاه المودعين وغيرهم من الدائنين.

رابعا: إعتبارات السياسة المصرفية السليمة: أهمها:

1- إعتبارات تتعلق بالحذر والحيطة في رسم السياسات الداخلية بالبنك سواء من حيث إتباعه لسياسة تمويلية محافظة أو توسعية، ومدى الدقة و الالتزام بقواعد جامدة، والأسلوب التي تنتهجه إدارة البنك لدى دراسة التمويل المشروعات المختلفة.

2- إعتبارات التوفيق بين عوامل الربحية والسيولة والضمان لمقابلة التزامات البنك اتجاه المودعين من ناحية، مع تحقيق أقصى ربحية ممكنة من تشغيل أمواله من ناحية أخرى، أوما يعبر عنه بالتوفيق بين إعتبارات الثلاثة: السيولة والربحية والضمان.

3- إعتبارات فن التعامل مع العملاء وتنمية النشاط المصرفي عموما، كما هو الحال عندما يرجع البنك إلى منح سلف مكشوفة محدودة لبعض العملاء احتفاظا بمعاملاتهم الجيدة الأخرى كبيرة الحجم.[1]

[1] صلاح حسن،"**مرجع سبق ذكره** "، ص:13-15.

المبحث الثالث: مصادر واستخدامات أموال البنوك التجارية وهيكلها التنظيمي

رغم أن اختلاف البنوك التجارية عن المؤسسات المالية من حيث طبيعة نشاطها إلا أن لها نفس مصادر التمويل، شأنها شأن المؤسسات الأخرى فبعد أن تحصل البنوك على مواردها المالية من مصادر المختلفة تقوم بتوزيعها على مختلف الاستخدامات، سوف نتطرق في هذا المبحث إلى ثلاث مطالب.

المطلب الأول: مصادر الأموال البنوك التجارية

لا يمكن لأي بنك أن يباشر أعماله إلا إذا كان له موارد مادية يعتمد عليها في ممارسة نشاطه وهي تمثل التزامات عليه اتجاه الغير وهذا ماسوف نتطرق إليه في هذا المطلب.

تتمثل هذه الموارد في: موارد ذاتية و موارد الخارجية

أولا: الموارد الذاتية

وتشمل رأس المال المدفوع وما يزيد من المخصصات التي يكونها البنك عن الالتزامات الفعلية التي كونت هذه المخصصات لمقابلتها يكونه من احتياطات و ما يظهر في ميزانيته من أرباح لم يتم توزيعها بعد.

ونتناول هذه العناصر باختصار فيما يلي: [1]

1- رأس المال المدفوع(paid – up capital):

ويمثل النواة الأولى لموارد البنك الذي يبدأ به نشاطه بتكوينه ما يلزمه من أموال ثابتة ومستلزمات هذا النشاط وما يتطلبه من الإنفاق على تسير أعماله.

ويلزم القانون في أي دولة البنوك ألا يقل رأس مالها عن حد معين يسمح للبنك بأن يكون موضع ثقة بالنسبة للمتعاملين معه.

2- الاحتياطات:

عبارة عن الجزء المستقطع من الأرباح السنوية لدعم السيولة في البنك ومواجهة المخاطر المستقبلية، و تنقسم الاحتياطات إلى نوعين هما:

أ- الاحتياطي القانوني:

وهي الاحتياطات التي تقرر بنص القانون أو بمقتضى النظام الأساسي للبنك، وتتراوح نسبة الاحتياطي القانوني عادة بين 10 إلى 15بالمئة من الأرباح الصافية قبل توزيعها.[2]

[1] صبحي تادرس قريصة، أحمد رمضان نعمة الله، " **اقتصاديات النقود والبنوك**"، بدون الطبعة، دار الجامعية، بدون سنة، ص:138.

[2] محمود حسين الوادي و آخرون،" **النقود والمصارف**"، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2010، ص:161.

ب–الاحتياطي الخاص:

وهو احتياطي يكونه المصرف من تلقاء نفسه من غير أن يفرضه عليه القانون وهو يكونه لنفسه تحقيقا لغرضين وهما (تدعيم المركز المالي للمصرف في مواجهة المتعاملين والجمهور، ملافاة كل خسارة في قيمة أصول المصرف تزيد عن قيمة الاحتياطي القانوني) .[1]

3–الأرباح الموزعة:عادة ما يترتب عن نشاط البنك أرباح في نهاية السنة لايقوم بتوزيعها كلها بل جزء منها، و الباقي يضاف إلى رأس المال البنك.[2]

ثانيا: الموارد الخارجية

وهي الموارد المالية التي يتحصل عليها البنك التجاري من غير المساهمين وهي تمثل النسبة الأكبر من إجمالي موارده وتشمل مايلي:

1– الودائع: وهي تمثل مبالغ نقدية مقيدة في سجلات البنوك يستحقها المودعون وحسب العملة المودعة أو المتفق عليها، وتعتبر من أهم موارد البنك حيث تشكل في الظروف العادية نسبة هامة من إجمالي موارد البنك وهي على عدة أنواع وكل نوع ينفرد بخصائص معينة تميزه عن الأنواع الأخرى وهي الودائع الجارية، ودائع لأجل وودائع بإشعار.

بالإضافة إلى أنواع السابقة نجد ودائع التوفير وتسمى أيضا الودائع الادخارية وهي عبارة عن ودائع لا تختلف عن الودائع لأجل إلا من حيث الإجراءات المفروضة على عملية السحب والإيداع. كما هذا النوع يتسم أيضا بصغر مبالغها و الفوائد التي يحصل عليها المودعين تكون أقل من الفوائد التي يحصل عليها أصحاب الودائع لأجل.

2 – الإقتراض من البنوك المركزية:

يعرف البنك المركزي بأنه البنك البنوك وهو المقرض الأخير لهذه البنوك ومن ثم فإنه يمكن للبنوك أن يقترض من البنك المركزي أو من الهيئات الدولية الأخرى، ويتلخص الغرض أو الهدف من هذا الإقتراض في علاج بعض المشكلات المؤقتة التي تعترض موقف السيولة في البنك، مواجهة التوسعات الموسمية في التمويل بالإضافة إلى إستخدام هذه القروض خاصة الطويلة الأجل في تمويل الاستثمارات، ولا يقوم البنك المركزي بتقديم القروض في أي وقت بدون ضابط إلا بعد دراسة الغرض من هذا القرض.[3]

---

[1] زياد رمضان، محفوظ جودة، " **الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك**"، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006، ص: 54.

[2] بو الصوف سامية، بوقشور أمينة، " **دور البنوك التجارية في تمويل التجارة الخارجية**"، رسالة الماجيستر في علوم الإقتصاد، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسير، جامعة محمد الصديق بن يحي. جيجل، الجزائر،2015 – 2016، ص: 43 – 46.

[3] عبد المطلب عبد الحميد، " **اقتصاديات النقود والبنوك– الأساسيات والمستحدثات**"، بدون الطبعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2009، ص:

3- الحسابات المدينة للمصارف الأخرى:

تشمل هذه الحسابات جميع التزامات البنك سواء المحلية أو الأجنبية وهذه الالتزامات قد تكون أيضا في صورة حسابات جارية أو لأجل أو بالإخطار وهي عموما تمثل مصدرا هاما من المصادر التي يحصل منها المصرف على الموارد المالي التي يحتاجها في القيام باستخداماته التشغيلية المختلفة.[1]

يوضح الشكل التالي مصادر أموال البنوك التجارية

الشكل(01-1): مصادر أموال البنوك التجارية

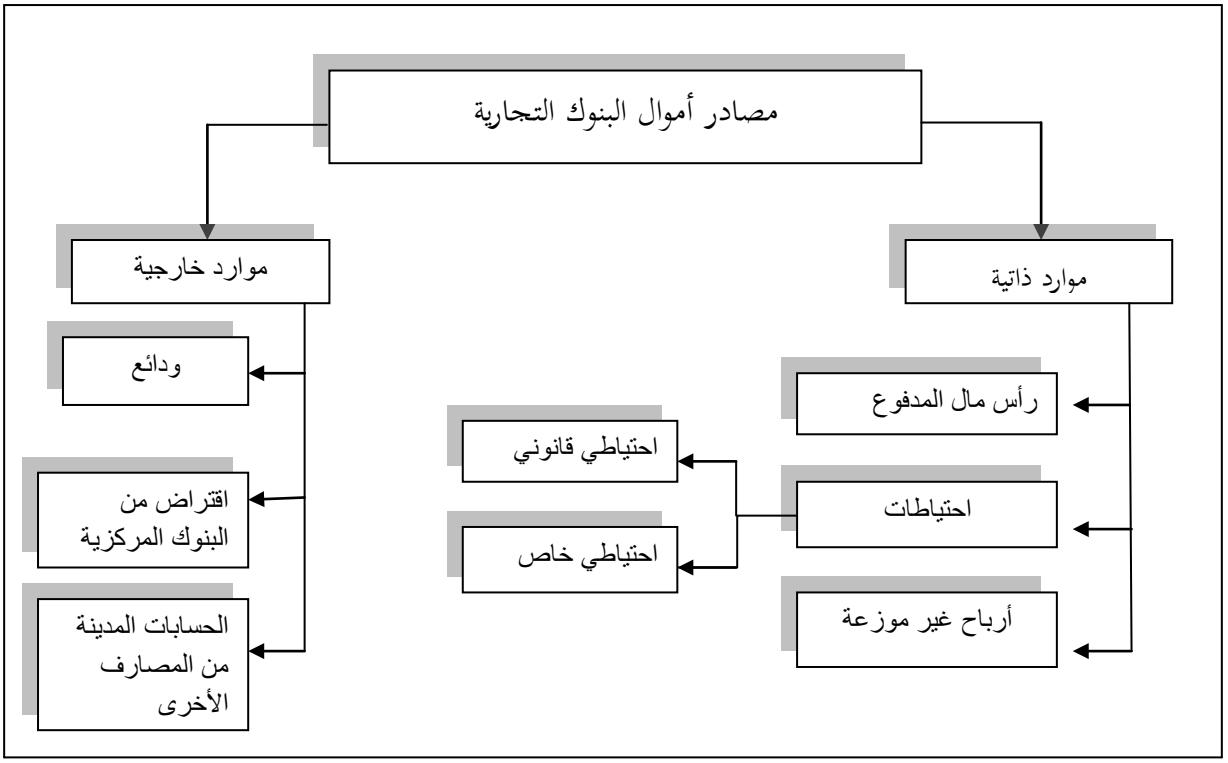

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على ما سبق

.181

[1] بو الصوف سامية، بوقشور أمينة،" **مرجع سبق ذكره** "، ص: 46.

المطلب الثاني: استخدامات أموال البنوك التجارية

بعد تجميع البنوك التجارية للموارد المالية من مصادرها المختلفة، تقوم بتوزيعها على مختلف الاستخدامات هذه الاستخدامات تختلف من نظام مصرفي لآخر ومن بنك لآخر. وفي هذا الإطار هناك جملة عوامل يمكن أن تؤثر على كيفية توزيع هذه الموارد بالنسبة لمختلف الاستخدامات وفي هذا المطلب سوف نتطرق إليها.[1]

1- اختلاف النظام الإقتصادي والنظام الائتماني، ومدى أهمية النشاط المصرفي في تحريك الفعالية الإقتصادية ومدى انتشار الوعي المصرفي للمتعاملين من الجمهور و المؤسسات،كل ذلك يؤثر على طريقة توزيع الموارد المالية للبنك.

2- التفاوت في الإمكانيات المالية للبنوك وطبيعة النشاط المصرفي، حيث تتأثر طريقة توزيع الموارد المالية حسب حجم الموارد المالية المتاحة وحسب نوع وطبيعة النشاط الإقتصادي الممول

3- البناء الهيكلي للودائع التي يتلقاها البنك من حيث الآجال ومن حيث السيولة وطبيعتها.

4- مدى تدخل البنك المركزي ونوعية التسهيلات المصرفية الممنوحة.

مما تقدم فإن البنك التجاري يقوم بممارسة نشاطه على أساس عاملين هما السيولة والربحية، حيث يسمى البنك إلى إيجاد أحسن صيغة للموائمة بينهما.

وعليه يمكن تقسيم استخدامات المصارف التجارية إلى ثلاث مجموعات حسب درجة السيولة كالتالية:

أولا: المجموعة الأولى:

وتهدف هذه المجموعة إلى تحقيق السيولة فقط وتشمل:

1- النقدية الجاهزة لدى البنك:وتتشكل من النقود القانونية الموجودة في الصندوق باستمرار لمواجهة السحوبات اليومية.

2- الأرصدة النقدية المودعة لدى البنك المركزي: وتشكل الاحتياطي النقدي القانوني الذي يفرض على البنوك التجارية بصفة إلزامية و تستخدم كأدوات الرقابة على البنوك التجارية من قبل البنك المركزي.

ثانيا: المجموعة الثانية:

وهي الأصول التي يكون سيولتها منخفضة جدا ربحيتها مرتفعة جدا بالمقارنة بالأصول السابقة على اعتبارات هدفها الأساسي هو تحقيق الربح.

وتشمل عدد من الأصول التي يقوم بها البنك التجاري في استثمار الجزء الأكبر من موارده المتاحة للتوظيف، وتنقسم هذه الأصول إلى عدة مستويات منها.

[1] محمود سحنون،" **الإقتصاد النقدي و المصرفي**"، الطبعة الأولى، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، عين الباي، قسنطينة، الجزائر،2003،ص: 78- 79.

1– الأصول الشبه النقدية:

هي الأرصدة المستحقة على البنوك سواء كانت بنوك محلية أو في الخارج، وغالبا ما تشمل الأرصدة المستحقة عن البنوك المحلية إلى جانب أرصدة التشغيل الجاري على قروض يمنحهما البنك إلى بنوك أخرى وتكون سريعة الاسترداد، أو على وديعة يودعها لدى المصرف أخر بهدف تمكينه من تغطية متطلبات تمويل المؤقت.

كذلك يشتمل من المستحق على البنوك الأجنبية بدوره على حسابات التشغيل العادية والناتجة عن المعاملات المصرفية بين البنوك المحلية ومراسليها في الخارج، وما تودعه من أرصدة لدى البنوك أخرى. و يجدر الإشارة إلا أنه من الممكن التعرف على حجم التعامل ودرجة الاعتماد المتبادل بين البنوك المحلية، وبينها وبين البنوك الخارجية من دراسة ومقارنة أحجام ومكونات بند الأرصدة المستحقة على البنوك الخارجية التي تظهر في جانب الاستخدامات وبند الأرصدة المستحقة للبنوك المحلية التي تظهر في جانب الموارد.

ويدخل أيضا ضمن هذه المجموعة ما تطلق عليه البنوك الإنجليزية القروض القابلة للاستدعاء (CallMoney) وهي القروض التي تمنحها تلك البنوك، إلى بيوت الخصم على أن تردها بعد طلبها بوقت لا يتجاوز يوم أو يومين، ومن المعروف أن احتمال توقف الخصم عن الدفع ضعيف جدا ويمكن استبعاده لأن بيوت الخصم تستطيع دائما الحصول على نقد من بنك انجلترا عن طريق خصم أذونات الخزينة و الكمبيالات المقبولة منه.

2–الأوراق المالية الحكومية:

وتتمثل في أذونات الخزينة و السندات الحكومية، وتتمتع هذه الأوراق بدرجة عالية من السيولة لأن البنوكتستطيع أن تخصمها أو تقترض بضمانها من البنك المركزي، أذونات الخزينة التي تشتريها البنوك التجارية هي سندات قصيرة الأجل تتعهد فيها الخزانة العامة بصفتها مدينا بأن من يحتفظ بها له الحق في استرداد قيمتها بعد فترة قصيرة لا تتجاوز عادة 3أشهر. [1]

3 –الأوراق التجارية المخصومة:

وهي عبارة عن أوراق تجارية تصدرها الشركات الكبيرة والمعروفة، تتضمن التزاما بدفع مبلغ من المال يستحق الوفاء في وقت قصير مقابل صفقات يقوم بها رجال الأعمال، ويمكن لحاملها إن ينتظر إلى حين تاريخ سدادها وتحصيل المبلغ أو يستطيع إن يحولها إلى نقود قبل تاريخ استحقاقها من خلال خصمها لدى المصرف التجاري الذي يتعامل معه، بمعنى إن المصرف يقوم بدفع قيمة هذه الأوراق التجارية بعد خصم نسبة معينة من المبلغ ويحتفظ المصرف بهذه الأوراق لحين وصولها تاريخ استحقاقها حيث تقوم الشركة التي أصدرتها في أول مرة بدفع قيمتها إلى مالكها الجديد وهو المصرف التجاري، وفي أحيان أخر قد لا ينتظر المصرف التجاري لحين وصول

[1] صبحي تادرس قريصة، وأحمد رمضان نعمة الله،" **مرجع سبق ذكره** "، ص: 147.

تاريخ الاستحقاق فيسعى إلى البنك المركزي ليقوم ببيعها (خصمها) لديه بنفس طريقة السابقة وبعدم خصم نسبة معينة من المبلغ.[1]

4– القروض والسلفيات والتسهيلات الإئتمانية الإعتمادات المستندية المفتوحة:

تعد القروض و السلف التي يمنحها المصرف التجاري من أكثر أنواع الأصول عائدا وربحا وهذا يتناسب مع سيولتها المنخفضة أكثر من غيرها من بقية الأصول الأخرى.

لذلك تستثمر المصارف جزءا كبيرا من مواردها في مجال القروض، والفرق الأساسي بين القروض والسلف يتمثل في أن الأولى عبارة عن مبلغ من المال يقدمه المصرف بصورة قرض يحصل عليه المقترض بمجرد الاتفاق بينه و بين المصرف على مقدار القرض وموعد حدوده، في حين أن السلفة تمثل التزاما من المصرف إلى الحاصل عليها بالسحب منها في حدود المبلغ المصرح به، و فضلا عن ذلك فإن هناك نوع آخر من الإقراض قصير الأجل يعرف (بالتسهيلات الإئتمانية) القائمة على أساس الإعتمادات المستندية التي يقدمها المقترض للمصرف فيقوم الأخير بالاستناد عليها لفتح حساب الجاري لصاحبها وغالبا ما تكون هذه المستندات مرتبطة بعمليات الاستيراد و التصدي.[2]

ثالثا: المجموعة الثالثة

ويمكن تلخيصها فيما يلي:

1– مجموعة الأصول شديدة الربحية ذات السيولة المنخفضة:

وتشمل هذه المجموعة على الأصول التي يضع فيها البنك التجاري جانبا من موارده النقدية بغرض تحقيق هدف الربحية ، بحيث تعتبر أحد أهداف البنك من أجل القيام الإستثمار فيها بغية تحقيق الربح الكبير أولا.

وبالتالي يحتل عامل السيولة الاعتبار الثاني، مثل أشكال الإئتمان طويل الأجل والذي لم تتوسع البنوك فيه إلا بعد تحقيق الاستقرار و نضوج الأسواق المالية و النقدية.[3]

يوضح الجدول التالي ميزانية البنك التجاري:

[1] أسعد حميد العلي، " **مرجع سبق ذكره** "، ص: 84 – 85.

[2] ناظم محمد نوري الشمري،" **النقود والمصارف** "، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، 2010، ص: 152 – 153.

[3] صبحي تادرس قريصة، و أحمد رمضان نعمة الله، " **مرجع سبق ذكره**"، ص: 150 . 151.

الجدول رقم (01-1): ميزانية البنك التجاري

ميزانية البنك التجاري			
الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
أولا: الأصول تامة السيولة عديمة الربحية 1- النقدية بخزينة البنك 2 - رصيد النقدية لدى البنك المركزي ثانيا: الأصول النقدية السائلة والمدرة للعائد 1 - أصول شديدة السيولة ● الأرصدة النقدية المستحقة على البنوك التجارية ● أوراق مالية وتجارية مخصومة ● القروض القابلة للاستدعاء 2 - أوراق مالية حكومية ● أذونات الخزينة ● السندات 3 - القروض والسلف ثالثا: أصول عالية الربحية		أولا: الموارد الذاتية 1- رأس المال المدفوع 2- المخصصات 3- الاحتياطات 4 - الأرباح غير الموزعة ثانيا:الموارد غير الذاتية 1- الودائع 2 - الودائع الجارية 3- الودائع غير الجارية 4 - حسابات مدينة للبنوك الأخرى 5- القروض من البنك المركزي	
مجموع الأصول = مجموع الخصوم			

المصدر: محمد عزة غزلان، **اقتصاديات النقود و المصارف**، بدون طبعة، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2002، ص 146.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للبنوك التجارية

إن التنظيم السليم هو حجز الزاوية لتحقيق الأداء المتميز والرقابة الفعالة والتخطيط السليم والتنفيذ الدقيق، ويلزم هنا التنسيق بين النظام الإداري والنظام الفني، ومن أجل هذا يتم تحديد الخدمات المصرفية الرئيسية ويخصص لكل منها قسم أو إدارة أو قطاع، كالائتمان والعمليات المصرفية المحلية والخارجية والمالية و التسويق والخزينة وغيرها وكلما تعددت العمليات المرتبطة بنوع محدد من الخدمات المصرفية يخصص قسم فني لها، و كلما قلت هذه العمليات قلت هذه العمليات فقد يتم دمج نوعين أو أكثر من الخدمات في قسم واحد، ومن المهم أيضا تجزئة الخدمات الرئيسية إلى خدمات فرعية بحيث تنشأ وحدات إدارية فرعية تختص بهذه الخدمات.

الشكل (01 – 2): الهيكل التنظيمي للبنوك التجارية

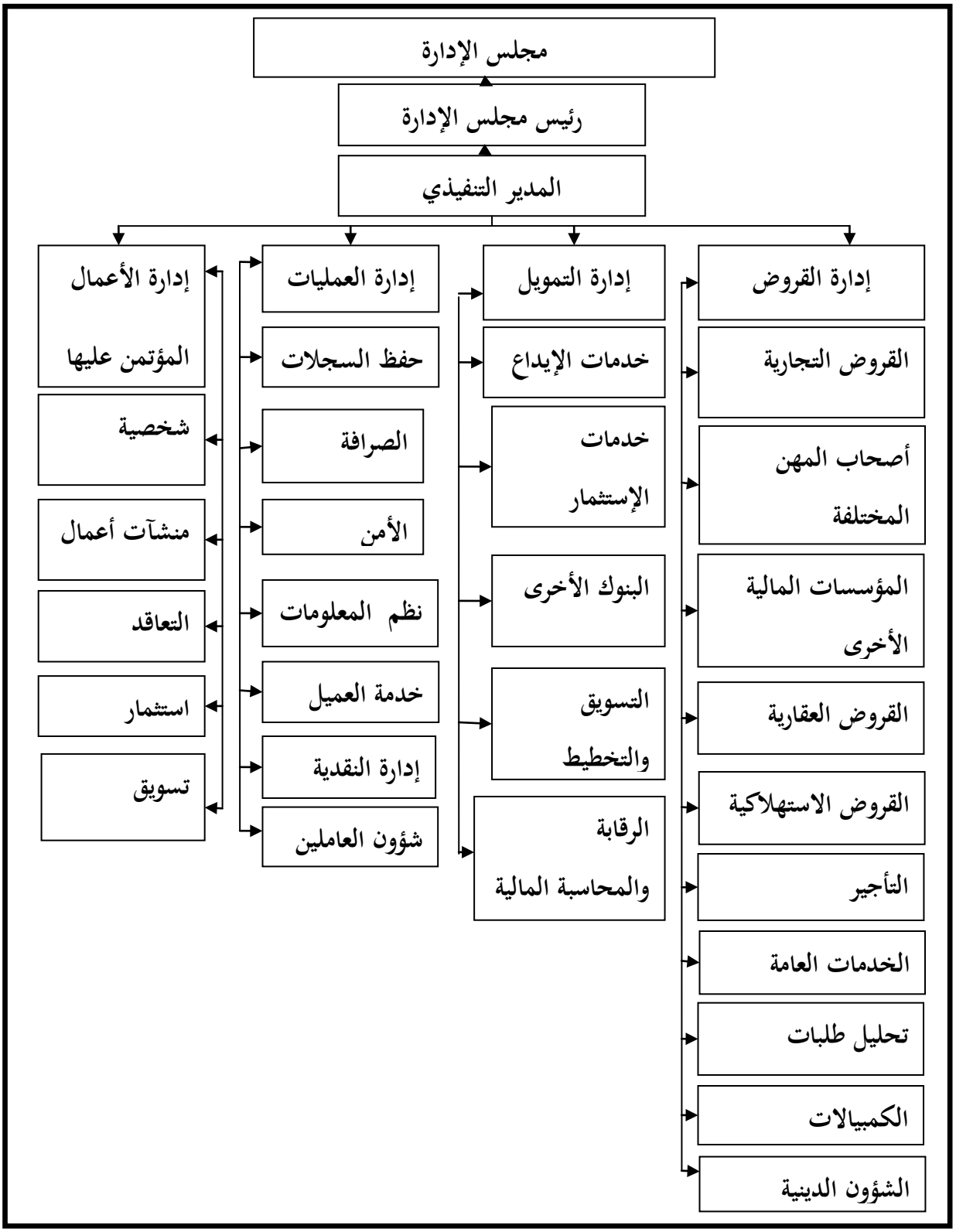

المصدر : محمد صلاح الحناوي، عبد الفتاح عبد السلام، **المؤسسات المالية البورصة والبنوك التجارية**، بدون طبعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر 1998، ص: 2

من خلال شكل الهيكل التنظيمي للبنوك التجارية يمكن شرح مهام كل المناصب الهامة:[1]

– مجلس الإدارة: يظهر على قمة الهيكل التنظيمي والملاك هم أصحاب الحق في اختبار أعضاء مجلس الإدارة ولهم الحق في التصويت بالنسبة للموضوعات التي تؤثر على التنظيم ككل.

– المدير التنفيذي:

تفوض إليه السلطة من رئيس مجلس الإدارة وهو المسؤول عن إدارة البنك وتسيير شؤونه، والإشراف على الإدارات الرئيسية للبنك، وتتمثل الإدارات الرئيسية للبنك في أربعة إدارات وهي:

1–إدارة القروض:

ترتكز هذه الإدارة أساسا على تقديم الأموال المختلفة من القروض، حيث أنه في البنوك كبيرة حجم لا يكون هناك سم واحد للقروض وإنما يكون هناك لكل نوع من أنواع القروض، كما يتم تحليل طلبات القروض من خلال متخصصين، وذلك في أقسام خاصة وهي قسم تحليل طلبات الإئتمان و قسم الكمبيالات الذي يتم فيه توقيع العميل على أقساط القرض والفائدة وأخيرا قسم الشؤون القانونية وهو المسؤول عن رقابة عملية منح الإئتمان.

2– إدارة التمويل:

مهمة هذه الإدارة هي الحصول على الأموال التي يستخدمها قسم القروض في تقديم القروض، فمعظم الأموال يتم الحصول عليها من خلال قسم الودائع بأنواعها المختلفة بالإضافة إلى قسم البنوك الأخرى المتعاملة مع البنك والتي يتم الحصول الأموال فيه من خلال المقايضة بين الشيكات وتديم الخدمات الإشمارية التي تختص بالتعامل في الأوراق المالية سواء طويلة أو قصيرة الأجل وكذلك قسم التخطيط والتسويق والذي تقع عليه مهمة تسويق الخدمات المالية و تقديم خدمات جديدة من أجل النمو و التوسع في المستقبل و أخيرا نجد قسم الرقابة والمحاسبة المالية والذي يتولى مراقبة السجلات المالية للبنك والتأكد من سلامة العمليات المحاسبية سواء بالنسبة للتدفق النقدي الداخل أو الخارج.

2– إدارة العمليات:

تتولى هذه الإدارة شؤون البنك والتسهيلات المادية التي يملكها ويستخدمها في عملياته اليومية، كما تشتمل هذه الإدارة على قسم للصرافة وكذلك قسم الأمن وذلك للحفاظ على أموال المودعين، وأخيرا قسم الإدارة النقدية الذي يتولى إدارة الرصيد النقدي ومتطلبات السيولة اليومية سواء للأفراد أو منشآت الأعمال.

4– إدارة الأموال:تتولى هذه الإدارة مهمة تقديم العديد من الخدمات الإئتمانية سواء للأفراد أو منشآت الأعمال بخلاف المهمة الرئيسية لإدارة القروض وهي تقديم القروض بأنواعها المختلفة.

[1] بو الصوف سامية، بوقشور أمينة، "**مرجع سبق ذكره**"، ص: 51.

من خلال دراستنا لهذا الفصل نستخلص أن الجهاز المصرفي يمثل العمود الفقري للإقتصاد وما يمكننا قوله والإشارة إليه أن للبنوك دورا هاما وأساسيا في العمليات المصرفية، بحيث يعرف بصفة أدق بأنه يقبل الأموال ويقترضها ويستفيد من ذلك وأنه يقدم للمتعاملين تقنيات وطرق مختلفة سواء قصيرة الأجل أو المتوسطة كما أن البنك المركزي يقوم بدور أساسي في الحفاظ على توازن الجهاز المصرفي وتأمين استمراريته ويسهر على مراقبته ومتابعة نشاطه بالإضافة إلى الدور التي تقوم البنوك التجارية حيث أنها تمثل التجارة الخارجية بطرق ووسائل مختلفة وتعتبر كذلك مؤسسات إئتمانية تسعى إلى تحقيق الربحية من خلال الأموال التي يقدمها لها مختلف الأعوان الإقتصاديين في البلاد.

ويعتمد البنك التجاري على مصادر تغذية لمباشرة نشاطه سواء متعلقة بموارده الذاتية أو الأموال الخاصة من رأس مال مدفوع وإحتياطات وموارد خارجية تتمثل في موارد الزبائن وموارد إعادة التمويل وإعادة الخصم ومن جهة أخرى فإنه على البنك التجاري أن يعمل جاهدا من أجل توظيف هذه الموارد توظيفا رشيدا من خلال إستخدماته المختلفة والتي تأخذ شكل قروض مصرفية أو إكتتاب في سندات الخزينة العامة أو شراء عمولات أجنبية وفي كل مرة يجب على البنك التجاري أن يأخذ بعين الاعتبار الإحتياطات اللازمة لضمان إسترداد أمواله وعدم ضياعها محافظة منه على سلامة مركزه المالي.

الفصل الثاني

الإطار النظري للتجارة الدولية الخارجية

لقد أدت الظروف الجديدة التي حققتها الثروة الصناعية إلى إمكانية إنتاج السلع بتكلفة أقل نسبيا عن ذي قبل، وكنتيجة لذلك أخذت الدول تبادل جزءا من ناتجها، لتحصل في سبيل ذلك على جزء من ناتج دولة أخرى هذا هو أصل التجارة الخارجية فالتخصص الدولي في إنتاج وتقسيم العمل الدولي هما أصل التجارة الخارجية، مهما كانت هذه الدولة متطورة أو متخلفة.

إن توسع العلاقات الإقتصادية الدولية بين مختلف الدول والتكتلات الإقتصادية وخاصة في ميدان التجارة الخارجية التي تكمن فيما هو معروف من قضايا التصدير والإستيراد والأسواق الدولية بصورها المختلفة، وأصبحت الشغل الشاغل لكثير من المفكرين والباحثين وصانعي القرار ومعاهد البحوث في مختلف دول العالم بالإضافة إلى المنظمات الإقتصادية الدولية.

ونظرا لدورها المهم جدا في تنمية إقتصاديات الدول المعاصرة تعمل مجموعة من المؤسسات المالية والمصرفية ومختلف فروعها على تمويل التجارة الخارجية من خلال مجموعة من الميكانيزمات والإجراءات والحوافز، والتعمق لدراسة هذا الجانب له أهمية بالغة لتعزيز وتقوية المبادلات الخارجية وتشجيع القطاعات معينة من النشاط الإقتصادي كتشجيع الإستثمار وجلب رؤوس الأموال الأجنبية ...إلخ، وسنتناول في هذا الفصل ثلاث مباحث:

المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية

المبحث الثاني: نظريات التجارة الخارجية

المبحث الثالث: تقنيات المستخدمة في تمويل التجارة الخارجية

المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية

تلعب التجارة الدولية دورا هاما في بناء العلاقات الإقتصادية الدولية، وذلك من خلال إعتماد الدولة عليها في خروج من العزلة والبحث عن طريق صرف منتجاتها والإستفادة من منتجات الدول الأخرى و فروقات الأسعار أي ما يعرف بالربح السريع، وسنحاول التطرق في هذا المبحث إلى مفهوم وأهمية وأسباب قيام التجارة الخارجية.

المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية

للتجارة الخارجية أهمية كبيرة في الحياة الإقتصادية، لأنها توفر المنتجات التي لا يمكن إنتاجها محليا من جهة وتساعد على تصريف فائض الإنتاج من جهة أخرى، لذلك تعتبر أداة لتحريك عجلة التنمية الإقتصادية و الإنفتاح على العالم الخارجي.

من خلال هذا المطلب سيتم التطرق إلى مجموعة من التعاريف حول التجارة الخارجية:

التعريف الأول: أحد فروع علم الإقتصاد الذي يختص بدراسة المعاملات الإقتصادية الدولية المتمثلة في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة فضلا عن سياسات التجارة التي تطبقها دول العالم لتأثير في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة.[1]

التعريف الثاني: تعني مجموع الفعاليات الإقتصادية المتحددة بتبادل مدخلات ومخرجات عمليات الإنتاج في زمن معلوم وبأسعار محددة، وبين دولة واحدة مع مجموعة دول أجنبية محدودة في عددها أو أكثر سواء على صعيد الإقليم أو العالم الخارجي.[2]

التعريف الثالث: هي تلك المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاثة المتمثلة في إنتقال السلع والأفراد ورؤوس الأموال، تنشأ بين الأفراد الذين يقيمون في وحدات سياسية مختلفة، أو بين حكومات ومنظمات إقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة.[3]

ومن التعاريف السابقة نستنتج أن التجارة الخارجية هي التي تربط جميع بلدان العالم في منظومة إقتصادية موحدة، ويتم حساب حجمها من خلال جمع أحجام الصادرات في العالم.

---

[1] السيد محمد أحمد السريتي، " **التجارة الخارجية** "،بدون ط، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2009، ص:08

[2] محمد أحمد الدوري، " **في التجارة الخارجية** "، الطبعة الأولى، دار شموع الثقافة، لطرابلس، ليبيا، 2007، ص:07

[3] فطيمة حاجي، " **المدخل إلى تمويل التجارة الخارجية** "، بدون طبعة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، جزائر، 2017، ص:23

المطلب الثاني: أهمية التجارة الخارجية

لقد أصبحت التجارة الدولية من أهم الأنشطة التي تعتمد عليها كل دول العالم، فلا توجد دولة واحدة تعيش مكتفية ذاتيا، فلو نظرنا إلى دول غرب أوروبا التي يزيد عدد سكانها عن 320 مليون نسمة لوجدناها تعيش على مسافة محدودة نسبيا من الأرض ذات الموارد الطبيعية المحدودة، مما جعلها في حاجة إلى التعاون مع دول العالم أخذا وعطاءا، فمن المؤكد أن الدول النامية أكثر حاجة إلى التجارة الدولية، وإذ كانت المساحة الأرضية ذات الموارد المحدودة نسبيا لدول غرب أوروبا هي السبب في إعتمادها على التجارة الدولية، فلم تمنع المساحة الأرضية الشاسعة للولايات المتحدة الامريكية ذات الموارد المتعددة والمنتجات المتنوعة من إعتمادها بشكل أساسي على التجارة الدولية.

تكمن أهمية التجارة الخارجية فيما يلي:

1- تعد التجارة الخارجية من أهم القطاعات الحيوية في أي مجتمع (إقتصادي) من المجتمعات حيث توفر للاقتصاد ما يحتاج إليه من سلع والخدمات التي لا يمكن إنتاجها محليا، من خلال نشاط الإستيراد وفي نفس الوقت تمكن من التخلص مما لديه من فوائض من سلع والخدمات المختلفة من خلال نشاط التصدير.[1]

2- كما تساعد في زيادة رفاهية البلاد عن طريق توسيع قاعدة الإختيارات فيما يخص مجالات الإستهلاك والإستثمار وتخصص الموارد الإنتاجية بشكل عام. ويمكن إعتبارها مؤشرا جوهريا على القدرة الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولي وذلك لإرتباط هذا المؤشر بإمكانيات الإنتاجية المتاحة وقدرة الدولة على التصدير ومستويات الدخل فيها، وقدرتها كذلك على الإستيراد وانعكاس ذلك على رصيد الدولة من العملات الأجنبية، وما لها من آثار على الميزان التجاري.[2]

3 - ساهمت إتفاقيات تحرير التجارة الدولية على مدى خمسة عقود الأخيرة في زيادة درجة الترابط بين دول العالم وإلى تعاظم كبير في حجم التدفقات السلعية والنقدية بين الدول، مما ضاعف من تأثير التجارة على المناصب الإقتصادية المختلفة لمعظم دول العالم .

4- كما تعد التجارة الخارجية من القطاعات الحيوية في أي مجتمع من المجتمعات سواء كان ذلك المجتمع متقدما أو ناميا.

5- تحقيق التوازن في السوق الداخلية نتيجة تحقيق التوازن بين كميات اطلب والعرض.

6- تحقيق المكاسب على أساس الحصول على سلع تكلفتها أقل مما لو تم إنتاجها محليا.

---

[1] خالد وهيب الراوي،" **العمليات المصرفية الخارجية**"، طبعة الثانية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005، ص: 202

[2] جمال جويدان الجمل،" **التجارة الخارجية**"، الطبعة الأولى، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، 2013، ص: 11

المطلب الثالث: أسباب قيام التجارة الخارجية

يرجع قيام التجارة الخارجية إلى عدة أسباب التي سوف نتطرق إليها من خلال هذا المطلب، ومن أهم الأسباب التي أدت إلى قيام التجارة الخارجية بين الدول مايلي:[1]

1. وجود الحاجة إلى السلع (كمنتجات مختلفة ومتنوعة) وكذلك الخدمات لتلبية الحاجات الإنسانية المتزايدة والمتطورة سواء كانت للفرد أو المجتمع أو المجتمعات الإنسانية.
2. وجود التخصص الإنتاجي وكذلك تقسيم العمل الإجتماعي في الإنتاج السلعي والخدمي وكذلك في التبادل السلعي بين المناطق والبلدان.
3. توفير الحماية للمصالح الإقتصادية والإجتماعية للفرد والجماعة والمجتمع ككل أو للدول والمناطق.
4. إختلاف مستوى التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج من دولة إلى أخرى، مما ينتج عنه تفاوت في الإستخدام الأمثل للموارد الإقتصادية.[2]
5. الفائض في الإنتاج المحلي الذي يتطلب البحث عن أسواق خارجية لتسويق الإنتاج.
6. السعي إلى زيادة الدخل القومي إعتمادا على الدخل المحقق من التجارة الخارجية.
7. عدم إمكانية تحقيق الإكتفاء الذاتي.
8. الحصول على أرباح.
9. رفع مستوى المعيشة.
10. التخصص الدولي.
11. تفاوت التكاليف والأسعار لعوامل الإنتاج والأسعار المحلية.
12. إختلاف ظروف الإنتاج.
13. إختلاف الميول والأذواق.[3]

[1] محمد أحمد الدوري، " **مرجع سبق ذكره** "، ص:12

[2] فطيمة حاجي، " **مرجع سبق ذكره** "، ص: 24

[3] زير مي نعيمة،" **التجارة الخارجية الجزائرية من الإقتصاد المخطط إلى إقتصاد السوق**"، رسالة ماجستير في التسيير الدولي، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر، 2010-2011، ص: 6

المبحث الثاني: نظريات التجارة الخارجية

تسعى نظريات التجارة الخارجية إلى دراسة وتحليل المشكلة الإقتصادية في إطارها الدولي، إذ أن هذه النظريات تجيب على العديد من التساؤلات خاصة المتعلقة منها بأثر قيام المبادلاتوالإنفتاح على الخارجوأثر ذلك على نوعية التخصص المرغوب فيه، الذي يقوم لعدة أسباب منها الظروف الطبيعية،التفاوت في عرض العمل والرأسمال، وتكاليف النقل وتوافر التكنولوجيا الحديثة ولدراسة أهم النظريات المفسرة للتجارة الخارجية تم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب متمثلة في كل من النظريات الكلاسيكية والنيوكلاسيكية والحديثة للتجارة الخارجية.

المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية

على الرغم من تعدد وتنوع المدارس والنظريات التي عالجت مسألة التجارة الدولية، فإن لديها سمة مشتركة واحدة، تتمثل في أنها تتناول منافع وكلف التجارة الدولية على مستوى البلدان ومن بين هذه النظريات النظرية الكلاسيكية التي سوف نتطرق إليها في هذا المطلب.

يجتمع أغلب الإقتصاديين على أن الدراسة النظرية للتجارة الخارجية، ترجع إلى بداية ظهور النظرية الكلاسيكية خلال الفترة مابين أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر ولقد جاءت هذه النظرية كرد فعل للآراء المذهب التجاري والتي كانت تدعو إلى ضرورة فرض القيود على التجارة الخارجية من قبل الدولة، قصد الحصول على أكبر كمية ممكنة من المعادن النفيسة أهمها الذهب والفضة، بإعتبارها مقاييس لقوة الدولة وقد ظلت هذه الأفكار سائدة حتى ظهرت مدرسة الطبيعيين والتي نادت بحرية النشاط الإقتصادي وفقا لقوانين الطبيعة، الأمر الذي دفع الأفراد والجماعات إلى ممارسة نشاطهم الإقتصادي بحريةمما مهد الطريق لظهور أفكار الإقتصاديين التقليديين أمثال: أدم سميث، دايفيد ريكاردو...إلخ. حيث رجع قيام التجارة الدولية على تكاليف إنتاج السلع والخدمات في كل دولة لذا ظهرت نظرية تحت إسم " نظرية الميزة المطلقة " ثم " النظرية النسبية ".

أولا: نظرية الميزة المطلقة (أدم سميث)

إن أول إقتصادي كلاسيكيحاول تفسيرأسباب قيام التجارة الخارجية بين الدول هو العالم الإقتصادي الشهير أدم سميث في كتابه المعروف ب "**ثروة الأمم**" الذي صدر عام 1776 في نيويورك،حيث إستخدم سميث الفرق المطلق في التكاليف الإنتاجية بين الدول أوما أصبح يعرف بالميزة المطلقة(AbsoluteAdvantage) وقد إفترض سميث أن كل دولة يمكن أن تنتج سلعة واحدة على الأقل أو مجموعة من السلع بكلفة حقيقة أقل مما يستطيع شركاؤها التجاريون وبالتالي فإن كل دولة ستكسب

أكثر فيما إذا تخصصت بتلك السلعة التي تتمتع فيها بميزة مطلقة، ومن ثم تقوم بتصدير مثل هذه السلعة وتستورد السلع الأخرى وقد إعتبر أن التكلفة الحقيقية تقاس بمقدار وقت العمل اللازم لإنتاج السلعة.

وحسب هذا المفهوم فإن السلع ستبادل بعضها وفقا لنسبة ساعات العمل المستخدمة في إنتاجها فمثلا إذا كان يلزم لإنتاج وحدة طعام (10) ساعات عمل في حيث إنتاج وحدة من الملابس يلزمها(30) فإن عمل ذلك يعني أن كل (3) وحدات من الطعام تعادل وحدة واحدة من الملابس والفرضية الضمنية هنا أن العمل هو العنصر الإنتاجي الوحيد وبالتالي فإن كلفة العمل تقيس كلفة الإنتاج الإجمالية ومن جهة أخرى فإن ميكانيكية جهاز سوق الحر والمنافس داخل الإقتصاد ستضمن بقاء معدل تبادل السلع، ففي المثال السابق لن نجد أن شخصا داخل هذا الإقتصاد سيقوم بعرض أكثر من (3) وحدات من الطعام مقابل وحدة الملابس ذلك لأنه لن يحتمل كلفة أكبر من (30) ساعة عمل والتي هي كلفة إنتاج وحدة واحدة من الملابس، ولنفس السبب أيضا لن نجد شخصا يقبل بأقل من (3) وحدات من الطعام مقابل وحدة الملابس لذلك فإن المنافسة السوقية وقابلية العمل للتحرك بين الصناعات تضمن تبادل السلع وفقا لكلفتها من العمل مع مراعاة عامل أساسي وهو إمكانية إنتقال العمل بحرية بين الصناعات، أما في حالة قيمة العمل لاتثبت وذلك لإختلاف أجر العمل من الصناعة لأخرى، ولتوضيح مبدأ الميزة المطلقة الناجمة عن فروق التكاليف المطلقة نسوق المثال التالي: [1]

نفترض أن كلا من الأردن ومصر تنتجان سلعتين (أ) أحذية، (ب) أقمشة مبنية على النحو التالي:

الجدول رقم (02 ـ 1): توضيح مبدأ الميزة المطلقة الناجمة عن فروق التكاليف المطلقة

الدولة	سلعة(أ) أحذية	سلعة(ب) أقمشة
الأردن	500 وحدة	400 وحدة
مصر	250 وحدة	600 وحدة

المصدر: جمال جويدان الجمل، " **التجارة الدولية** "، طبعة العربية الأولى، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، 2010، ص: 24

ولنفرض أنه في الأردن يتطلب إنتاج وحدة أحذية (20) ساعة عمل في حين يتطلب إنتاج وحدة أقمشة (16) ساعة عمل، أما في مصر فإن إنتاج وحدة الأحذية يتطلب (10) ساعات عمل وإن إنتاج وحدة الأقمشة يتطلب(24) ساعة وبإستخدام عقد العمل فقط كمقياس للتكلفة فإن بنظرة فاحصة تجد أن الأقمشة في الأردن ستكون أرخص مما هو عليه في مصر في إنتاج الأحذية في مصر سيكون أقل مما عليه

[1] جمال جويدان الجمل، " **التجارة الدولية** "، الطبعة الأولى، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، 2010، ص: 23

السعر في الأردن وعليه نجد أن الأردن يتمتع بميزة مطلقة في إنتاج الأقمشة في حين أن مصر تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج أحذية وفقا لتحليل (أدم سميث) فإن كل دولة ستكسب إذ قامت بالتخصص في إنتاج السلع التي تتمتع بميزة مطلقة في إنتاجها، وبناء على ما سبق فإن قياس التكاليف في غياب التجارة بين الأردن ومصر ستكون على النحو التالي:

كل وحدة أحذية في الأردن تساوي500/400 وحدة من الأقمشة أي أن كل وحدة أحذية 1.25 وحدة أقمشة، أما في مصر فإن وحدة الأحذية تساوي 250/600 من الأقمشة يساوي 0.42 وحدة من القماش فإن الأردن سيكسب من التجارة مع مصر إذا إستطاعت إستبدال وحدة الأحذية بأقل من (1.25) وحدة أقمشة، في حين أن مصر ستكسب من التجارة مع الأردن إذا إستطاعت إستبدال وحدة الأحذية بأكثر من (0.42) وحدة من الأقمشة، وهذا يعني أن التجارة بين الدولتين سيكون لها معنى فعال إذا كان معدل التبادل الدولي يقع بين معدلي التبادل المحلي السائد في كلا الدولتين وهو معدل يتراوح بين (0.42 ـ 1.25) في هذا لمثال مثلا : إذا كان معدل التبادل الدولي سيساوي واحد صحيح (كل وحدة أحذية = وحدة أقمشة) فإن الأردن سيكسب عن طريق تحويل (20) ساعة عمل من إنتاج وحدة الأحذية إلى إنتاج مايساوي 500/400=1.25 وحدة أقمشة ثم يقوم بمبادلتها بما يساوي 1.25 وحدة من الأقمشة المصرية، أما في مصر فإن مصر ستكسب إذ قامت بتطبيق مبدأ التخصص والإنغماس في التجارة الحرة مع الأردن فتحويل (24) ساعة عمل من إنتاج وحدة الأقمشة لوحدة أحذية سيمكن مصر من إنتاج 2.4 وحدة من الأحذية، ومن خلال تجارتها مع الأردن تستطيع مبادرتها بمقدار 2.4 وحدة أقمشة مما يكسبها 1.15 أقمشة (1.25 - 2.4) يتبين لنا مما تقدم أنه في حاله وجود دولتين لكل منها ميزة مطلقة في إنتاج إحدى السلع فإن تطبيق مبدأ التخصيص والإنغماس في التجارة الحرة وفقا لنظرية الميزة المطلقة سيحقق مكاسبا كلا الدولتين.

مما سبق نستطيع أن نستنتج بأنه في العادة قد يكون لإحدى الدول ميزة من حيث تكلفة وتوفير عناصر (النتاج)في إنتاج سلعة ما لدرجة يصبح معها من الواضح أنها تستطيع تصدير هذه السلعة إلى دولة أخرى لا تستطيع إنتاج هذه المادة، ومن الأشياء الموضحة في العالم أن أمريكا تستورد الموز من هندوراس بدلا من التجزئة الضعيفة لمحاولة زراعته في أمريكا ومن المعقول في نفس الدرجة أن هندوراس يجب أن تستورد السيارات من أمريكا حيث تكون هناك أرخص نسبيا بدلا من محاولة تصنيعها محليا بتكلفة كبيرة، وهذا يمكن أن تحدث الميزة المطلقة بسبب نوعية الأرض أو الموارد الطبيعية أو المناخ كما هو الحال بالنسبة للنفط في دول الخليج أو بسبب المهارات ورأس المال كما هو الحال في أمريكا(صناعة السيارات).[1]

[1] جمال جويدان الجمل، "**التجارة الدولية**"،مرجع سبق ذكره،ص: 26

ثانيا: نظرية الميزة النسبية " دايفيد ريكاردو "

بعض الدول ومنها الدول النامية لايكون لديها أي ميزة مطلقة في إنتاج أي سلعة من السلعتين وذلك بسبب ظروفها الإقتصادية أو إستخدامها طرق غير كفؤ في الإنتاج أو سبب فقرها وعدم قدرتها على إنشاء مشروعات كبيرة تحقق وفرات حجم كبير أو لغيرها من الأسباب، وبالتالي تكون للدولة الأخرى ميزة مطلقة بإنتاج السلعتين وحسب هذه المعطيات لا تصلح نظرية أدم سميث لتفسير قيام التجارة الدولية بين هاتين الدولتين.مما دعا بدافيد ريكاردو إلى وضع نظريته الميزة النسبية في كتابه مبادئ الإقتصاد السياسي قال فيه " أن توفر الميزة المطلقة ليس ضروريا لكي تحقق الدول مكاسب من التجارة الدولية لكن يكفي وجود ميزة نسبية أي إختلاف التكاليف النسبية لإنتاج السلع عبر الدول لكي تقوم التجارة الدولية".

مثال:الجدول التالي يمثل تكلفة إنتاج سلعتي القمح والقطن في كل من مصر والولايات المتحدة مقاصة بساعات العمل

الجدول رقم: (02 ـ 2): تكلفة إنتاج سلعتي القمح والقطن

الدولة / السلعة	وحدة القمح	وحدة القطن
مصر	10	8
الولايات المتحدة	5	6

المصدر: نداء محمد الصوص،" **التجارة الخارجية** "، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص21

أما بوجود التجارة الدولية وتخصص كل من الدولتين إنتاج السلعة ذات الميزة النسبية مصر تحتاج إلى 2×8= 16ساعة عمل لإنتاج وحدتين من القطن واحدة لإستهلاكها المحلي والأخرى لمبادلتها بالقمح من الولايات المتحدة، وفرها من التجارة الدولية يساوي 18- 16=2 ساعة عمل بينما تحتاج الولايات المتحدة إلى 5×2 = 10ساعات عمل لإنتاج وحدتين من القمح واحدة لإستهلاكها المحلي ولأخرى لمبادلتها بالقطن من مصر وبالتالي وفرها من التجارة الخارجية يساوي 11-10= 1ساعة عمل أما المدى الذي يجب تحديد السعر الدولي للمبادلة بين السلعتين فهو بين السعرين النسبيين للدولتين فالسعر النسبي يساوي: تكلفة القطن/ تكلفة القمح تساوي8/10 أما في الولايات المتحدة يساوي5/6، أي أن مصر مستعدة محليا أن تستبدل وحدة قمح ب 1.25 وحدة قطن بينما الولايات المتحدة مستعدة محليا أن تدفع وحدة القمح مقابل5/6 وحدة قطن، وبالتالي كل منهما ستقبل بالسعر الذي يقع بين هذين السعرين، وعليه المدى الذي يتحدد فيه

السعر الدولي تساوي (8/10، 5/6). هذه النظرية تفسر الميل إلى تقسيم العمل الدولي والتخصص الدولي والميل للتكامل بين الدول.[1]

نلاحظ أن الولايات المتحدة لها ميزة مطلقة في إنتاج السلعتين وأن مصر لا تتمتع بأي ميزة مطلقة في إنتاج أي من السلعتين، وبالتالي تبعا لنظرية الميزة المطلقة لا يمكن قيام التجارة الدولية بين الدولتين.

ولكن ضمن نظرية ريكاردو فإن قيام التجارة الخارجية سوف يكون مفيدا لكلا الدولتين لأن تفوق الولايات المتحدة ليس بنفس النسبة لكلا السلعتين حيث أنها تستطيع إنتاج القمح بتكلفة تعادل 1/2 تكلفة ون مفيدا لكلا الدولتين لأن تفوق الولايات المتحدة ليس بنفس النسبة لكلا السلعتين حيث أنها تستطيع إنتاج القمح بتكلفة تعادل 1/2تكلفة إنتاج القمح في مصر (5/10) بينما تنتج القطن بما يعادل 6/8 = 3/4 كلفة إنتاج القطن في مصر، أي أنه يمكن القول أن الولايات المتحدة تتبع ميزة نسبية في إنتاج القمح وهذا يعني بالضرورة أن مصر تتمتع بميزة نسبية في إنتاج القطن لأنه لا يمكن لأي الدولتين أن تتمتع بميزة نسبية في إنتاج السلعتين، وهذا الإختلاف في المميزة النسبية يستدعي أن تتخصص كل منهما بإنتاج السلعة التي تتمتع بميزة نسبية من حيث إنتاجها وبالتالي قيام التجارة الخارجية بينهما، إذ قامت مصر بإنتاج السلعتين محليا فإنها تحتاج إلى 10+8= 18 ساعة عمل لإنتاج وحدة من القمح وأخرى من القطن.

- **منحنى إمكانية الإنتاج في ظل ثبات تكلفة الفرصة البديلة**(Production possibilité curve)

يمكن توضيح نظرية الفرصة البديلة بإستخدام منحنى إمكانية الإنتاج والذي يسمى كذلك منحنى التحويل Transformation curveوفيما يلي جدول يوضح المجموعات السلعية المختلفة التي يمكن أن تنتج في كل من مصر، والسودان عللا إفتراض أن السلعتين هما القمح والمنسوجات.[2]

[1] نداء محمد الصوص، " **التجارة الخارجية** "، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص: 22

[2] شقيري موسى وآخرون،" **التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية**"، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن، 2012، **ص**: 66

جدول رقم: (02 ـ 3): جدول إمكانيات الإنتاج

المجموعة الرسمية	مصر		السودان	
	المنسوجات مليون متر/سنة	القمح مليون كغم/سنة	المنسوجات مليون متر/سنة	القمح مليون كغم/ سنة
1	صفر	60	صفر	180
2	20	50	20	150
3	40	40	40	120
4	60	30	60	90
5	80	20	80	60
6	100	10	100	30
7	120	صفر	120	صفر

المصدر: شقيري موسى وآخرون،" **التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية**"، مرجع سبق ذكره، ص: 66

يتضح من الجدول أن مصر تستطيع توجيه كافة الموارد الإقتصادية المتاحة لديها لإنتاج القمح وفي هذه الحالة فإن أقصى إنتاج يمكن أن تحصل عليه هو (60) مليون كغم/سنة و(صفر) من المنسوجات "السطر الأول"، أما إذا قررت مصر توجيه كافة الموارد المتاحة إلى إنتاج المنسوجات ففي هذه الحالة فإن أقصى إنتاج سيكون (120) مليون متر/سنة و(صفر) من القمح "السطر السابع"، أما إذا قررت مصر إنتاج كل المنسوجات والقمح في نفس الوقت "السطر الثاني" حتى" السطر السادس" فغن ذلك يتطلب تقليل الإنتاج من إحدى السلعتين مقابل زيادة الإنتاج من السلعة الأخرى، أو بمعنى آخر يجب تحويل بعض الموارد من إحدى السلعتين وتوجيهها لإنتاج السلعة الأخرى.كما يوضح الشكل التالي كل من إمكانيات مصر و سودان.

الشكل(02– 1): التوضيح البياني لمنحنى إمكانيات مصر والسودان

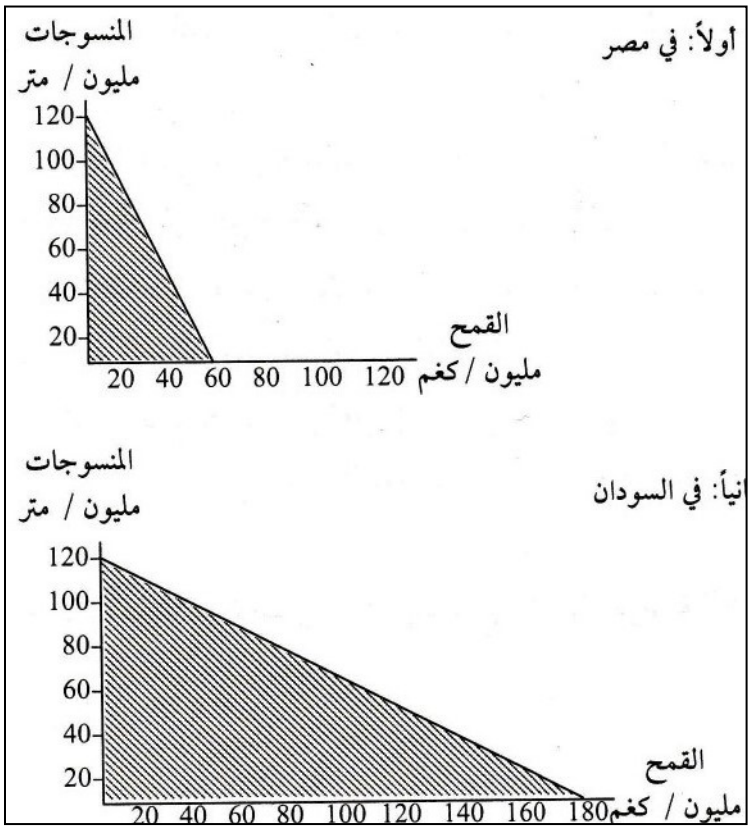

المصدر:شقيري موسى وآخرون،" **التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية** "، مرجع سبق ذكره، ص: 69

من الشكل السابق نلاحظ أن:[1]

1. منحنيات إمكانيات الإنتاج تأخذ صورة الخط المستقيم الذي يعني أن تكلفة الفرصة البديلة الثابتة.
2. كافة النقاط الواقعة تحت منحنى إمكانيات الإنتاج يمكن أن تنتج
3. كافة النقاط الواقعة على منحنى إمكانيات الإنتاج تمثل إستخداما كاملا للموارد الإقتصادية المتاحة في ظل الفن التكنولوجي المتاح.
4. كافة النقاط الواقعة خارج منحنى إمكانيات الإنتاج تمثل مجموعات السلعية التي لا يمكن أن تنتجها الدولة بإستخدام الموارد المتاحة لديها.
5. منحنى إمكانيات الإنتاج ينحدر من أعلى إلى أسفل جهة اليمين دليل على أن الدولة يجب أن تقلل من إنتاج إحدى السلع إذا أرادت إنتاج المزيد من السلع الأخرى.
6. أن ميل منحنى إمكانيات الإنتاج ثابت ويساوي تكلفة الفرصة البديلة بين السلعتين:

في مصر: 1ق=2م ؛ في السودان: 1ق= 2/3م.

[1]شقيري موسى وآخرون،" **مرجع سبق ذكره**"، ص68

- **تكلفة الفرصة البديلة والأسعار النسبية:**

في التحليل السابق وجدنا أن تكلفة الفرصة البديلة للقمح تساوي كمية المنسوجات التي يجب التنازل عنها لتحرير قدر كافي من الموارد لإنتاج وحدة واحدة إضافية من القمح، وهذه التكلفة تحسب بالميل المطلق Absolute slopeلمنحنى إمكانيات الإنتاج، وهذا الميل يسمى الميل الحدي للتحويل Marginal Rate of Transformation (MRT).

(MRT) السودان أو تكلفة الفرصة البديلة للقمح في السودان تساوي 2/3=120/180

(MRT) لمصر أو تكلفة الفرصة البديلة للقمح في مصر تساوي 2=120/60

وعلى إفتراض ظروف المنافسة الكاملة فإن التكاليف تساوي الأسعار أي أن السعر النسبي للقمح في السودانتساوي 2/3 متر من المنسوجات، وفي مصر فإن السعر النسبي للقمحتساوي 2 متر من المنسوجات وبذلك فإن السعر النسبي للقمح في السودان أرخص منه في مصر.

وبالمقابل فإن السعر النسبي للمنسوجات في مصر أرخص منه في السودان الآن:

(MRT) للسودان أو تكلفة الفرصة البديلة للمنسوجات في السودان تساوي180/120 =3/2

(MRT) لمصر أو تكلفة الفرصة البديلة للمنسوجات في مصر تساوي 160/120 = 1/2

وهو ما يعكس الميزة النسبية التي تتمتع بها مصر في إنتاج المنسوجات.

والملاحظ أن أسعار السلعتين النسبية تتحدد فقط من جانب العرض الذي يمثله منحنى إمكانيات الإنتاج حيث إن هذا التحليل لا يأخذ بالحسبان جانب الطلب.

و الخلاصة أن الإختلاف بين الأسعار النسبية للدولتين يمكن أن يعكس إختلاف ميل منحنى إمكانية الإنتاج بها والذي يعكس إختلاف المزايا النسبية بينهما.[1]

وبذلك فإن منحنى إمكانيات الإنتاج في مصر يوازي منحنى إمكانيات الإنتاج في السودان وعليه فلن تكون هناك فرصة لقيام التجارة بين الدولتين وكما هو موضح بالشكل أدناه.

[1] شقيري موسى وآخرون، " **مرجع سبق ذكره**"، ص:70

شكل(02– 2): منحنى إمكانيات الإنتاج للبلدين(مصر، السودان)

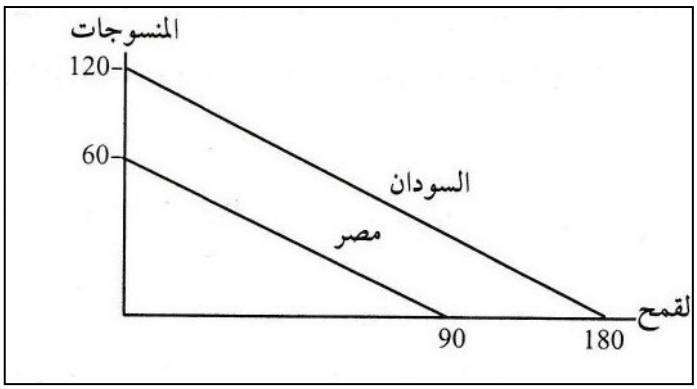

المصدر: شقيري موسى وآخرون،" **التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية**"، مرجع سبق ذكره، ص: 72

المطلب الثاني: النظريات النيوكلاسيكية للتجارة الدولية

تعرضت النظريات الكلاسيكية في التجارة الخارجية لكثير من النقد، وذلك لبساطتها وفرضياتها التي لا تتماشى مع الواقعوالإنتاج لا ينحصر في سلعتين فقط وإنما في كثير من السلع كما أن النظرية تفرض أيضا سريان قانون النفقة الثابتة ولا تبحث عن زيادة الإنتاج نتيجة تزايد أو إنخفاض تكاليف ومن النظريات النيوكلاسيكية (نظرية هكشر أولين).

أولا: نظرية وفرة عوامل الإنتاج " هكشر أولين "

حاول الإقتصادي السويدي" إيلي هكشر " في كتابه بعنوان "آثار التجارة الخارجية على التوزيع" الذي صدر سنة 1919 وإلى تلميذه"برتل أولين" من خلال كتابه تحت عنوان " التجارة الإقليمية والتجارة الدولية" الصادر في سنة 1933، أن يتجاوزا بعض نقائص النظرية الكلاسيكية وخاصة في اتخاذ هذه الأخيرة العمل كالمحدد الوحيد لقيمة السلع وبالتالي إهمالها لعوامل الإنتاج الأخرى.

وتنص هذه النظرية على أن مايدفع الدول للقيام بالتبادل الخارجي ليس هو الإختلاف في التكاليف النسبية كما يعتقد ريكاردو وأنصاره بل هو الإختلاف في أسعار عوامل الإنتاج التي تحدد بدورها أسعار السلع.

وعلى أساس هذا الإختلاف في الأسعار تقوم الدول بالتخصص في إنتاج تلك السلع التي تتوفر لديها محليا بأسعار أقل من الأسعار السائدة في البلدان الأخرى وتقوم باستيراد ما تحتاجه من السلع الأخرى.

ويضيف هكشر وأولين انه بما أن أسعار السلع تتحدد من طرف أسعار عوامل الإنتاج وأن أسعار هذه الأخيرة تتحدد بوفرة أو ندرة هذه العوامل في البلد محل الدراسة فإنه في آخر الأمر ما يدفع الدول للقيام بالتخصص والتبادل الخارجي هو وفرة أو ندرة عوامل الإنتاج في البلدان، ولذلك تسمى بعض الأحيان هذه

النظرية بنظرية"نسب عوامل الإنتاج"، حيث أن الإختلاف الوحيد بين الدول هو في نسب عوامل الإنتاج المتوفرة لها وأن الدول متشابهة في كل الجوانب الأخرى، كما تنص هذه النظرية على أن كل دولة ستركز على إنتاج السلع التي تستخدم العوامل ذات الوفرة النسبية وتقوم بتصديرها، وتستورد السلع الأخرى.

وبالتالي وفقا لهذه النظرية فإن الأمر سيعود بالفائدة على كل الدول إذا ما تخصصت كل منها في إنتاج وتصدير تلك السلع التي يساهم في إنتاجها نسبة كبيرة من عوامل الإنتاج المتوفر للبلد بوفرة مع استيراد السلع الأخرى، كما تقوم هذه النظرية على مجموعة من القروض الأساسية، التي تعبر شرطا ضروريا لصحة النتائج التي يمكن أن تتوصل إليها من خلال اعتبار عامل وفرة أو الندرة النسبية (ليس المطلقة) في كميات عناصر الإنتاج كمصدر طبيعي لإختلاف التكاليف النسبية، ومن ثم إختلاف الأسعار التي تعتبر سببا لقيام التجارة الخارجية بين الدول.[1]

ثانيا: نموذج هكشر أولين (H -OMODE)

في هذا النموذج نفترض وجود عنصرين إنتاجيين يتم إنتاج سلعتين بإستخدامها ينتجان بإستخدام العمل ورأس مال، والرسم البياني يبين لنا خطوط الناتج المتساوي، وهي تمثل مجموعات المزج التي يتم إستخدامات من عناصر الانتاج لإنتاج السلع

الشكل(02– 3): منحنى نموذج هكشر أولين

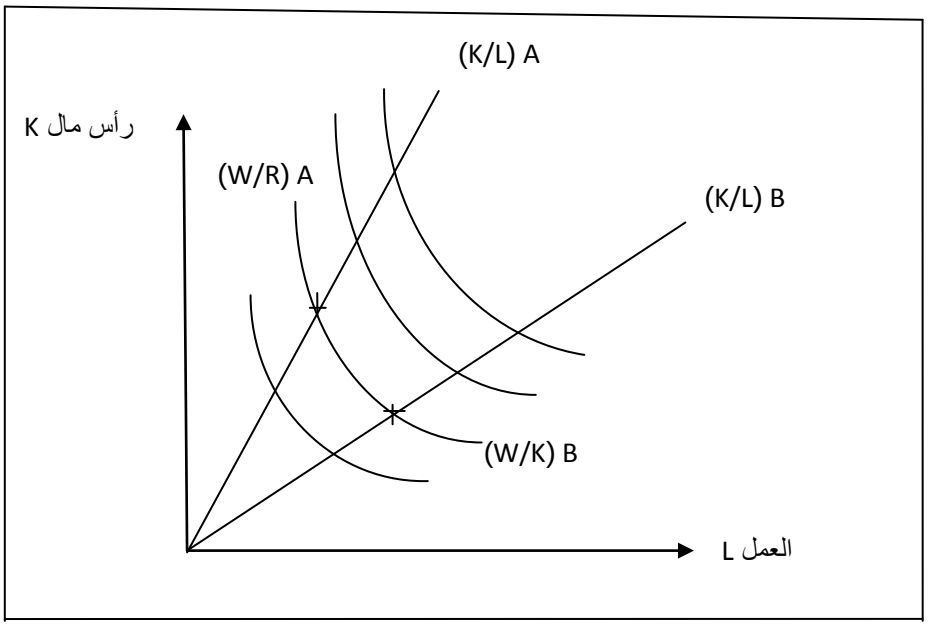

المصدر: نداء محمد صوص،" **التجارة الخارجية** "، مرجع سبق ذكره، ص:36

[1] يوسف مسعداوي،" **دراسات في التجارة الدولية** "،بدون طبعة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، بوزريعة، الجزائر، 2010، ص:45

أي أن المنتج يستطيع إحلال عنصر إنتاجي مكان لآخر لإنتاج نفس الكمية من السلعة وذلك يعتمد على أسعار عناصر الإنتاج وهي تتحدد بدورها حسب وفرة العنصر الإنتاجي، ونقطة الإنتاج الأمثل تتحدد عندما يساوي ميل منحنى الناتج المتساوي مع ميل خط التكاليف:سعررأس مال/ سعر العمل

فإن كان سعر العمل النسبي عالي سوف يستخدم المنتج عنصر رأس مال مكانه وإذا إنخفض سعر العمل النسبي ينتقل إلى إستخدام أكثر من العمل، ولكن الكثافة النسبية عند جميع مستويات الأسعار النسبية ثابتة وغير قابلة للإنعكاس، أي أن السلعة كثيفة رأس المال عند السعر النسبي لا تصبح كثيفة العمل عند نفس السعر النسبي، وهذا ما نلاحظه من المنحنى K/L ذو علاقة طردية مع سعر النسبي.[1]

وضمن هذه النظرية سوف تتدفق السلع المنتجة بين الدولتين كل منهما تصدر السلعة التي تنتجها حتى يختفي الربح الإضافي من التصدير، أي حتى تساوي الأسعار النسبية بين الدولتين ويتحدد السعر الدولي للتبادل وسيكون حتما بين السعرين المحليين وكذلك يتحدد السعر النسبي لعناصر الإنتاج في الدولتين .

- **متناقضة ليونيف وتفسيرها:**

حاول ليونيف اختبار نظرية هكشر- أولين في الولايات المتحدة فلاحظ أن الولايات المتحدة تستورد سلعا كثيفة من رأس مالأكثر من السلع كثيفة العمل وهذا يتناقض مع نظرية هكشر أولين ، مما دعا ليونيف إلى محاولة تفسير هذه المتناقضة وتبين هذه أن تفسير هذه المتناقضة يعود إلىأن عنصر العمل غير متجانس في الدول بإختلاف درجات التعليم والتدريب والخبرة كلها تجعل من عنصر العمل الأمريكي متفوق في الإنتاجية وعلى اعتبار أن معرفة العمل وخبرتهم رأس مال بشري، ولكن بعض الاقتصاديين أعاد هذه المتناقضة إلى عدم صحة فرضياتها وهي: [2]

أ. فرضية عدم الانعكاس في كثافة عناصر الانتاج:

هي من إحدى الفرضيات الأساسية لنظرية هكشر أولين وهو عدم حدوث انعكاس في كثافة عوامل الانتاج، وهذه غير صحيحة لأنه من الممكن أن تكون السلعة كثيفة رأس مال في دولة وكثيفة العمل في الدولة الثانية.

ب. فرضية دولتين، سلعتين، عنصرين، إنتاجيين (2×2×2):

هذه الفرضية فيها تقريب غير واقعي للعالم الحقيقي، فهنالك الكثير من السلع تستخدم أكثر من عنصري إنتاج، لاسيما عنصر الموارد الطبيعية وبالتالي توسيع التحليل إلى ثلاثة عناصر سوف يفسد متناقضة ليونيف.

[1] نداء محمد صوص،" **مرجع سبق ذكره** "، ص: 35

[2] نداء محمد صوص،" **مرجع سبق ذكره** "، ص: 37 ـ 38

المطلب الثالث: النظريات الحديثة في التجارة الخارجية

لقد جاءت هذه النظريات لتكمل النظريات السابقة، النظريات الكلاسيكية والنيوكلاسيكية ولمحاولة حل الثغرات التي وقع فيها الاقتصاديون السابقون، وتتمثل هذه النظريات في نظرية تشابه الطلب، نموذج المنافسة غير الكاملة، نموذج اقتصاديات الحجم، نموذج الفجوة التكنولوجية، نموذج دورة حياة المنتوج.

أولا: نظرية تشابه الطلب

يعتبر الاقتصادي السويدي " **ستيفان ليندر**" من أوائل الاقتصاديين الذين قدموا دور الطلب في نموذج تفسير التجارة الدولية، ففيما يخص المواد الخام فإن تفسير ليندر للتجارة هو نفس تفسير هكشر وأولين، أي على أساس اختلاف نسب عناصر الانتاج.

أما فيما يخص السلع الصناعية فإنه يرجع قيام التجارة فيها إلى تشابه نمط الطلب في البلاد المختلفة، فطبقا لليندر لا يستطيع أي بلد أن يحقق ميزة نسبية في إنتاج سلعة صناعية إذ لم تكن هذه السلعة مطلوبة للسوق المحلية.

كما تتمثل هذه النظرية التي قدمها ليندر فيما يلي:"يزداد حجم التجارة في السلع المصنعة بين الدول تتشابه في أنماط الطلب".

وعلى ذلك يعتبر وجود الطلب الداخلي شرطا ضروريا لإنتاج السلعة وتصديرها،حيث أن الدولة لن تستورد سلعة ليس لها سوق محلي. لكن على الرغم من جاذبية المتقدم، هناك أمثلة مضادة توضح إمكانية الإنتاج للتصدير حتى في حالة عدم وجود سوق محلي للمنتجات، [1]

ثانيا: نموذج المنافسة غير الكاملة

تقوم النظريات الكلاسيكية للتجارة الخارجية على فرضية المنافسة التامة، حيث تتكون كل صناعة من عدد كبير من الشركات المنتجة لسلع متجانسة، وقد أدى ذلك إلى عجز هذه النظريات عن تفسير أنماط التجارة التي تفرزها هياكل سوق غير تنافسية.

كما نجد أن الأسواق غير التنافسية هي الأكثر وجودا، إذ أن هناك أشكال متنوعة من الاحتكار واحتكار القلة والمنافسة الاحتكارية، ومن أبرز الكيانات الاقتصادية ذات الصبغة الاحتكارية في مجال التجارة الخارجية الشركات متعددة الجنسيات، حيث تتعامل هذه الأخيرة في حجم هائل من المبادلات التجارية الدولية مما يعطيها قدرة السيطرة على الأسواق وتحريك مجريات الأحداث الاقتصادية والسياسية في مناطق كثيرة من العالم .[2]

[1] يوسف مسعداوي،" **مرجع سبق ذكره** "، ، ص: 56 ـ 57

[2] يوسف مسعداوي،" **مرجع سبق ذكره** "، ص: 58

ثالثا: نموذج اقتصاديات الحجم

اقتصاديات الحجم هي المزايا التي يتمتع بها نظام أو أسلوب الانتاج الكبير، وإن أحد فروض نموذج هكشر وأولين هو أن كلا السلعتين إنما ينتجان في ظل ظروف ثبات عائد الحجم في كل من الدولتين، فمع زيادة الحجم فإن التجارة الدولية ذات نفع متبادل ممكن أن تقوم حتى لو كانت كل من الدولتين متطابقتين في كل النواحي، هذا النوع لم يشرحه هكشر وأولين.

حيث أن زيادة عائد الحجم تشير إلى حالة الإنتاج الذي يتزايد بنسبة اكبر من النسبة التي يتزايد فيها استخدام الموارد أو عوامل الانتاج، مهما تضاعفت جميع المدخلات فإن الانتاج يزيد بمقدار اكبر من الضعف.

كما تعتبر تطويرا لنموذج هكشر وأولين لنسب عناصر الانتاج، وذلك بإدخالها وفرات الانتاج الكبير كأحد المصادر الرئيسية للمزايا النسبية المكتسبة، كما تعتبر أن توفر سوق داخلية ضخمة شرطا ضروريا لتصدير السلع التي يتم إنتاجها في ظل إقتصاديات الحجم والمتمثلة في زيادة العائد مع زيادة الانتاج نتيجة لانخفاض النفقات.

رابعا: نموذج الفجوة التكنولوجية

أوضح الإقتصادي "بوزنر" أن الاختراعات والتجديدات التي تتم في دولة معينة تمنحها ميزة نسبية جديدة في التجارة الخارجية تستمر إلى حين إنتقال هذه التكنولوجيا إلى العالم الخارجي،حيث يؤدي الاختراع الجديد إلى نشأة ميزة تكنولوجية لصالح هذه الدولة بالمقارنة ببقية دول العالم.

كما وجد الإقتصادي بوزنر تفسيرا للمزايا النسبية يختلف عن تفسير نظرية هكشر أولين ، حيث يرى أن المزايا لا ترجع فقط للوفرة في عوامل الإنتاج ولكن قد ترجع للتفوق التكنولوجي الذي تملكه بعض الدول ولا يشترط أن تكون هذه الدولة متمتعة بوفرة نسبية في عوامل الإنتاج ولا متمتعة بميزة نسبية ولا ميزة مطلقة.[1]

وعند تفسير هذا النموذج استخدم الاقتصادي بوزنر مصطلحين هما:[2]

1. **فجوة الطلب:** وهي تلك الفترة الزمنية من بداية إنتاج السلعة الجديدة في الدولة موطن الابتكار وبداية استهلاك هذه السلعة في الخارج.
2. **فجوة التقليد:** وهي تلك الفترة من بداية إنتاج السلعة الجديدة في الدولة موطن الابتكار وبداية إنتاجها في الخارج.

[1] يوسف مسعداوي، " **مرجع سبق ذكره** "، ص: 60

[2] بوالصوف سامية، بوقشور أمينة، " **مرجع سبق ذكره**"، ص: 20

إذ انه في حال ظهور إنتاج السلعة في الدول المقلدة تفقد الدولة التي ابتكرت فيها السلعة ميزتها النسبية وتبدأ العوامل بالتكنولوجية بفقدان الدور الذي لعبته كعامل مفسر لقيام التجارة الخارجية بين الدول في السلع الصناعية ذات الكثافة التكنولوجي ويحل محلها عامل الوفرة أو الندرة النسبية لعوامل الانتاج باعتبارها العامل الأساسي لاختلاف المزايا النسبية وقيام التجارة الخارجية.

خامسا: نموذج دورة حياة المنتج

قام الإقتصادي "رينوند فرنون" بتطوير نموذج تحليل ديناميكي للميزة النسبية، كما يرى أن التقدم التكنولوجي يبدأ دائما في أمريكا، فالتفوق التكنولوجي فيها يعطيه دور ريادي في إنتاج السلع الجديدة، وبعد رواج هذه السلع في أمريكا تبدأ بتصديرها إلى الخارج، ومع زيادة تصديرها وتحقيق الربح من ذلك تتحفز دول أخرى لإنتاج هذه السلع إذ إستطاعت نقل التكنولوجيا، ثم تبدأ الدولة الجديدة بإنتاج لمزيد من هذه السلع وتصدير الفائض من إنتاجها إلى الدول الأخرى مما يضيق من سوق الولايات المتحدة فيقل إنتاجها من هذه السلع في حين يتزايد إنتاج الدولة الأخرى منها، وهكذا إلى الحد الذي تبدأ بعده الولايات المتحدة باستيراد هذه السلع من الدولة ناقلة التكنولوجيا، يمثل الشكل التالي أسلوب دورة حياة المنتوج.

الشكل (02 ـ 4): أسلوب دورة الإنتاج

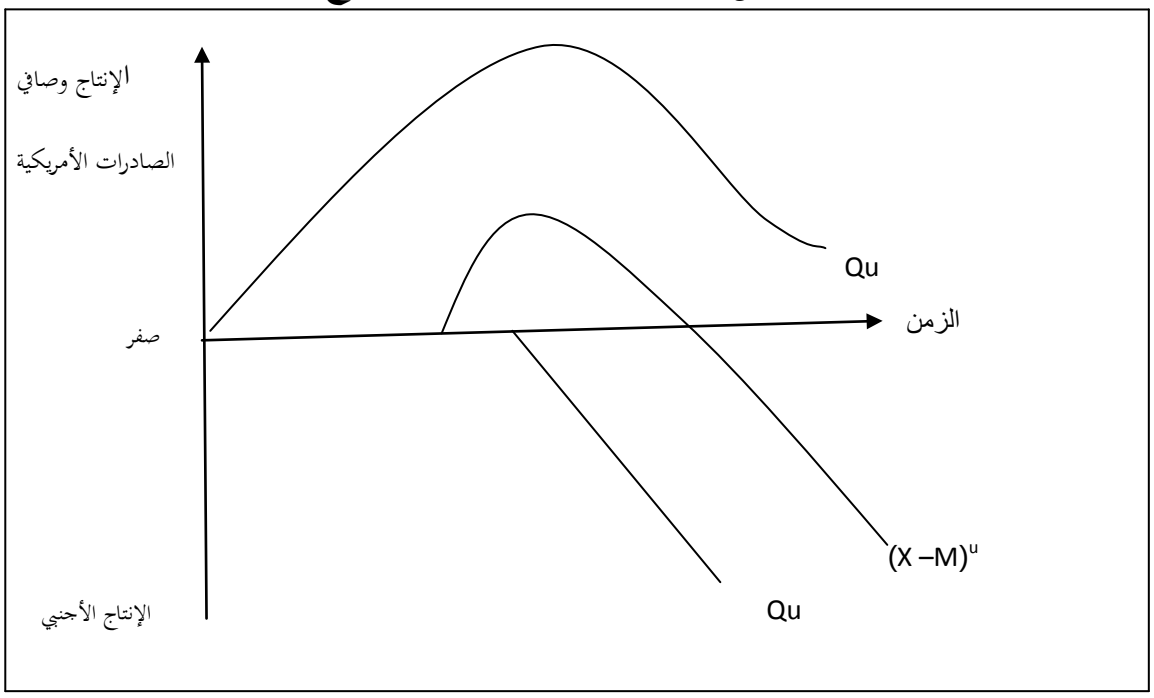

المصدر: نداء محمد صوص، " **مرجع سبق ذكره** "، ص:42

نلاحظ وجود أربعمراحل:[1]

1. مرحلة تطوير الانتاج وتسويقه في السوق الأمريكي تزايد(Qu)

2. نجاح المنتج وبداية تصديره إلى الخارج وهي مرحلة تزايد ^{u} (X-M)

3. مرحلة اكتساب الدولة الأخرى التكنولوجيا وإنتاج السلعة وتصديرها إلى دول أخرى وهي مرحلة تناقص ^{u}(X-M)

4. مرحلة تحول الولايات المتحدة لمستورد (X-M) في الجزء السالب

وقد لاتقوم مثل هذه الدورة بسبب الابتكار الأمريكي أو بسبب براءة الاختراع أو حاجة المشروع لرأس مال كبير، أو بسبب وفرة الموارد لديها، أو إنشاء الدولة الأم فروع أخرى لشركائها في الدول الأخرى.

[1] نداء محمد صوص، " **مرجع سبق ذكره** "، ص:43

المبحث الثالث: تقنيات المستخدمة لتمويل التجارة الخارجية

يعتبر تمويل التجارة الخارجية من أهم العمليات وأحد انشغالات الرئيسية لأي دولة، خاصة في الوقت الذي صارت فيه التجارة الخارجية همزة وصل بين البلدان والركيزة الأساسية لكل إقتصاد، وبفضل التجارة الخارجية ينمو الإقتصاد الوطني وبالتالي يزداد الدخل القومي، لذلك تبقى الدراسات والأبحاث مستمرة ومتواصلة لترقية وتطوير هذا القطاع بهدف تحسينه وإيجاد طرق وأساليب مساعدة لتقليل من المخاطر قصد تحقيق الثقة والضمان سير العمليات التجارة الخارجية، حيث سيتم التطرق في هذا المبحث إلى مفهوم وأهمية وكذا مصادر التمويل وطرق المستخدمة لتمويل التجارة الخارجية.

المطلب الأول: مفهوم وأهمية التمويل

كل دولة تسعى إلى تطوير الإقتصاد حيث تعمل على تسهيل وتشجيع كل المؤسسات الإقتصادية على تنويع وتوسيع نشاطها، تبحث هذه الأخيرة على تغطية إحتياجاتها من رؤوس الأموال والموارد الذاتية، تتم تغطية هذه الحاجة من الأموال بواسطة مايعرف بالتمويل، كما إن جميع المجالات الاقتصادية تهتم بالتمويل حيث يلعب دورا هاما في مختلف القطاعات وانه يعتبر المحرك الرئيسي والأساسي لأي مشروع في أي بلد، حيث سيتم تطرق في هذا المطلب إلى مفهوم واهمية التمويل.

أولا: مفهوم التمويل

لقد تطور مفهوم التمويل حيث ظهر كعلم مفصل عن الإقتصاد في بداية القرن العشرون ففي الأربعينات زاد اهتمام المؤسسات بكيفية استخدام الأموال استخداما أمثل وذلك عن طريق استعمال التحليل المالي وأساليب التخطيط المالي والرقابة ودراسة التدفقات، وفي الخمسينات زاد الاهتمام بقرارات الاستثمار طويل الأجل وتوفير الأموال اللازمة للتوسع، وفي الستينات شهدت اهتماما كبيرا بدراسة تكلفة رأس المال نتيجة الأعمال الرائدة في قطب التجارة، للتمويل معنيين: معنى حقيقي، معنى نقدي:[1]

فالمعنى الحقيقي يقصد به " توفير الموارد الحقيقية وتحصيلها لأغراض التنمية أيضا السلع والمواد والخدمات اللازمة لبناء هذه الموارد واستخدامها في مجال إنتاج السلع والخدمات الاستهلاكية ".

أما المعنى النقدي يقصد به " توفير النقود في الوقت الذي تمس الحاجة إليه وتوفير الوسائل التي تمكن الأفراد من الاستهلاك أكثر مما ينتجون في فترات معينة من الوقت ".

التمويل هو " توفير الأموال اللازمة حسب الحاجة بقدر المطلوب واستغلالها الأمثل لتغطية المشروع ".

[1] حكيمة سبع، " **آليات تمويل التجارة الخارجية في ظل تقلبات أسعار الصرف** "، رسالة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، 2014 /2015، ص: 9

كما يعرف أيضا على انه " إمداد المؤسسات بالمال اللازم لإنشائها أو توسعها أو تفريقها وهو من اعقد المشكلات التي تواجهها التنمية الصناعية في كل البلاد بوجه عام، إذ لقيام أي عمل يعود بربح أو استثمار يقل الفائدة بغير وجود رأس المال، ويقدر حجم التمويل وتسيير مصادره وحسن استثماره، يكون العائد أو الربح الذي هو هدف كل نشاط اقتصادي ".

ثانيا: أهمية التمويل

تختلف أهمية تدفقات رؤوس الأموال بين دول العالم بإختلاف وجهات النظر بين الدول المقرضة لرأس المال والدولة المقترضة له من ناحية، وباختلاف نوعية رأس المال المتدفق من ناحية أخرى ويكون تحليل أهمية التمويل كما يلي: [1]

1. **أهمية التمويل الدولي بالنسبة للدول المقترضة (المتلقية)**: تستهدف الدول المتلقية لرأس المال في الغالب:

- تدعيم برامج وخطط التنمية الإقتصادية والإجتماعية.
- رفع مستوى معيشة السكان.
- مواجهة العجز في موازين المدفوعات وسد الفجوة بين الاستثمارات المطلوبة والمدخرات المحققة.

كما يمكن للدول أن تقترض من الخارج لدعم للإستهلاك المحلي والمحافظة على مستوى معيشي معين، فإذا كانت الموارد الخارجية للدولة غير كافية لتمويل الواردات الإستهلاكية، فإن الإعتماد على القروض أو المنح الخارجية يصبح أمرا لا مفر منه لأنه عندما تكون الواردات أكثر من الصادرات فإن ذلك يؤدي إلى فجوة في موارد الصرف الأجنبي، ولا بد من سد هذه الفجوة بأحد الأسلوبين:

الأول: عن طريق السحب من الاحتياطات الخارجية المملوكة للدول.

الثاني: هو الاقتراض الخارجي، عادة ما يتم اللجوء إلى الأسلوب الثاني إذ كان مستوى الاحتياطات الخارجية لا يسمح بالمزيد من السحب منه.

2. **أهمية التمويل الدولي من وجهة نظر الجهات المقرضة:**

فمن وجهة نظر الجهات المانحة فإن هناك سيادة للأهداف والدوافع السياسية بالنسبة للتمويل المتدفق من المصادر الرسمية الثنائية ومتعددة الأطراف.

تتمثل القروض الرسمية الثنائية ترتبط بضرورة إنفاقها في أسواق الدول المانحة (بإستثناء حالات قليلة جدا يتم فيها فتح قروض نقدية ولأهداف خاصة).

[1] تسكران سفيان، " **سياسة تمويل البنك الدولي وأثرها على الدول النامية** "، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية وعلوم تسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم تجارية وعلوم تسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2011- 2012، ص: 5 . 6

كما أن الحصول على قرض معين كم دولة أخرى لا يعني إعطاء الدولة المقترضة الحق في استخدامها بحرية كاملة والشراء من أي سوق من الأسواق الدولية وفقا لوجود أنواع السلع وارخص الأسعار ولكن الدولة المانحة تريد تحقيق أهداف عديدة منها:

- حماية مصالح بعض القطاعات الإنتاجية بالداخل
- تحسين صورة الدولة المانحة أمام المجتمع الدولي

أما التمويل الدولي متعدد الأطراف: وهو رأس المال الذي يتدفق من المؤسسات الدولية والإقليمية فهو يخضع في تحركه للتيارات السياسية من جانب الدول المسيطرة على إدارة هذه المؤسسات الدولية.

المطلب الثاني: مصادر التمويل الدولي

تتمثل مصادر التمويل مختلف الموارد التي يمكن الحصول من خلالها على الأموال المطلوبة اللازمة لمزاولة مختلف الأنشطة في مختلف المجالات، سوف نتطرق في هذا المطلب إلىمصادر التمويل الدولي التي هي المنابع التي يأتي منها التمويل الدولي.

قد تكون هذه المنابع مصادر رسمية ثنائية أو متعددة الأطراف ومصادر خاصة تتمثل في:

أولا: المصادر الرسمية

تشمل المصادر الرسمية للتمويل الدولي على مصادر رسمية ثنائية كالقروض والمساعدات التي تحصل بين حكومتان، ومصادر رسمية متعددة الأطراف وتتضمن القروض المقدمة من صندوق النقد الدولي ومن البنك الدولي إلى دول الأعضاء في هاتين المؤسستين، حيث تسم القروض الرسمية الثنائية بالسمات التالية:[1]

1. إن القروض الرسمية الثنائية هي طويلة الأجل، تزيد في الغالب عن 5 سنوات ويصل إلى 20 سنة أو يزيد وهذه القروض توصف بأنها قروض ميسرة.
2. أن أسعار الفائدة على هذه القروض منخفضة مقارنة بالقروض الخاصة.
3. تحتوي القروض الرسمية الثنائية على فترة سماح تتراوح بين ثلاث إلى عشر سنوات.

إستنادا على هذه السمات الثلاثة نلخص القول بأن عبء القروض الرسمية الثنائية المتمثلة بفترة السداد وسعر الفائدة وفترة السماح يكون أسهل من القروض الخاصة والمتعددة الأطراف، وقد يصل سعر الفائدة الحقيقي على هذه القروض إلى السالب بعد الأخذ بعين الاعتبار إرتفاع معدلات التضخم مع طول المدة الزمنية للقرض.

[1] هيل عجمي جميل الجنابي، " **التمويل الدولي والعلاقات النقدية الدولية** "، الطبعة الأولى، الأردن، عمان، 2014، ص:21

غير أن القروض الرسمية الثنائية يترتب عليها تكاليف إذ تم ربطها بشراء السلع والخدمات من البلد المقرض، تتمثل بما يلي:

أ. إرتفاع كلفة الواردات من السلع والخدمات من البلد الدائن.

ب. إنخفاض إنتاجية القرض وخاصة إذ حدث تأخير في توريد السلع والخدمات.

ت. توريد سلع وخدمات غير مناسبة من النواحي الفنية والاقتصادية والإجتماعية.

ث. إنفاق نسبة كبيرة من القروض الرسمية على السلع الاستهلاكية ودفع رواتب وأجور الخبراء والفنيين المستخدمين للإشراف على تنفيذ المشروع.

أما مصادر التمويل متعددة الأطراف فتشمل القروض المقدمة من مؤسسات التمويل الدولية والإقليمية، وتشمل مؤسسات التمويل الدولية القروض المقدمة من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومجموعته المتمثلة بمؤسسة التمويل الدولية وهيئة التمويل الدولية، أما المؤسسات التمويل الإقليمية فتشمل صندوق النقد العربي وبنك الاستثمار الأوروبي وبنك التنمية الآسيوي والإفريقي والبنك الإسلامي للتنمية التي تقدم تمويلا للبلدان حسب المناطق الإقليمية.

ثانيا: المصادر الخاصة للتمويل الدولي

يقصد بالمصادر الخاصة للتمويل الدولي حركة رؤوس الأموال الدولية التي تحدث بين جهات خاصة مقيمة في دول مختلفة كالأفراد والبنوك والمؤسسات إلى أفراد وبنوك وشركات ومؤسسات عامة، وتأخذ هذه الحركة الأشكال التالية:[1]

1. **القروض**: مثل تسهيلات الموردين والقروض المصرفية وطرح سندات في الأسواق الدولية.

2. **الإستثمار المباشر وغير المباشر**: ينطوي الإستثمار المباشر على قيام المستثمر الأجنبي بإنشاء مشروع أو شراء مشروع قائم في بلد آخر، بحيث يستطيع هذا المستثمر إدارة المشروع وتحديد التمويل وحجم الإنتاج والأسعار والتسويق، في حين ينطوي الإستثمار غير المباشر على قيام المستثمر الأجنبي بشراء أسهم وسندات تعود لشركات أجنبية، كقيام الشخص بريطاني بشراء أسهم أو سندات من بورصة عمان، وهذا المستثمر لا يحق له إدارة الشركة أو البنك الذي اشترى أسهمها، ولا يتدخل في تحديد حجم الإنتاج أو التسعير بل يحصل على عائد أو فائدة في نهاية السنة المالية نظير استثماره في المحفظة المالية الأجنبية.

[1] هيل عجمي جميل الجنابي، " **مرجع سبق ذكره** "، ص: 23

المطلب الثالث: تقنيات المستخدمة لتمويل التجارة الخارجية

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى تقنيات تمويل التجارة الخارجية، حيث تصنف عمليات التمويل الخارجية إلى عمليات تمويل قصيرة الأجل وعمليات تمويل متوسطة وطويلة الأجل، وترتبط عمليات التمويل هذه مع طبيعة النشاطات المراد تمويلها.

أولا: التمويل قصير الأجل للتجارة الخارجية

ويتم فيه استعمال عدد من الصيغ التي لا تتجاوز أجل تطبيقها 18 شهرا عادة، وأهمها:

1. **الاعتماد المستندي** (crédoc) le crédit documentaire

يمكن تعريفه على أنه :" هو عقد يلتزم به البنك مباشرة أمام الغير بناء على طلب العميل الذي يسمى بالآمر، بدفع مبلغ أو قبول كمبيالة مسحوبة عليه من الغير ويسمى بالمستفيد، وذلك بشروط معينة واردة في هذا التعهد ومضمون برهن حيازي على المستندات الممثلة للبضائع المصدِرة، لأن هذا النوع من الإعتماد يستعمل عادة في التجارة الخارجية وخاصة في البيوع البحرية، فيصبح هنا المستورد هو الآمر والمصدِر هو المستفيد"، وبذلك فإن الإعتماد المستندي يتم تنفيذه عبر المراحل التالية:[1]

أ. يتفق المستورد مع المصدِر الأجنبي على الصفقة بكل تفاصيلها من حيث نوعية البضاعة، الكمية، السعر، فيقومان بإمضاء العقد، ويتفقان على استعمال الإعتماد المستندي كوسيلة لإنجاز الصفقة.

ب. يتقدم المستورد (الآمر) إلى بنكه بطلب فتح إعتماد مستندي بقيمة الصفقة لصالح المصدِر(المستفيد)، والإتفاق مع البنك على كل المعلومات المتعلقة بالإعتماد، من حيث: إسم وعنوان المستفيد، نوع الإعتماد، أجل الإستحقاق والمدة اللازمة لتقديم المستندات من أجل الدفع، طريقة الدفع، تاريخ ومدة صلاحية الإعتماد... إلخ.

ج. يقوم البنك المستورد بإشعار بنك المصدِر(البنك المرسل في البلد الأجنبي) بفتح الإعتماد مع إعلامه بكل المعلومات المتعلقة به.

د. عند استلام هذا الإشعار والمعلومات من طرف البنك المصدِر يقوم بإبلاغ هذا الأخير بفتح الإعتماد، والذي يقوم بدوره بمراجعة الشروط الواردة فيه ليتأكد من تطابقها مع ما تم الإتفاق عليه في العقد التجاري.

هـ. بعد أن يتأكد المصدِر من كل المعلومات والشروط المتفق عليها في الإعتماد يقوم بإرسال وشحن البضاعة حسب وسيلة الشحن المتفق عليها، وفي الميعاد المحدد في العقد.

[1] سليمان ناصر،" **التقنيات البنكية وعمليات الإئتمان**"، بدون طبعة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2012، ص:101

يقوم المصدِر بتسليم كل الوثائق والمستندات المتعلقة بالبضاعة المصدِرة وهي:

- ✓ مستندات شحن البضاعة في الميعاد المتفق عليه.
- ✓ وثيقة تأمين تغطي جميع الأخطار المنصوص عليها في الإعتماد.
- ✓ الفاتورة أو قائمة السلع ولا بد أن تطابق الوارد في الإعتماد مطابقة تامة دون الإختصار أو التعميم .
- ✓ شهادة المنشأ certificat d'origine

هذا بالإضافة إلى وثائق أخرى قد يطلبها المشتري حيث:[1]

يقوم البنك المصدِر بالتحقق من تلك المستندات والوثائق ومن مدى مطابقتها لشروط العقد، وعند التأكد من ذلك يقوم بدفع الثمن إلى المصدِر.

- ✓ يقوم البنك المصدِر بتحويل تلك المستندات إلى بنك المستورد (فاتح الإعتماد)، هذا الأخير يقوم بفحصها والتأكد منها، يقوم بفحصها والتأكد منها، وفي حالة تحقق ذلك فإنه يقوم بدفع المبلغ إلى بنك المصدِر.
- ✓ يقوم البنك المستورد بإشعار هذا الأخير بوصول المستندات نسخا منها، وبعد تأكده من مطابقتها للشروط المتفق عليها مع المصدِر، يقوم بتسديد مبلغ الصفقة إلى بنكه، أو يعطي أمرا للبنك باقتطاع المبلغ من حسابه.
- ✓ أخيرا وبعد إستلام المستورد للمستندات يتوجه إلى المكان المتفق عليه للقيام بإجراءات استلام البضاعة والجمركة.

2. التحصيل المستندي (L'encaissement documentaire)

يعرف التحصيل المستندي على أنه:" آلية يقوم بموجبها المصدر بإصدار كمبيالة وإعطاء كل المستندات إلى البنك الذي يمثله، حيث يقوم هذا الأخير بإجراءات تسليم المستندات إلى المستورد أو إلى البنك الذي يمثله مقابل تسليم مبلغ الصفقة أو قبول الكمبيالة ، إذا فالمصدر يأمر بنكه بعد إرسال البضاعة، بتحويل المستندات التي تتعلق بالصفقة للمستورد وبنكه مقابل حصوله على قيمة البضاعة نقدا أو بتوقيعه على الكمبيالة تستحق لاحقا ".

[1] سليمان ناصر،" **مرجع سبق ذكره** "، ص: 103

2-1:أهميته التحصيل المستندي

تنقسم إلى 3 أنواع:

2-1-1:بالنسبة للمصدر:فهو الأداة تحقق له درجات عالية من المرونة والسرعة وتوفير الوقت والجهد في تنفيذ عملياته الخارجية، بالإضافة إلى أنه ليس له تكاليف الإبلاغ ولا مصاريف التعزيز كما هو الحال عند إستعمال الإعتماد المستندي.

2-1-2:بالنسبة للمستورد: فهو يوفر له درجات عالية أيضا من الثقة بينه وبين المصدر، فينتج عنه الإستفادة من الوفرات التي تحققها، كما أنه يوفر له الوقت والجهد الكثير مع سهولة إعداد العملية التجارية وخاصة الفاتورة وفي كثير من الأحيان لا يقوم المستورد بسداد قيمة مستندات التحصيل إلا بعد معاينة البضائع التي وردت إليه بالجمارك وهي ميزة لا توفرها الإعتمادات المستندية.

2-1-3:بالنسبة للتجارة الخارجية: عندما يقوم المستورد بتسديد العمولات، حيث أنها لاتزيد عن تكاليف وعمولات التحصيل المستندي منخفضة عن تلك التي يجب دفعها في حالة الإعتماد المستندي، كما أن التحصيل المستندي يمكن مستخدميه من تجنب مصاريف مالية خاصة بالترتيبات البنكية التي تفرضها علاقات البنوك المختلفة تتمثل هذه الأعباء في عمولة تبليغ الإعتماد المستندي تعديله وتداول المستندات .

2-2: أنواع التحصيل المستندي: ينقسم إلى نوعين:

2-2-1: مستندات مقابل الدفع (Des Documents Contre Paiement)

يسمح للبنك المحصل بالإفراج عن مستندات للمشتري مقابل الدفع الفوري ومعنى الدفع الفوري في العرف التجارة الخارجية ألا يتأخر الدفع عن تاريخ وصول البضاعة إلى ميناء التفريغ.فإذا لم يرغب البائع في الإنتظار حتى وصول البضاعة، فإنه يشترط قيام المشتري بالسداد عند تقديم المستندات إليه (وفي هذه الحالة يجب أن يتضمن كل من عقد البيع والفاتورة التجارية شرطا ينص على تقديم المستندات إلى المستورد فورا عقب وصولها إلى البنك المحصل).

2-2-2: مستندات مقابل القبول (Des Document Centre Acceptation)

يسمح للبنك المحصل بالإفراج عن المستندات إذا قام المشتري بقبول الكمبيالة المسحوبة عليه والتوقيع عليها، وهذه الكمبيالة تكون مسحوبة عادة لمدة تتراوح بيم 30 يوما و180 يوما بعد الإطلاع أو في تاريخ معين في المستقبل، في هذه الحالة يمكن للمشتري حيازة البضاعة قبل السداد الفعلي، ويستطيع بالتالي أن يبيعها لكي يدبر المبلغ اللازم لسداد الكمبيالة، معنى هذا أن المشتري قد يحصل على إئتمان من البائع يمتد لفترة استحقاق الكمبيالة، حيث يتحمل هنا المصدر مخاطر الدفع مدة السفتجة (الكمبيالة)، فلهذا

يطلب بعض المصدرين بضمان حقوقهم أي أن يكون قبول مؤيد من طرف البنك، هذه العملية تتم بإمضاء خلق الكمبيالة.

2-3: الأطراف المكونة لعملية التحصيل المستندي

تتمثل هذه الأطراف في كل من:

2-3-1: الطرف المنشئ للعملية (المصدر أو البائع أو المحمول): وهو الذي يقوم بإعداد مستندات للتحصيل ويسلمها إلى البنك الذي يتعامل معه، مرفقا بها أمر التحصيل.

2-3-2: بنك البائع (المحول): وهو الذي يستلم المستندات من البائع ويرسلها إلى البنك الذي يتول التحصيل وفقا للتعليمات الصادرة إليه في هذا الشأن.

2-3-3: المشتري: تقدم له المستندات من أجل الدفع أو الكمبيالة لتوقيعها

2-3-4: البنك المكلف بالتحصيل: هو الذي يقوم بتحصيل قيمة المستندات المقدمة إلى المشتري نقدا أو مقابل توقيعه على كمبيالة وفقا للتعليمات الصادرة إليه من بنك البائع.[1]

ثانيا: التمويل المتوسط وطويل الأجل للتجارة الخارجية

إن التمويل المتوسط والطويل الأجل للتجارة الخارجية تقنيات عديدة، الهدف منها توفير وسائل التمويل الضرورية التي تسمح بتسهيل وتطوير التجارة الخارجية، حيث تحاول الأنظمة البنكية المختلفة أن تنوع من وسائل تدخلها حسب الظروف السائدة، وطبيعة العمليات التي يراد تمويلها، وكذلك الدول التي تحاول أن تربط معها علاقات إقتصادية، وتتمثل تلك الأدوات فيما يلي: قرض المشتري، قرض المورد، التمويل الجزافي، والقرض الإيجاري الدولي.[2]

1. قرض المشتري

قرض المشتري هو عبارة عن آلية يوم بموجبها بنك معين أو مجموعة من بنوك بلد المصدر بإعطاء قرض للمستورد، بحيث يستعمله هذا الأخير بتسديد مبلغ الصفقة نقدا للمصدر، ويمنح قرض المشتري لفترة تتجاوز (18) شهرا، ويلعب المصدر دور الوسيط في المفاوضات ما بين المستورد والبنوك المعنية بغرض اتمم عملية القرض هذه، ومن الملاحظ ن كل الطرفين يستفيدان من هذا النوع من لقروض، حيث يستفيد المورد من تسهيلات مالية طويلة نسبيا مع استلامه الآني للبضائع، كما يستفيد المصدر من تدخل هذه لبنوك وذلك بحصوله على التسديد الفوري من طرف المستورد بمبلغ الصفقة.

---

[1] قير نور هدى، مزوار نور الهدى،" **تقييم طرق تمويل التجارة الخارجية (دراسة مقارنة بين تقنية التحصيل المستندي والاعتماد المستندي)**"، رسالة الماستر أكاديمي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2010، ص: 15/13

[2] الطاهر لطرش،" **مرجع سبق ذكره**"، ص: 122

كما يتيح هذا القرض في الواقع المجل لإبرام عقدين هما:

- **العقد الأول:** يتعلق بالعملية التجارية ما بين المصدر والمستورد، ويبين فيه نوعية السلع ومبلغا وشروط تنفيذ الصفقة، وإجراءات لدفع الفوري للبائع.
- **العقد الثاني:** يتعلق هذا العقد بالعملية المالية الناجمة عن ذلك والتي تتم بين المستورد والبنك المانح للقرض، كما يبين هذا العقد شروط إتمام القرض وإنجازه مثل القرض وطريقة استرداده ومعدلات الفائدة المطبقة، ويلاحظ أن العقد المالي الذي يفسح المجل لمنح لقرض للمستورد إنما يرتبط عضويا بوجود العملية التجارية مابين المصدر والمستورد.

كما أن قرض المشتري يمنح عادة لتمويل الصفقات الهامة من حيث المبلغ خاصة، والسبب في ذلك أن تمويل الصفقات بمثل هذه الأهمية بالإعتماد على الأموال الخاصة للمستورد قد تعترضها بعض العوائق، فليس ممكنا على الدوام أن يكون المستورد قادرا على تخصيص مثل هذه المبالغ،كما أن المصدر بدوره لا يمكنه أن ينتظر كل هذه المدة الطويلة خاصة إذا تعلق الأمر بأموال هامة،وعلة هذا الأساس فإن تدخل البنوك يعطي دعم للمصدر والمستورد كليهما.

ونظرا لتحول العبء المالي من المصدر إلى البنوك المانحة لهذه القروض تلجأ البنوك إلى هيئات متخصصة وظيفتها القيام بتأمين هذه القروض الموجهة لتمويل الصادرات .

2. قرض المورد

يمكن تعريفه على أنه:[1]

" آلية أخرى من آليات تمويل التجارة الخارجية على المدى المتوسط والطويل، وقرض المورد هو قيام البنك بمنح قرض للمصدر لتمويل صادراته، ولكن هذا القرض هو ناشئ بالأساس عن مهلة للتسديد (قرض) يمنحها المصدر لفائدة المستورد، بمعنى عندما يمنح المصدر لصالح زبونه الأجنبي مهلة للتسديد، يلجأ إلى البنك للتفاوض حول إمكانية قيام هذا الأخير بمنحه قرضا لتمويل هذه الصادرات، يبدو قرض المورد على انه شراء لديون من طرف البنك على المدى المتوسط".

كما يختلف قرض المورد عن قرض المشتري في وجهين على الأقل، فإذا كان قرض المشتري يمنح للمستورد بوساطة من المصدر، فإن قرض المورد يمنح للمصدر بعدما منح هذا الأخير مهلة للمستورد، أما الوجه الثاني للاختلاف يتمثل في أن قرض المشتري كما سبق ذكره يتطلب إبرام عقدين.

في حين أن قرض المورد يتطلب إبرام عقد واحد يتضمن بالإضافة إلى الجانب التجاري للصفقة شروط وطرق تمويلها، وهذا يعني أنه يتضمن العقد المالي أيضا، كما أن المورد يتطلب قبول المستورد للكمبيالة

[1] الطاهر لطرش، " **مرجع سبق ذكره** "، ص: 124

المسحوبة عليه، وهذه الكمبيالة قابلة للخصم وإعادة الخصم لدى الهيئات المالية المختصة حسب الطرق والإجراءات المعمول بها في كل دولة.

3. التمويل الجزافي

يمكن تعريف التمويل الجزافي على أنه العملية التي بموجبها يتم خصم أوراق تجارية بدون طعن، وعملية التمويل الجزافي حسب هذا التعرف هي آلية تتضمن إمكانية تعبئة الديون الناشئة عن الصادرات لفترات متوسطة، كما يمكن القول أن التمويل الجزافي هو شراء ديون ناشئة عن صادرات السلع والخدمات، ومن خلا هذا التعريف نلاحظ أن التمويل الجزافي يظهر خاصيتين أساسيتين هما:

- **الخاصية الأولى:** تتمثل في أن هذه القروض تمنح لتمويل عمليات الصادرات ولكن لفترات متوسطة.
- **الخاصية الثانية:** هي أن مشتري هذا النوع من الديون يفقد كل حق في متابعة المصدر أو الأشخاص الذين قاموا بالتوقيع على هذه الورقة (أي ممتلكو هذا الدين) وذلك مهما كان السبب.

كما أن القيام بشراء مثل هذا الدين يتطلب الحصول على فائدة تؤخذ عن الفترة الممتدة من تاريخ خصم الورقة حتى تاريخ الإستحقاق، نظرا لأن مشتري هذا الدين يحل محل المصدر في تحمل الأخطار المحتملة، فإن ذلك يقابله تطبيق معدل فائدة مرتفع نسبيا يتماشى مع طبيعة هذه الأخطار.

إن الإستفادة من التمويل الجزافي تتيح للمصدر التمتع بعدد كبير من المزايا، يمكن أن نذكر منها:

- إن المبيعات الآجلة التي قام بها المصدر، يستطيع أن يحصل على قيمتها نقدا.
- إن الحصول على هذه القيمة نقدا يسمح للمصدر بتغذية خزينته وتحسين وضعيته المالية.
- تسمح للمصدر أيضا بإعادة هيكلة ميزانيته وذلك بتقليص رصيد الزبائن مقابل زيادة رصيد السيولة الجاهزة.
- التخلص من التسيير " الشائك" لملف الزبائن، حيث يتعهد بهذا التسيير البنك الذي قام بشراء الدين.
- تجنب التعرض للأخطار المحتملة التجارية والمالية والمرتبطة بطبيعة العملية التجارية.
- تجنب احتمالات التعرض إلى أخطار الصرف الناجمة عن تبادلات أسعار الصرف بين تاريخ تنفيذ الصفقة التجارية وتاريخ التسوية المالية.[1]

4. القرض الإيجاري الدولي

هو أيضا عبارة عن آلية للتمويل متوسط وطويل الأجل للتجارة الخارجية، حيث يتمثل مضمون هذه العملية في قيام المصدر ببيع سلعه إلى مؤسسات متخصصة أجنبية والتي تقوم بالتفاوض مع المستورد حول

[1] الطاهر لطرش، " **مرجع سبق ذكره** "، ص: 125

إجراءات إبرام عقد إيجاري وتنفيذه، ويتضمن هذا العقد في الواقع نفس فلسفة القرض الإيجاري الوطني ونفس آليات الأداء مع فارق يتمثل في أن العمليات تتم بين مقيمين وغير مقيمين، وهي في الحقيقة نفس التفرقة التي اعتمدها التنظيم الجزائري في هذا المجال.

بهذه الطريقة فإن المصدر سوف يستفيد من التسوية المالية الفورية وبعملته الوطنية، في حين أن المستورد يستفيد من مزايا التي يقدمها عقد القرض الإيجاري وخاصة عدم التسديد الفوري لمبلغ الصفقة الذي يكون عادة كبيرا.

كما تتضمن الدفعات التي يقوم المستورد بدفعها إلى مؤسسة القرض الإيجاري قسط الإستهلاك الخاص برأس المال الأساسي، إضافة إلى فائدة وهامش خاص يهدف إلى تغطية الأخطار المحتملة، كما أن تسديد هذه الأقساط يمكن أن يكون تصاعديا أو تنازليا أو مكيفا مع شروط السوق.[1]

[1] الطاهر لطرش، " **مرجع سبق ذكره**"، ص: 127

من خلال هذا الفصل يمكن القول أن أصل التجارة الخارجية هو التخصص الدولي في الإنتاج وتقسيم العمل الدولي وذلك بإعتبارها المكون الرئيسي وجزء أساسي من علاقات الإقتصادية الدولية، وإحدى الركائز الأساسية في تنمية الإقتصادية لأي بلد من بلدان العالم، وتكمن أهميتها كونها توفر للمجتمعات المختلفة السلع والخدمات التي لا يمكن إنتاجها محليا، ولذا فإنها تتيح لدول العالم إمكانية الحصول على المزيد من السلع والخدمات، ومن ثم تساهم في زيادة مستوى رفاهية على العالم.

كما اختلفت آراء المفكرين الإقتصاديين في تفسير قيام التجارة الخارجية، بوضعهم مجموعة من النظريات حيث تبحث كل منها في أسس التبادل التجاري الذي يعود بفائدة على طرفين التبادل وفق شروط معينة، كما أن علاقات التجارة الخارجية أصبحت ضرورة حتمية لأي دولة خاصة في ظل التطورات السريعة التي شهدها الإقتصاد العالمي، لذا أصبح لزاما تسهيل وتطوير التجارة الخارجية وتخفيف العراقيل التي تواجهها وكذا البحث عن أفضل الطرق التي تسمح بتوسيعها لكونها أساس التبادل الدولي، لأنها تحتاج إلى تمويل دائم يضمن استمراريتها، كما تلجئ معظم المؤسسات سواء المصدرة أو المستوردة إلى النظام البنكي التي يمنحها عدة تمويلات من أجل سير الحسن للعمليات التجارية.

الفصل الثالث

دور البنوك في تمويل التجارة الخارجية لتحقيق التنمية المستدامة

(دراسة حالة بنك BADR)

يعد موضوع التجارة الخارجية ودورها في تحيق التنمية المستدامة من الموضوعات الهامة والحيوية في الدوائر الإقتصادية والسياسية في الوقت الراهن، خاصة أمام التطورات الإقتصادية وزيادة الإنفتاح التجاري والتوسع في التجارة الخارجية بعد إنشاء منظمة عالمية للتجارة وما يترتب عن ذلك المزيد من الإنتاج والإستهلاك أصبح من الضروري إدراج البعد البيئي في الخطط التنموية.

فتحرير التجارة الخارجية أدى إلى تعاظم دور الجهاز المصرفي حيث له دور فعال في تسيير المعاملات مع الخارج بغض النظر عن ما إذا كانت تنتمي إلى القطاع الخاص أو القطاع العام لذلك فإن البنوك التجارية كغيرها من البنوك العالمية تعمل على تمويل التجارة الخارجية من خلال مجموعة من التقنيات والأدوات التي تعتبر مدعم الأساسي لعمليات التجارة الخارجية وتعزيز وتقوية المبادلات الخارجية وتشجيع قطاعات النشاط الإقتصادي إلى جانب هذا التمويل تعاني البنوك الجزائرية كغيرها من البنوك العالمية التي تنشط في هذا المجال من مخاطر عديدة ومتعددة ومصاحبة لعمليات تمويلها للتجارة الخارجية، الأمر الذي يجعلها تتعامل معها بكل حذر ودقة.

سنحاول من خلال هذا الفصل التعريف ببنك الفلاحة والتنمية الريفيةBADRووكالته، وكالة 541 بتيارتومهام وأهداف هذه الوكالة والخدمات المقدمة من طرف هذه الوكالة ومن ثم التطرق إلىدراسة الحالة وذلك من اجل محاولة إبراز مختلف التقنيات التي يستخدمها البنك في معاملته الخارجية، أي في مجال تمويله للتجارة الخارجية.

ولتوضيح العناصر المكونة لهذا الفصل تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث وهي :

المبحث الأول:ماهية التنمية المستدامة

المبحث الثاني: مدخل عام حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية تيارت

المبحث الثالث: تمويل التجارة الخارجية بالإعتماد المستندي

المبحث الأول:ماهية التنمية المستدامة

إن القطاع المصرفي يعد من أهم القطاعات التي تؤدي دورا هاما في النشاط الإقتصادي، وهو من أسرع القطاعات استجابة للمتغيرات سواء الدولية أو المحلية، فيظهر دوره في إدارة الإقتصاد والقيام بتمويل خطط التنمية المستدامة، حيث تعتبر التنمية هدفا تسعى لتحقيقه كل الدول والمجتمعات، باعتبار أنها تغيير للأوضاع السائدة للأفضل من خلال استغلال الموارد المتاحة للبنوك، سوف نتطرق في هذا المبحث إلى تعريف وتطور التنمية المستدامة وكذا خصائصها وأهدافها وأبعادها ومتطلباتها.

المطلب الأول:نشأة وتعريف التنمية المستدامة

ساعد ظهور مفهوم التنمية المستدامة في ضمان تحقيق التنمية الإقتصادية وفي نفس الوقت ضمان العدالة وحماية البيئة، فمكنت التنمية المستدامة بذلك من إشراك ثلاث مجالات وهي الاقتصاد والمجتمع والبيئة، سوف نتطرق في هذا المطلب إلى نشأة وتعريف التنمية المستدامة.

أولا:نشأة التنمية المستدامة

قبل تعريف التنمية المستدامة يجب إلقاء نظرة عن تطور هذا المفهوم عبر الزمن وصولا إلى ماهو عليه اليوم:[1]

ففكرة التنمية المستدامة ليست فكرة جديدة حيث يرجع تاريخها إلى الوعي الذي حصل في أوائل السبعينات نتيجة الإختلالات الرئيسية التي بدأت تظهر وتتزايد منذ الخمسينات، وأول هذه الإختلالات هو عدم المساواة في توزيع الثروة على الأرض، في حين أن الفرق بين الأمم الغنية والأمم الفقيرة لا وجود له في أواخر القرن 18، أما بالنسبة للخلل الثاني هو خلل في البيئة، ففي الواقع نحن مقيدين بمحدودية كوكبنا.

إن أصل المفهوم انبثق من الاهتمام بالمحافظة علي البيئة لتسليمها للأجيال القادمة، وذلك في بداية القرن 20 (حسب اللجنة الكندية للمحافظة على البيئة سنة 1915)، وكان مصطلح البيئة يطلق على الطبيعة بشكل مطلق، ثم صدر عن الاتحاد الدولي للمحافظة على الطبيعة (تأسس سنة 1948) تقريرا سنة 1950 حول المحافظة على الطبيعة عبر العالم، كما نشر تقريرا آخر سنة 1980 يدور حول الإستراتيجية العالمية للمحافظة على الطبيعة، حيث أزال التناقض بين المحافظة على الطبيعة والتنمية

[1] العالية مناد–مزريق عاشور،" **مدى مساهمة البرامج التنموية التي تبنتها الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة بالإسقاط على الفترة الممتدة من 2001 إلى غاية 2019** "، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، مجلد 16، العدد 22، 2020، ص: 212- 213

الاقتصادية، وهناك من يرجع نقطة بداية الاهتمام بالتنمية المستدامة إلى تقرير نادي روما (تم إنشاؤه في سنة 1968) الشهير المعنون " حدود النمو" لعام 1972 والذي يعتبر نقطة البداية في التفكير حول التنمية المستدامة، وفي نفس الفترة شرع خبراء اقتصاديون من العالم بأسره في البحث في الترابطات الموجودة بين البيئة والنمو الإقتصادي، حيث توصلوا إلى أنه بالإمكان صياغة وتطبيق استراتيجيات تنموية تربط بين البعدين الاقتصادي والاجتماعي تحقق في آن واحد المساواة في توزيع الثروات وأكثر احتراما وحماية للبيئة، وفي جويلية 1972 انعقدت قمة الأمم المتحدة (مؤتمر استكهولم) حول البيئة الإنسانية تحت عنوان " الإنسان والبيئة"، ويعتبر هذا الحدث قفزة بمسألة البيئة إلى البعد الدولي، وضم الدول المتقدمة والسائرة في طور النمو على حد السواء ماعدا الإتحاد السوفيتي وحلفائه.

وفي سنة 1982 وضع برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقريرا عن حالة البيئة العالمية، وكانت أهمية التقرير أنه مبني على وثائق علمية وبيانات إحصائية أكدت الخطر المحيط بالعالم، وقد أشار هذا التقرير إلى أن أكثر من 25 ألف نوع من الخلايا النباتية والحيوانية كانت في طريقها إلى الانقراض، وأن ألوف غير معروفة يمكن أن تكون قد اختفت نهائيا، كما أفاد التقرير أن الأنشطة البشرية أطلقت عام 1981 في الهواء 990 مليون طن من أكسيد الكبريت و68 مليون طن من أكسيد النتروجين و57 مليون طن من المواد الدقيقة العالقة، و177 مليون طن من أول أكسيد الكربون من مصادر ثابتة ومتنقلة، وتم تأسيس الهيئة العالمية للبيئة والتنمية سنة 1983 من قبل الأمم المتحدة، يهدف تحسين مستوى الحياة على المدى القصير دون تعريض البيئة المحلية والعالمية لأي خطر على المدى الطويل، وكانت يرأسه الوزير النورفيجي الأول Gro Harlem Brundtlord والتي أعدت تقريرا حمل عنوان " مستقبلنا المشترك" والذي تضمن تطوير للتنمية المستدامة، قدم إلى الجمعية العامة في سنة 1987.

لقد حفز ظهور التنمية المستدامة في سنة 1987 غرفة التجارة الدولية في سنة 1991 على إطلاق ميثاق العمل للتنمية المستدامة، والي تضمن 16 مبدأ يعني بإدارة البيئة وتعزيز التنمية المستدامة، ثم جاء مؤتمر ريودي جانيرو 1992 ليشكل إضافة نوعية لدعم الجهود الرامية لحماية البيئة، الأمر الذي دفع منظمات الأعمال غير الحكومية للتفكير جديا باتخاذ الخطوات الأزمة للتخفيف من أثر الخطر البيئي.

ثانيا: تعريف التنمية المستدامة

تعددت تعريفات التنمية المستدامة حسب الرؤى المختلفة، حيث أن قوام التنمية المستديمة عامة هو الإنسان المسئول وحامل الأمانة، والطبيعة أو المحيط الحيوي للموارد والتكنولوجيا بما تحمله من أضرار

للبيئة، وقد حاول تقرير الموارد العالمية الذي نشر عام 1992 توزيع التعريفات المتعددة للتنمية المستدامة إلى أربع مجموعات هي كالتالي: [1]

1. **التعريف الإقتصادي**

فاقتصاديا وبالنسبة للدول الصناعية في الشمال فإن التنمية المستدامة تعني إجراء خفض عميق ومتواصل في استهلاك هذه الدول من الطاقة والموارد الطبيعية وإحداث تحولات جذرية في الأنماط الحياتية السائدة، أما بالنسبة للدول الفقيرة، فالتنمية المستدامة تعني توظيف الموارد من أجل رفع المستوى المعيشي للسكان الأكثر فقرا في الجنوب.

2. **التعريف الإجتماعي والإنساني**

أما على الصعيد الإنساني والإجتماعي فإن التنمية المستدامة تسعى إلى تحقيق الاستقرار في النمو السكاني ووقف تدفق الأفراد إلى المدن وذلك من خلال تطوير مستوى الخدمات الصحية والتعليمية في الأرياف وتحقيق أكبر قدر من المشتركة الشعبية في التخطيط للتنمية.

3. **التعريف البيئي**

وأما على الصعيد البيئي، فإن التنمية المستدامة هي الإستخدام الأمثل للأرض الزراعية والموارد المائية في العالم بما يؤدي إلى مضاعفة المساحة الخضراء على سطح الكرة الأرضية.

4. **التعريف التقني والإداري**

وأما على الصعيد التقني والإداري فإن التنمية المستدامة هي التنمية التي تنقل المجتمع إلى عصر الصناعات والتقنيات النظيفة التي تستخدم أقل قدر ممكن من الطاقة والموارد وتنتج الحد الأدنىمن الغازات والملوثات التي لا تؤدي إلى رفع درجة حرارة سطح الأرض أو تضر بالأوزون.

يقول تقرير الموارد الطبيعية أن القاسم المشترك لهذه التعريفات الإقتصادية والبيئية والإنسانية والتقنية لكي تكون مستدامة يجب أن يتوافر فيها مايلي:

- ألا تتجاهل الضوابط والمحددات البيئية.
- ألا تؤدي إلى دمار واستنزاف الموارد الطبيعية.

[1] عبد العزيز قاسم محارب،" **التنمية المستديمة في ظل تحديات الواقع من منظور الإسلامي** "، بدون طبعة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2011، ص: 165-168

- أن تؤدي إلى تطوير الموارد البشرية (المسكن، الصحة، مستوى البيئة، أوضاع المرأة، الديمقراطية، حقوق الإنسان).

كما تم تقديم تعريف للتنمية المستدامة من طرف اللجنة العالمية للبيئة والتنمية في عام 1987والمعروف بمؤتمر بريتلاند والذي أصبح أكثر تعريفات التنمية المستدامة انتشارا واستخداما في الأوساط المختلفة، حيث يشير هذا التعريف للتنمية المستدامة بأنها " تنمية تسمح بتلبية احتياجات ومتطلبات الأجيال الحاضرة دون الإخلال بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها.[1]

المطلب الثاني: خصائص التنمية المستدامة وأهدافها

تتمتع التنمية المستدامة بخصائص وأهداف تميزها على التنمية الاقتصادية، وهذا ماسوف نتطرق إليه في هذا المطلب .

أولا: خصائص التنمية المستدامة

هناك مجموعة من الخصائص الأساسية للتنمية المستدامة وهي:[2]

الخاصية الأولى: التنمية المستدامة تمثل عملية تحويل من جيل إلى آخر، وها يعني أن هذه التنمية لابد أن تحدث عبر فترة زمنية لا تقل عن جيلين ومن ثمة فإن الزمن المكافئ لها يتراوح بين 25 إلى 50 سنة.

الخاصية الثانية: تتمثل على مستولى القياس، فالتنمية المستدامة هي عملية تحدث في مستويات عدة متفاوتة (عالمي، محلي، إقليمي)، ومع ذلك فإن ما يعتبر مستداما على المستوى الوطني ليس بالضرورة أن يكون كذلك على المستوى العالمي، ويعود هذا التناقض الجغرافي إلى آليات التحويل، والتي من خلالها تنتقل النتائج السلبية لبلد أو منطقة معينة إلى بلدان أو مناطق أخرى.

الخاصية الثالثة: تعد المجالات المتعددة خاصية ثالثة مشتركة، حيث تتكون التنمية المستدامة من ثلاث مجالات على الأقل إقتصادية، إجتماعية وبيئية، تكمن تحديدا في العلاقات المتداخلة بين المجالات ومع أنه يمكن تعريف التنمية المستدامة وفقا لكل مجال من تلك المجالات منفردا إلا أن أهمية المفهوم تكمن في تحديد العلاقات المتداخلة بين تلك المجالات.

---

[1] قويدر كمال،" **تنمية الموارد البشرية كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة** "، رسالة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2013-2014، ص: 26

[2] دحمان عبد القادر،" **دور السياحة في تحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر**"، رسالة ماجستير في العلوم إقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2013-2014، ص: 44

الخاصية الرابعة: من خصائص التنمية المستدامة تلبية الحاجات الضرورية والأساسية من الغداء والملبس والتعليم والخدمات الصحية وكل ما يتصل بحياة الإنسان.

ثانيا: أهداف التنمية المستدامة

للتنمية المستدامة مجموعة من الأهداف يمكن تلخيصها فيما يلي:[1]

1) ـ **تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان:** من خلال عمليات التخطيط وتنفيذ السياسات التنموية لتحسين نوعية حياة السكان في المجتمع إقتصادياً وإجتماعياً ونفسياً وروحياً، عن طريق التركيز على الجوانب النوعية للنمو، وليس الكمية وبشكل عادل ومقبول وديمقراطي.

2) ـ **إحترام البيئة الطبيعية:** التنمية المستدامة ترتكز على العلاقة بين نشاطات السكان والبيئة وتتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على أنها أساس حياة الإنسان، إنها ببساطة تنمية تستوعب العلاقة الحساسة بين البيئة الطبيعية والبيئة المبنية، وتعمل على تطوير هذه العلاقة لتصبح علاقة تكامل وإنسجام.

3) ـ **تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة:**وتنمية إحساسهم بالمسؤولية تجاهها، وحثهم على المشاركة الفاعلة في إيجاد حلول مناسبة لها من خلال مشاركتهم في إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقييم برامج ومشاريع التنمية المستدامة.

4) ـ **تحقيق إستغلال عقلاني للموارد:** تتعامل التنمية المستدامة مع الموارد الطبيعية على أنها موارد محدودة، لذلك تحول دون استنزافها أو تدميرها وتعمل على استخدامها وتوظيفها بشكل عقلاني، يمكن القول أن الإستغلال المفرط والتدبير المصاحب للتنمية هو ناتج للمجتمع الصناعي الجديد، لأن التدهور البيئي يشير إلى أن الاقتصاد الإستخلاصي والمبني على النموذج الاقتصادي المهيمن يستفيد الموارد غير المتجددة، ويستخلصها بدرجة أكبر من قدرتها على البقاء.

5) ـ **ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع:** تحاول التنمية توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع، من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي، وكيفية إستخدام المتاح والجديد منها في تحسين نوعية حياة المجتمع وتحقيق أهدافه المنشودة دون أن ينجم

[1] إلهام شيلي،" **دور إستراتيجية الجودة الشاملة في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة الإقتصادية**"، رسالة ماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف 1، الجزائر، 2013-2014، ص: 68-70

عن ذلك مخاطر وآثار بيئية سالب، أو على الأقل أن تكون هذه المخاطر والآثار مسيطراً عليها بمعنى وجود حلول مناسبة.

6) ـ **إحداث تغير مستمر ومناسب في حاجات وأولويات المجتمع**:وبطريقة تلائم إمكانياته وتسمح بتحقيق التوازن الذي بواسطته يمكن تفعيل التنمية الإقتصادية والسيطرة على جميع المشكلات البيئية ووضع الحلول المناسبة لها.

يوضح الشكل الموالي الأهداف الشاملة للتنمية المستدامة:

الشكل(03–1):الأهداف الشاملة للتنمية المستدامة

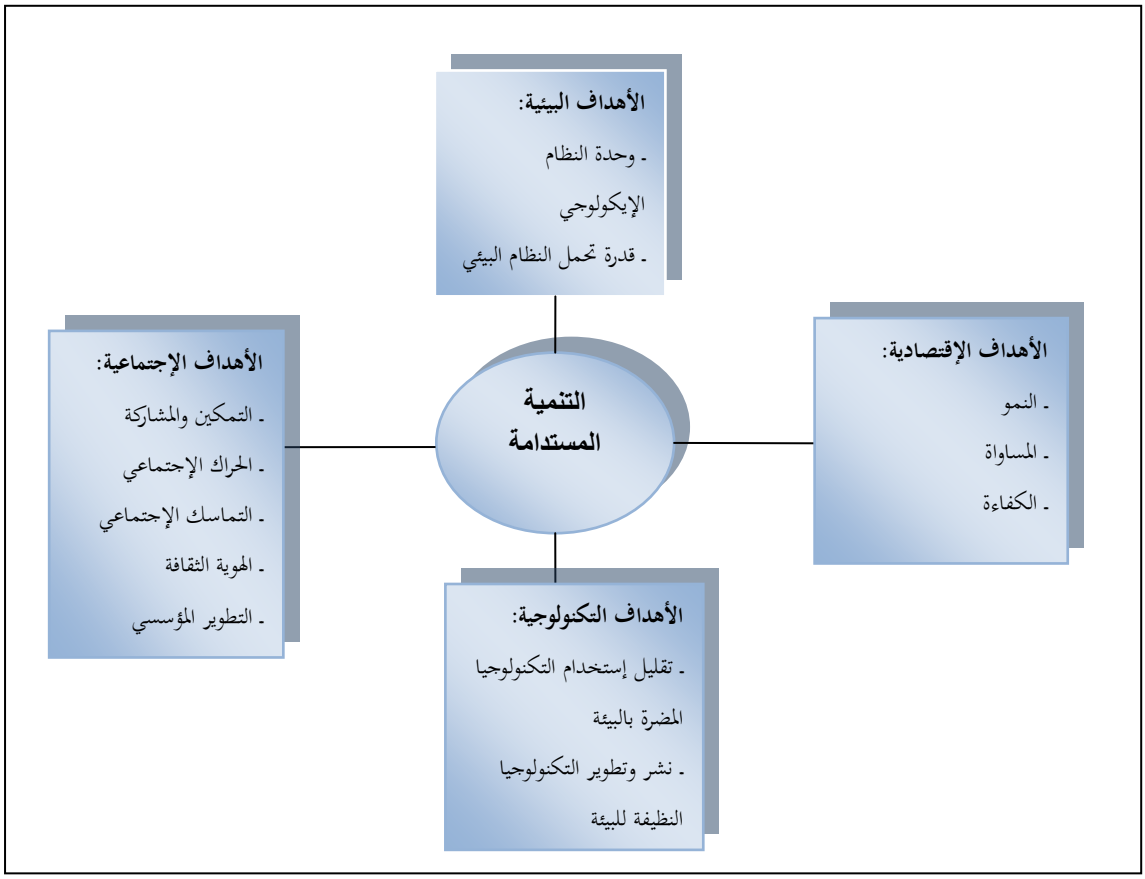

المصدر: إلهام شيلي،" **دور إستراتيجية الجودة الشاملة في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة الإقتصادية**"، مرجع سبق ذكره، ص70

المطلب الثالث: أبعاد التنمية المستدامة ومؤشراتها

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى أبعاد ومتطلبات التنمية المستدامة متمثلة في:

أولا: أبعاد التنمية المستدامة

يرى الكثير من الباحثين أن التنمية المستدامة تنمية ثلاثية الأبعاد مترابطة ومتداخلة في إطار تفاعل سيتم بضبط والترشيد للموارد وهي الأبعاد البيئية والاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية وهي: [1]

1) ـ **البعد البيئي**: وهو الإهتمام بإدارة المصادر الطبيعية، وعامل الاستنزاف البيئي هو أحد العوامل التي تتعارض مع التنمية المستدامة، لذلك ينبغي وضع الطرائق المنهجية أمام الاستهلاك والنمو السكاني والتلوث وأنماط الإنتاج السلبية واستنزاف المياه وقطع الغابات... إلخ، أي وضع إدارة علمية للمصادر الطبيعية.

2) ـ **البعد الاجتماعي**: وهو حق الإنسان الطبيعي في العيش في بيئة نظيفة وسليمة يمارس من خلالها جميع الأنشطة مع كفالة حقه في نصيب عادل من الثروات الطبيعية والخدمات البيئية والاجتماعية، يستثمرها بما يخدم احتياجاته الأساسية والمكملة دون تقليل من فرص الأجيال القادمة.

3) ـ **البعد الاقتصادي**: وهو أخذ المنظور الاقتصادي بعيد المدى لحل المشكلات من أجل توفير الجهد والمال والموارد، باعتبار أن البيئة هي كيان اقتصادي متكامل وقاعدة للتنمية وأي تلويث للها واستنزاف لمواردها يؤدي في النهاية إلى إضعاف فرص التنمية المستقبلية لها.

4) ـ **البعد المؤسسي**: ويتمثل في الإدارات والمؤسسات القادرة على تطبيق استراتيجيات مخطط التنمية المستدامة عبر برامج مستديمة يطبقها أفراد ومؤسسات مؤهلة وعبرها ترسم وتطبق سياستها التنموية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، لذلك فإن رفع مستوى ونوعية حياة الأفراد وتأمين حقوقهم الإنسانية وتوفير الإطار الصالح لالتزاماتهم بواجباتهم اتجاه المجتمع والدولة، تتوقف جميعها على مدى نجاح مؤسستها وإدارتها في أداء وظائفها ومهماتها.

[1] الجودي صاطوري، " **التنمية المستدامة في الجزائر: الواقع والتحديات**"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي ، برج بوعريريج، الجزائر، مجلة الباحث، عدد 16، 2016، ص: 301-302

ثانيا: مؤشرات التنمية المستدامة

باعتبار أن التنمية المستدامة تشمل ثلاثة أبعاد فإن قياسها يتطلب استخدام مؤشرات اقتصادية واجتماعية وبيئية بالإضافة إلى المؤشرات المؤسسية وتتمثل هذه المؤشرات فيما يلي: [1]

1- المؤشرات الإقتصادية:

هناك العديد من المؤشرات الإقتصادية سنتناول البعض منها:

أ. نسبة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:

وتتجسد أهمية هذا المؤشر من خلال قياسه لمستوى الإنتاج الكلي وحجمه بالرغم من أنه لا يقيس التنمية المستدامة قياسا كاملا، إلا أنه يمثل عنصرا مهما من عناصر نوعية الحياة.

ب. نسبة إجمالي الإستثمار إلى النتائج المحلي الإجمالي:

ويقيس هذا المؤشر نسبة الإستثمار الأجنبي إلى الإنتاج المحلي والمشروعات الوطنية.

ج. نسبة الدين الخارجي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي:

يقيس هذا المؤشر درجة المديونية الدول، ويساعد في تقييم قدرتها على تحمل الديون، ويربط المؤشر الدين بقاعدة الموارد لتوضيح مدى قدرة الدولة على نقل الموارد إلى المرحلة الإنتاجية بهدف التصدير وبالتالي تزيد القدرة على السداد.

د. إجمالي المساعدات الدولية كنسبة من إجمالي الناتج المحلي:

يقيس هذا المؤشر مستويات المنح والمساعدات المادية ميسرة الشروط المقدمة من الدول المتقدمة إلى الدول النامية والتي تهدف إلى النهوض بالتنمية والخدمات الإجتماعية داخل البلدان النامية.

هـ. المؤشرات الإجتماعية:

هناك العديد من المؤشرات الإجتماعية سنتناول أهمها فيما يلي:

- مؤشر الفقر البشري
- معدل البطالة
- التعليم
- معدل النمو السكاني

[1] جميلة معلم،" **تجارب التنمية في الدول المغاربية والإستراتيجيات البديلة دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، الجزائر، 2016-2017، ص: 22-23

- نسبة المئوية لسكان المناطق الحضرية

و. مؤشرات البيئية:

استهلاك المواد المستنفذة لطبقة الأوزون، تركيز الملوثات الجوية الخضرية، مساحة الأراضي الصالحة للزراعة والأراضي المزروعة بمحاصيل دائمة، إستخدام الأسمدة، إستخدام المبيدات الحشرية، مساحة الغابات كنسبة مئوية من المساحة الإجمالية للأراضي، كثافة قطع الأشجار، الأراضي المصابة بالتصحر، مساحة المستوطنات الحضرية، تركز الطحالب في المياه الساحلية، مجموع السكان في المناطق الساحلية، مجموع المياه السطحية والجوفية سنويا كنسبة مئوية من المياه المتوفرة، الطلب البيولوجي والكيميائي على الأوكسجين في الكتل المائية.

ز. المؤشرات المؤسسية:

تنفيذ الاتفاقيات الدولية المبرمة، عدد أجهزة الراديو وإشتراكات الأنترنت لكل 1000 نسمة، خطوط الهاتف الرئيسية، وعدد الهواتف النقالة لكل 100 نسمة، الإتفاق على البحث والتطوير كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، الخسائر البشرية والإقتصادية بسبب الكوارث الطبيعية.

المبحث الثاني: مدخل عام حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية

إن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يعتبر من بين البنوك الرائدة على المستوى الوطني، كما يعتبر من أكبر البنوك التجارية في البلد نظرا لما يشهده من تحولات هيكلية وتطورات هامة في أعماله ونشاطاته وخدماته، فهو يحتل موقعا متميزا ضمن الهيكل المصرفي الجزائري، وهذا ماسوف نتطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: ماهية بنك الفلاحة والتنمية الريفية

النظام البنكي الجزائري شهد عدة تطورات عبر العديد من المراحل نتج عنها قيام بنك الفلاحة والتنمية الريفية الذي يعتبر أحد أكبر البنوك التجارية المعتمدة في الجزائر، حيث سنتطرق في هذا المطلب إلى تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وتطوره.[1]

أولا: تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

بنك الفلاحة والتنمية الريفية من بين البنوك التجارية الجزائرية، حيث يتخذ شكل شركة ذلت أسهم تعود ملكيته للقطاع العمومي، أسس هذا البنك في إطار سياسة إعادة الهيكلة التي تبنتها الدولة بعد إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري بموجب مرسوم رقم 82- 106 المؤرخ في 13 مارس 1982، وذلك بهدف تطوير القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي، ولقد أوكلت له مهمة تمويل هياكل ونشاطات القطاع الفلاحي، الصناعي، الري، الصيد البحري، والحرف التقليدية في الأرياف.

تحول بنك الفلاحة والتنمية الريفية في إطار الإصلاحات الإقتصادية بعد عام 1988 إلى شركة مساهمة ذات رأس كال قدره 22 مليار دينار جزائري، مقسم إلى 2200 سهم بقيمة 1000000 دج للسهم الواحد، ولكن بعد صدور قانون النقد والقرض في 14 أفريل 1990 الذي منح استقلالية أكبر للبنوك وألغي من خلاله نظام التخصص وتشجيع عملية الإدخار، أما حاليا فيقدر رأس ماله بحوالي 33 مليار دينار جزائري موزع على 3300 سهم بقيمة إسمية قدرها 1000000 دج لكل سهم مكتتبة كلها من طرف الدولة.

وحتى يتسنى لهذا المصرف القيام بمهامه على أحسن وجه، لقد ورث من البنك الوطني الجزائري 18 مديرية جهوية و140 وكالة، وفي جانفي من سنة 1985 كان له 29 مديرية جهوية و173 وكاله، وفي

[1] معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تيارت **541**

سوق يتميز بالمنافسة القوية يشق طريقه بحوالي 300 وكالة مؤطرة بحوالي7000 عامل ما بين إطار وموظف، وبهدف اكتساب ميزة تنافسية تؤهله لمنافسة البنوك الخاصة والأجنبية التي تزاول نشاطها في السوق المصرفية الجزائرية قام بتنويع منتجاته المتضمنة أبعاد الجودة الشاملة.

ثانيا:مراحل تطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية

مر بنك الفلاحة والتنمية الريفية في مسيرة نشاطه بثلاثة مراحل يمكن تقسيمها كالتالي:[1]

المرحلة مابين 1982– 1990:

كان هدف بنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال ثماني سنوات الأولى من إنشائه هو فرض وجوده ضمن العالم الريفي بفتح العديد من الوكالات في المناطق ذات الصبغة الريفية، حيث اكتسب خلال هذه الفترة سمعة وكفاءة عالمية في ميدان تمويل القطاع الزراعي، قطاع الصناعة الغذائية، والصناعة الميكانيكية الفلاحية، هذا التخصص في مجال التمويل فرضته آلية المخطط الذي اقتضى تخصص كل بنك في تمويل قطاعات محددة.

وخلا هذه المرحلة لم يكن دور بنك الفلاحة والتنمية الريفية فعالا وذلك لأن أغلب المشاريع التي كان يمولها كانت ذات الطابع العمومي حيث كان تحصيل القروض الممنوحة صعبا وأحيانا كثيرة مستحيلا.

المرحلة 1991– 1999:

بموجب صدور قانون 10/90 الذي ينص على نهاية تخصص كل بنك في نشاط معين، توسع نشاط بنك الفلاحة والتنمية الريفية ليشمل مجالات أخرى من النشاط الإقتصادي خاصة قطاع المؤسسات الإقتصادية المتوسطة والصغيرة PME/PMIدون الإستغناء عن القطاع الفلاحي الذي تربطه معه علاقات مميزة.

أما في المجال التقني فكانت هذه المرحلة أهم مرحلة تميزت بإدخال تكنولوجيا إعلام آلي متطورة تهدف إلى تسهيل تداول العمليات البنكية وتعميمها عبر مختلف وكالات البنك، هذه المرحلة شهدت مايلي:

1991: تطبيق نظام "SWIFT" لتنفيذ عمليات التجارة الدولية ;

1992: تثبيت البرنامج "SYBU" مع مختلف وحدات المعالجة المصرفية (إدارة القروض، إدارة العمليات النقدية، إدارة الإستثمار والوصول البعيد إلى حسابات العملاء).إلى جانب تعميم إستخدام الإعلام الآلي في كل عمليات التجارة الخارجية، خاصة في مجال الإعتمادات المستندية والتي أصبحت

[1] معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة – تيارت –

معالجتها في يومها هذا لا تتجاوز أكثر من 24 ساعة، كما تم إدخال مخطط الحسابات الجديد على مستوى كل الوكالات ;

1993: الانتهاء من حوسبة جميع الأعمال المصرفية على مستوى الشبكة ;

1994: التكليف ببطاقة الدفع والسحب بدر ;

1996: مقدمة لمعالجة عن بعد (العلاج وإجراء المعاملات المصرفية عن بعد وفي الوقت الحقيقي) ;

1998: تكليف لبطاقة الصراف الآلي بين البنوك

المرحلة مابين 2000–2006:

تميزت هذه المرحلة بوجوب التدخل الفعلي والفعال للبنوك العمومية لبعث نشاط جديد فيما يتعلق بمجالات الاستثمارات المربحة وجعل نشاطاتها ومستوى مردوديتها يساير قواعد اقتصاد السوق، وفي ها الصدد رفع بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى حد كبير من القروض لفائدة المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة، وكذا المؤسسات المصغرة وفي شتى مجالات النشاط الاقتصادي إضافة إلى رفعه لمستوى مساعداته للقطاع الفلاحي وفروعه المختلفة بصدد مسايرة التحولات الاقتصادية والاجتماعية العميقة ومن أجل الاستجابة لتطلعات زبائنه، وضع بنك البدر برنامج خماسي فعلي يتركز خاصة على عصرنة البنك وتحسين الخدمات وكذلك إحداث تطهير في ميدان المحاسبة وفي الميدان المالي، ومن أهم النتائج التي حققها مايلي:

2000: القيام بفحص دقيق لنقاط القوة والضعف وإنجاز مخطط تسوية للبنك لمطابقة القيم الدولية

2001: التطهير الحسابي والمالي، والعمل على تخفيف الإجراءات الإدارية والتقنية المتعلقة بملفات القروض, مع تحقيق مشروع البنك الجالس(LA BANQUE ASSISE) مع الخدمات المشخصة (les servise personnalisés) ببعض الوكالات الرائدة، وكذا إدخال مخطط جديد في الحسابات على مستوى المحاسبة المركزية ;

2002: تعميم مفهوم بنك الجلوس والخدمات المشخصة على مستوى جميع وكالات البنك.

2003: إدخال نظام (SYRAT) وهو نظام تغطية الأرصدة عن طريق الفحص السلكي دون اللجوء إلى النقل المادي للقيم مما يسمح بتقليص فترات تغطية الصكوك والأوراق التجارية.

تأسيس نادي الصحافة بمبادرة مديرية الإتصال تشجيعا لمبدأ التداول الحر للمعلومات البنكية وكذا تعريف الزبائن بمختلف خدمات البنك ;

2004:تعميم استخدام الشبابيك الآلية للأوراق النقدية المرتبطة ببطاقات الدفع التي تشرف عليه شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك SATIMخاصة في المناطق التي تتميز بكثافة سكانية كبيرة.

2006: في ماي تم إدخال كل من المقاصة الإلكترونية télé compensationو télé chèques، وفي سبتمبر تم إدخال نظام جديد يعرف ب télé des virementsوذلك من أجل تحقيق الأمان والثقة والشفافية في التعاملات من جهة، ومحاربة الغش والاختلاسات من جهة أخرى.

المطلب الثاني: مهام وأهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى مهام ومبادئ بنك الفلاحة والتنمية الريفية

أولا: مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية

وفقا للقوانين والقواعد المعمول بها في المجال المصرفي، فإن بن الفلاحة والتنمية الريفية مكلف بالقيام بالمهام التالية: [1]

- تنفيذ جميع العمليات المصرفية و الإعتمادات المالية من اختلاف أشكالها طبقا للقوانين والتنظيمات الجاري بها العمل.
- يمول المشاريع الزراعية المختلفة.
- تنمية موارد واستخدامات البنك عن طريق ترقية عمليتي الادخار والاستثمار
- تنفيذ سياسة الائتمان القصيرة الأجل وفقا للقواعد الضابطة للمجال المصرفي
- إنتاج خدمات مصرفية جديدة، مع تطوير المنتجات والخدمات القائمة
- تمويل عمليات التجارة الخارجية
- تسديد واستلام المدفوعات، إما عن طريق شيكات أو التحويلات، بالإضافة إلى باقي العمليات الأخرى للبنك
- قبول كل الأوراق التجارية المتمثلة في الأذونات، المداخيل السنوية والأوراق المالية المصدرة من طرف الخزينة العمومية، وبصفة عامة كل التزام ذو مدة محدودة قابل للتحويل بأمر ناجم عن عمليات صناعية، زراعية وتجارية
- يساهم في جمع الادخار الوطني

[1] معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة – تيارت-

- تطوير قدرات تحليل المخاطر
- إعادة تنظيم إدارة القروض
- تحديد الضمانات متصلة بحجم القروض وتطبيق معدلات الفائدة تتماشى مع تكلفة الموارد
- تطوير شبكته ومعاملاته النقدية

ثانيا: أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

تتمثل أهم الأهداف المسطرة من طرف إدارة البنك في المدين القصير والمتوسط فيما يلي: [1]

- تحسين نوعية وجودة الخدمات.
- تحسين العلاقات مع العملاء.
- توسيع وتنويع مجالات تدخل البنك كمؤسسة مصرفية شاملة.
- تطوير العمل المصرفي قصد تحقيق أقصى قدر من الربحية.

وبغية تحقيق تلك الأهداف قام البنك بتهيئة الشروط للانطلاق في المرحلة الجديدة التي تتميز بتحولات هامة نتيجة انفتاح السوق المصرفية أمام البنوك الخاصة المحلية والأجنبية، حيث قام البنك بتوفير شبكات جديدة ووضع وسائل تقنية حديثة وأجهزة معلوماتية، كما بذل القائمون على البنك مجهودات كبيرة لتأهيل موارده البشرية، وترقية الإتصال داخل وخارج البنك، مع إدخال تعديلات على التنظيمات والهياكل الداخلية للبنك بما يتوافق والمحيط المصرفي الوطني واحتياجات السوق، كما سعى البنك إلى التقرب أكثر من العملاء وهذا بتوفير مصالح تتكفل بمطالبهم وانشغالاتهم، والحصول على أكبر قدر من المعلومات الخاصة باحتياجاتهم، وكان البنك يسعى لتحقيق هذه الأهداف بفضل قيامة ب:

- توسيع نشاطات البنك فيما يخص التعاملات
- رفع حجم الموارد بأقل التكاليف
- تسيير صارم لخزينة البنك بالدينار والعملة الصعبة

المطلب الثالث: تقديم وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالة تيارت 541

يحتم المناخ الإقتصادي الجديد الذي تشهده الساحة المصرفية الجزائرية على بنك الفلاحة والتنمية الريفية أن يلعب دورا أكثر ديناميكية، وأكثر فعالية في تمويل الإقتصاد الوطني من جهة، وتدعيم مركزه

[1] معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة – تيارت-

التنافسي في ظل المتغيرات الراهنة، حيث سوف نتطرق في هذا المطلب إلى تعريف ومهام وهيكل بنك الفلاحة والتنمية الريفية.[1]

أولا: تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفيةBADR

هي الوكالة الرئيسية لتيارت"541" تقع في مركز المدينة بشارع الانتصار، تتربع على مساحة 410 متر مربع في مبنى مشكل من ثلاث طوابق.

تغطي الوكالة الرئيسية لتيارت نشاط تسع بلديات وتعد قطبا هاما لا يستهان به في تطوير النشاطات الفلاحية والصناعية بالمنطقة، شيد المبنى الذي يضم حاليا الوكالة في سنوات الأربعينيات من القرن الماضي وكان يضم مديرية الفلاحة في العهد الإستعماري، ثم تحول بعد الإستعمار إلى وكالة الصندوق التعاون الفلاحي، وبعد إنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية بتاريخ 13 مارس 1982، ثم ضم هذه الوكالة إلى هذا البنك وأصبحت ملكا له إلى حد الآن، حيث يضم إلى وكالته وكالة تيسمسيلت، ومن هان فإن البنك الفلاح والتنمية الريفية ممثل من طرف مديرية جهوية للإستغلال مقره بتيارت، وإحدى عشر (11) وكالة للإستغلال محلية، منها 08 في تيارت، و03 في ولاية تيسمسيلت، وهي مبنية في الجدول كالتالي:

[1]مقابلة شخصية مع مدير بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة – تيارت-

الجدول رقم(03-1): المديريات الجهوية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

رقم الوكالة	(م.ج.ا)ولاية تيارت	الترتيب الوطني	رقم الوكالة	(م.ج.ا) ولاية تيسمسيلت	الترتيب الوطني
01	تيارت	541	04	تيسمسيلت	544
02	الرحوية	542	08	ثنية الحد	548
03	فرندة	543	11	لرجام	551
04	مهدية	545			
05	السوقر	546			
06	قصر الشلالة	547			
07	تاخمرت	549			
08	مدريسة	550			
09	عين كرمس	548			

المصدر: بنك الفلاحة والتنمية الريفية ـ وكالة تيارت-

وبجدر أن عدد الوكالات المتواجدة في الدوائر الكبيرة للولايتين، مرشح للإرتفاع في المستقبل على اعتبار أن التنمية الفلاحية يعرف بالبرمجة الأولى منعطفا متسارعا.

ثانيا: مهام الوكالة

لكي تصل الوكالة إلى هدفها المنشود:

- تحاول تحقيق رغبة الزبائن بإرضائهم،
- والوكالة هي ممثل البنك فهي تربط الهيئة المباشرة بين البنك والمتعاملين معه،
- وهي المسؤول الأول عن القيام بالوظائف المصرفية مباشرة مع المتعاملين،

تتمتع الوكالة بقوانين تسيير محدد والمسموح بها وهي تشكل صورة البنك التي تضمن تطور مردودية رأس مالها التجاري، تتميز الوكالة بميزة التفاؤل، حيث تحاول استقطاب عدد من الزبائن إلى صناديقها،

وذلك عن طريق وضع كل إمكانياتها ومنتجاتها مع علاقاتها، مع الأخذ بعين الاعتبار خطورة أو شكوك خزينة المردودية تحقيق كل العمليات الخاصة للزبائن.

ثالثا: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة– تيارت–

في إطار تطبيقها لمخطط العصرنة، قامت الوكالة الرئيسية " بدر بتيارت" بتحديد هياكلها عن طريق تهيئة جديدة لأماكن الاستقبال والعمل.

الشكل رقم (03– 2): الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة –تيارت–

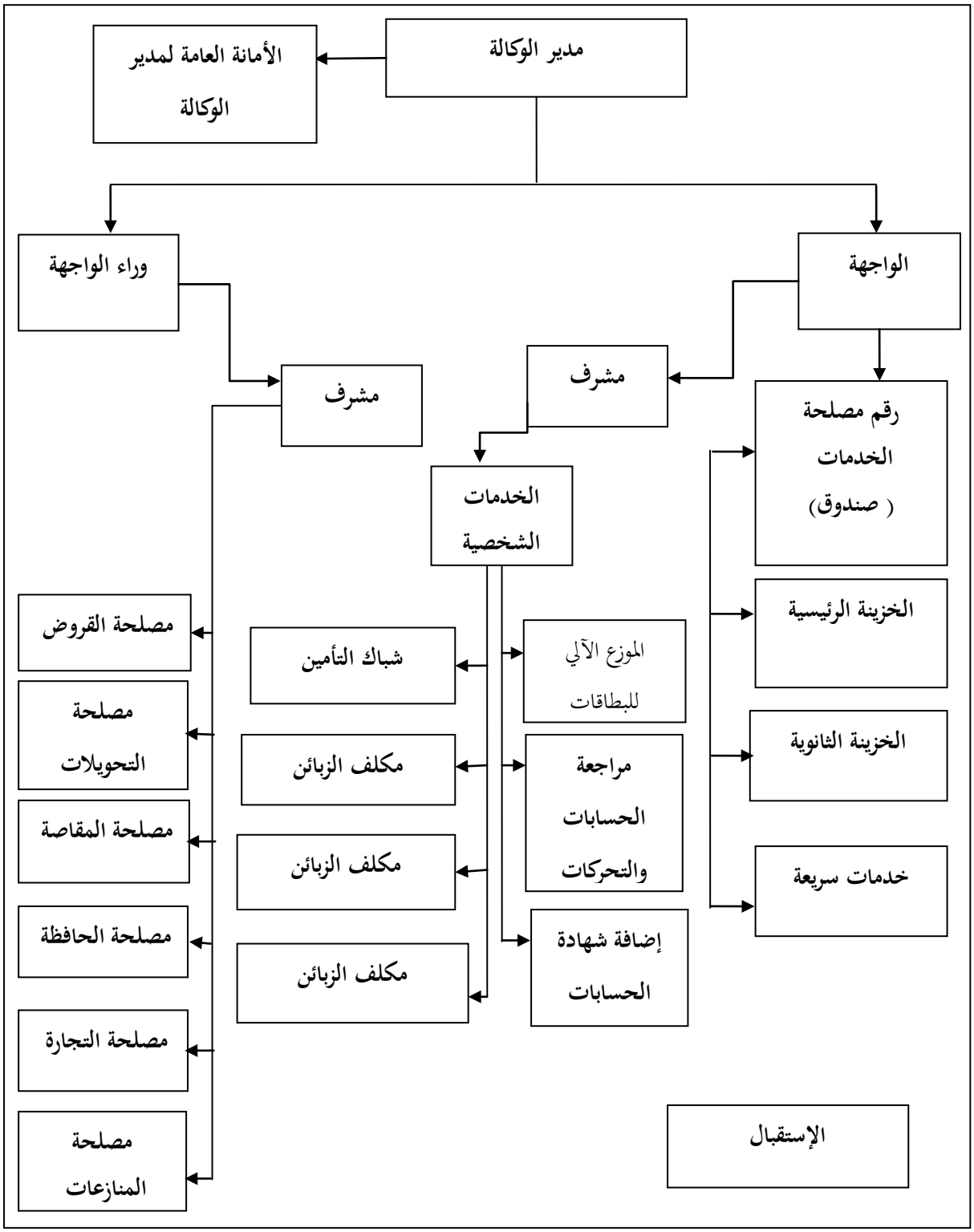

المصدر: معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة – تيارت–

المبحث الثالث: تمويل التجارة الخارجية بالإعتماد المستندي

يعتبر الإعتماد المستندي من الآليات الأكثر استعمالا في تمويل التجارة الخارجية وذلك طبقا لما جاء به قانون المالية الملحقة (2007) الذي نص على أن الإعتماد المستندي هو الوسيلة الوحيدة المستعملة في إطار عمليات الإستيراد، وسنتناول في هذا المطلب إلى إجراءات فتح الإعتماد المستندي والتوطين وكيفية فتح والتنفيذ والتسوية النهائية للإعتماد المستندي.

المطلب الأول: إجراءات فتح الإعتماد المستندي

كل إعتماد مستندي يفتحه البنك المحلي لإستيراد بضائع، ويعتبر لدى مراسل هذا البنك إعتماد تصديري، وكذلك فإن أنواع وكيفية مراجعة المستندات تكون واحدة.

وقد يطلب المراسل عند إرسال اعتماده البنك المحلي أن يخطر به المستفيد وأن يعززه له وتختلف مسؤولية البنك المحلي في الحالتين، ومن هذا المنطق تطرق إلى كيفية إختبار البنك لعملائه، ثم سير عملية فتح الإعتماد المستندي إلى غاية التسوية.

أولا: الشروط الواجب توفرها في العميل:

يتطلب الحصول على القروض بالنسبة للعملاء الإقتصاديين ثلاث شروط إجبارية هي: [1]

المؤهلات:

- **تاجر:** سجل تجاري
- **مقاول:** سجل تجاري مقاولة
- **فلاح:** بطاقة فلاح
- **شركة:** العقد التأسيسي لشركة

صفة التاجر:

فحسب المادة 21 من القانون التجاري كل شخص معنوي أو طبيعي مسجل في السجل التجاري فهو تاجر حتى إثبات العكس، فإن صفة تاجر نظر القوانين مضمونة، تضمن هذه المادة للأشخاص

[1] معلومات مقدمة من ذرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة – تيارت–

الطبيعيين أو المعنويين المسجلين في السجل التجاري كل الحقوق للقيان بكل الأعمال التجارية وتتوسع هذه الميزة لتشمل الخواص المقيدين في السجل التجاري من أصحاب المهن التقليدية.

الإشتراط الضريبي والشبه الضريبي:

تعتبر الحالة الضريبية للمتعامل الإقتصادي عنصرا هام لتحديد المخاطر المحتملة للبنك في صدد المتعاملون الاقتصاديون المؤهلون للحصول على القروض البنكية المحتملة يتوجب عليهم إظهار وثائق ضريبية وشبه ضريبية.

إعتماد السجلات التنظيمية:

تتطلب العمليات الإقتصادية ولأسباب مالية سجلات محاسبية قانونية وإنشاء كل سنة وثيقة محاسبية قانونية تمثل الحالة المالية الدقيقة للمؤسسة.

هذه الأخيرة تكون على شكل جزء تمثل للبنك المعلومة اللازمة للدراسة التحليلية المطبقة في إطار الحصول على القرض وعلى هذا الأساس يجب على المتعاملين الإقتصاديين الطالبين للقروض تزويد البنك على الأقل ب:

- الميزانيات وصورة الأصل للملاحق المكتوبة.
- نسخة من التقرير المالي.
- إضافة إلى كون العميل لديه المبلغ بالعملة الوطنية لتغطية العملية.
- كما يجب أن يكون للعميل قرض بالإمضاء للسماح له بفتح إعتماد ولديه رهن.

مرحلة معالجة الملفات:

حتى يحقق البنك من الأداء الجيد يقوم بمعالجة ملفات القرض بدقة والتي لا تقبل التأخير والوقت المستطاع من طرف البنك مع احترام وقت المعالجة وتبدأ دراسة الملفات إبتداءا من تاريخ طلب القرض من طرف الزبون حيث يقوم البنك في هذه المرحلة بـ:

- فحص المستندات
- تكوين ملف

1-الأخطار التي يتعرض لها البنك في مرحلة إجراءات الفتح:

أ- تهرب المصدر من إتمام الصفقة:

عند إتفاق الطرفين على الصفقة وقبل الإمضاء ينسحب المصدر ويترك الصفقة.

ب–ضمان الإعسار عن التنفيذ للصفقة:

المستورد عد إمضاءه للعقد التجاري النهائي للصفقة، يقوم بطلب ضماني مؤكد على إتمام المصدر للصفقة ويقدر هذا الضمان 5%.

ج– الخطر المالي:

وهنا يقوم البنك بدراسة الميزانيات المالية ورأس مال المؤسسة وعدم الدين.

د– الخطر القانوني:

مرتبط بالحالة أو الوضعية القانونية للمؤسسة وكذا بنوع النشاطات التي تمارسها، نوع النشاط شرعي أو غير شرعي من الناحية القانونية قبل أي عملية إستيراد وتصدير لا بد من التوطين.

المطلب الثاني: التوطين localisation

سوف نتطرق في هذا الطلب إلى تعريف التوطين وأنواعه :[1]

أولا: تعريف التوطين:

التوطين هو إجراء مسبق قبل البدء في تنفيذ عملية تمويل عقد تجاري مع الخارج، وهذا ما تنص عليه تنظيمات التجارة الخارجية، حيث يعتبر التوطين عملية إجبارية في التجارة الخارجية تستوجب القيام بعدة إجراءات محددة من طرف البنك المركزي.

كما أن إجراءات الفتح تبدأ بالتوطين الذي يعد الإجراء الأول حيث يقصد به إعطاء رقم الفاتورة يقدمها طالب فتح الإعتماد ومحصل عليها من المصدر.

وبعبارة أخرى يتم فتح ملف التوطين بحضور المستورد المواطن لدى بنكه مرفق بعقد تجاري أو كل الوثائق التي تحمل محله التي تكون في شكل فاتورة نموذجية facture proformaأو فاتورة تجارية حيث أن الفاتورة تكون مرفقة بطلب التوطين كما هو ظاهر وموجود لدي الوكالة، إذ يجب أن يتضمن مجموعة من المعلومات الضرورية والتي تتمثل في:

1. إسم المستورد.
2. النشاط الممارس.
3. رقم الحساب.

[1] معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة – تيارت–

4. الوكالة الفاتحة للإعتماد.
5. طبيعة البضاعة والكمية.
6. رقم التعريفة الجمركية.
7. سعر الوحدة.
8. مصدر البضاعة.
9. المبلغ بالعملة الصعبة.
10. طريقة التسديد وصلاحية الفاتورة.
11. توقيع الزبون.

وبهذا فإن طلب التوظيف يمكن ضمن هذه الوثيقة المبينة لكل المعلومات الهامة الموجودة على مستوى الوكالة .

ثانيا: أنواع التوطين

1. **عملية التوطين الإستيراد** DI: لا تتعدى ستة أشهر تنفيذ العملية التجارية.
2. **عملية توطين**DIP: المدة لا تزيد عن عام.

في حالة البضاعة المستوردة توجه للبيع على حالها ⟵ Quittance desimpôts

- يمضي على تعهد بعدم البيع:

1. في حالة البضاعة تستعمل كمواد أولية
2. في حالة بضاعة الإستثمار

ثالثا: رقم التوطين

بعد الإنتهاء من الإجراءات المختلفة بعد تقديم الطلب يعطي للعميل رقم التوطين وتثبت كل هذه الإجراءات في وثيقة خاصةLE FICHE CONTROLLويتضمن رقم التوطين:

- رقم الولاية + رقم البنك في ستة أرقام (140402).
- أربع أرقام للسنة (2020).
- رقم الثلاثي (1) من السنة.
- رقم ونوع العملية (العملية: 10 مواد أو نضع 40 للخدمات).
- 5 أرقام ترمز إلى الرقم التسلسلي الذي يعطى لكل عميل (00003).

- 3 الأرقام الأخيرة ترمز للعملة المتعامل بها: EUR

مثلا رقم التوظيف يكون كما يلي:

العملة	رقم العملية في الثلاثي	رقم العملية	الثلاثي	السنة 2020	رقم الولاية ورقم البنك
EUR	00003	10	1		140402

مع ختم البنك عليها وإمضاء رئيس المصلحة ومدير البنك

المصدر: معلومات مقدمة من رئيس مصلحة التجارة الخارجية بالوكالة BADR 541 بتيارت

وبهذا فإن الرقم يعرف العملية كاملة، حيث أن الملف يبقى لدى الوكالة لكي يتابع سير العملية حتى نهايتها وتكون أداة لفرض استمارة للمستورد وتكون متعلقة بالتوطين وتحمل تسمية بطاقة المراقبة كما ذكرنا سابقا la fiche contrôle هذه البطاقة تحمل البيانات التالية:[1]

- إسم الوكالة البنكية.
- رقم الشباك الموطن للعملية.
- مرجعيات المستورد.
- رقم ملف التوطين.
- مدة صلاحية العملية.
- إسم وعنوان المستورد.
- المبالغ المستعملة في العملية بالعملة الصعبة والعملة الوطنية.
- طبيعة البضاعة.

يتم ملئ الإستمارة من ثم تقديم الوثائق اللازمة لإتمام العملية، كما يتم تسجيل هذا التوطين في مصنف خاص Répertoire، كما أن هذا المصنف يتم مراجعته كل ثلاثي.

ولتنفيذ هذا التوطين:

- الإعتماد المستندي.

[1] معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة – تيارت –

- التحصيل المستندي.
- التحويل الحر.

المطلب الثالث: فتح الإعتماد المستندي والتنفيذ والتسوية النهائية

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى كيفية فتح الإعتماد المستندي والتنفيذ والتسوية النهائية.

أولا: فتح الإعتماد المستندي

يتم فتح الإعتماد المستندي وفق الخطوات التالية:

1- تتم عملية الإعتماد المستندي بناءا على طلب محدد من طرف العميل وفق النماذج الموجودة على مستوى الوكالة حيث يقدم منها ثلاثة نسخ توزع كما يلي:

- نسخة تسلم للمستورد (المعي بالأمر).
- نسخة تحتفظ بها الوكالة.
- نسخة توجه لمديرية عمليات التجارة الخارجية على مستوى المديرية المركزية للبنك لما أن المستورد عند إعداده لهذا الطلب ينبغي أن يكون مرفقا بالفاتورة الشكلية التي تم توطينها.

2- إن لب الفتح يحمل المعلومات التالية:

- طلب التوطين.
- إسم الوكالة البنكية.
- إسم المستورد.
- نوع الإعتماد المطلوب فتحه.
- قيمة الإعتماد.
- إسم البنك المراسل في الخارج.
- إسم المصدر.
- مدة صلاحية القرض.
- نوع الدفع ورقم الفاتورة.
- تعيين ميناء الإرسال وميناء الوصول.
- توقيع المستورد على الطلب.

بعدما يقوم البنك بتسجيل الإفتتاح وخصم من حساب العميل ما قيمته 103%من قيمة الصفقة، حيث تعتبر ال 03 %الإضافية عبارة عن المؤونة تستعمل لأجل تغطية تقلبات أسعار الصرف خلال مدة إجراء هذه العملية وكذا عمولة البنك التي تقدر ب 30000 كحد أدنى TVA المقدرة ب 17%.

وبعد إرسال الوثائق إلى المقر الرئيسي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، بنك BADR المركزي يقوم هنا البنك باختيار البنك الذي يمكن التعامل معه ليكون الوسيط بين المستورد والمصدر وهو البنك بنك المصدر، ويقوم هذا الأخير بإبلاغ عميله بأن الإعتماد قد فتح لصالحه وعند مطابقة الشروط المتفق عليها يقوم البنك المصدر بإشعار بنك المستورد وهنا تنتهي مرحلة الفتح.

3- الأخطار المتعلقة بمراحل فتح الإعتماد:

بالنسبة لهذه المرحلة فهي تتعرض لخطر القرض وهو المتمثل في خطر عدم التسديد وهذا يؤثر على سياسة البنك بتجميد رصيد العميل وذلك كما ذكرنا سابقا 103%.

ويبرز في هذه المرحلة خطر مهم جدا في المعاملات الدولية وهو خطر سعر الصرف فهو في تغير مستمر، فهمناك يقوم البنك BADR بحجز 3%كضمان لتقلبات سعر الصرف.

ثانيا: التنفيذ والتسوية النهائية

1. يقوم المصدر بتسليم البضاعة للناقل ويحصل على الوثائق التالية: [1]

- سند الشحن.
- الفاتورة التجارية.
- شهادة المنشأ.
- بويصلة التأمين.
- شهادة مراقبة النوعية.
- قائمة المطابقة.
- قائمة الطرود.
- قائمة التعبئة (بيان العمولة).

ويسلم هذه الوثائق إلى بنكه (بنك المصدر) الذي يرسلها إلى بنك المستورد قبل إنتهاء الآجال المحددة مرفقة بجدول الإرسال ليتم مراجعتها وبعدها يقوم البنك المستورد باستدعاء المستورد لإمضاء قبول تحويل

[1] معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة – تيارت-

قيمة الصفقة إلى المصدر، وبعدها يسلم البنك المستندات إلى المستورد الذي يتوجه بها إلى وكيل العبور لتلم البضاعة ويحصل على الوثيقة الجمركية التي يسلمها بدوره إلى البنك وبهذا تتم التسوية.

ملاحظة: إذا رغب أحد الأطراف بتعديل أو إلغاء الإعتماد لا يتم ذلك بموافقة جميع الأطراف في تعديل أو إلغاء الإعتماد لا يتم ذلك إلا بموافقة جميع الأطراف المتدخلة في العملية.

2. الأخطار المتعلقة بمرحلة التنفيذ:

أ- خطر التصنيع: إن هذا الخطر خاص بمرحلة التصنيع ويكون لأسباب تقنية أو مالية والمتمثل في عدم قدرة المصدر على إنتاج هذه البضاعة في الوقت اللازم (المتفق عليه).

ب- خطر إقتصادي: خاص بمرحلة الإنتاج والمتعلق بارتفاع الأسعار الداخلية لبلد المصدر، أي خطر إرتفاع أسعار المادة الأولية تلك البضاعة، وهذا في حالة سعر الصرف المتفق عليه ثابت.

ت- خطر عدم إرسال البضاعة: في الوقت المتفق عليه في العقد (أو أن البضاعة ليست بالمواصفات المطلوبة).

ث- الضمان للمستورد: متمثل في أن المستورد يحتفظ ب 5 %إلى 10% من مبلغ الصفقة حتى يسلم البضاعة بالمواصفات المطلوبة لكي يلغي هذا الضمان.

ج- خطر عدم وصول البضاعة سالمة في حالة شحن بحرا أو جوا:وتجد ضمان وصول البضاعة في عمليات التصدير للمحافظة وحماية البضاعة من مخاطر التي قد تتعرض لها (مخاطر طبيعية أو سياسية).

وختاما لهذه العملية فالشكل التالي يوضح المراحل التي تمر بها عملية تمويل بالإعتماد المستندي:

الشكل رقم:(03– 3): المراحل التي تمر به عملية تمويل بالإعتماد المستندي

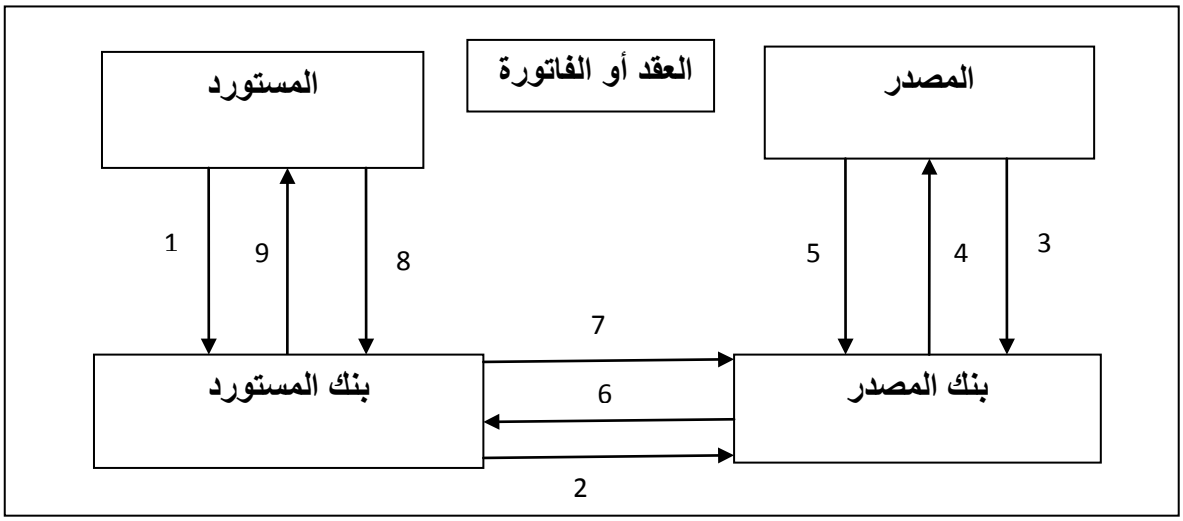

المصدر: معلومات مقدمة من طرف رئيس مصلحة التجارة الخارجية بوكالة Badr 541 بتيارت

1- طلب فتح الإعتماد لصالح المستورد.

2- إرسال بنك المستورد فتح الإعتماد المستندي إلى بنك المصدر.

3- إشهار بنك المصدر والتأكيد على فتح الإعتماد لصالحه.

4- من أجل إستلام البضاعة يجب على المصدر إعطاء دليل تصدير البضاعة إلى بنكه فتقدم لها كل الوثائق المطلوبة.

5- بعد التأكد بنك المصدر من صحة الوثائق التي قدمها هذا الأخير ومدى مطابقتها يقوم البنك بتسوية وضعيته المالية (تسديد مبلغ البيع).

6- بنك المصدر يسلم الوثائق إلى بن مستورد.

7- يقوم بنك المستورد بالتأكد من صحة الوثائق ومدى مطابقتها ومن يسوس الوضعية المالية لبنك المصدر (دفع المبلغ).

8- يدفع المستورد حقوق إلى بنك المستورد.

9- يسلم الوثائق إلى المستورد.

10- يستعمل المستورد الوثائق المسلمة من طرف البنك لإستلام بضاعته.

3. المتابعة المالية لسير عملية الإعتماد المستندي

عند طلب العميل لفتح إعتماد بالبنك فإن العميل يقوم في مرحلة التوظيف بدفع تكلفة التوطين المقدرة ب: 3000 دج بإضافة 17%أي ما قيمته 3510 دج وفي مرحلة فتح الإعتماد يقوم البنك بتجميد ما قيمته 103% من قيمة الصفقة من حساب العميل حسب سعر الصرف ذلك الوقت وتسديد تكلفة الإعتماد المقدرة ب 3000 دج بالإضافة إلى عمولة فتح الإعتماد وتقدر ب 0.025 في الألف من المبلغ وعند إستلام الوثائق والتحقق منها منطرف بنك المستورد يقوم البنك بتحويل مبلغ لبنك المصدر وذلك حسب سعر الصرف في ذلك الوقت وعمولة التحويل يحدده ينك : BADR فإن قيمة الصفقة حسب سعر الصرف أقل من 103% فإن المبلغ المتبقي يعاد للعميل قبل أن يستلم جميع الوثائق الخاصة بالبضاعة لكي يستلمها.

وفي حالة الأخرى أي قيمة الصفقة أكبر من 103% فالبنك يطالب العميل بتلك الزيادة ليتسلم الوثائق اللازمة.

نستطيع القول استنادا إلى الدراسة السابقة لهذا الفصل أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADRمن أهم البنوك التجارية الجزائرية بفضل سلسلة من الإنجازات والتطوير المستمر لهياكله إذ أنه لم ينقطع عن بذل جهود إتجاه زبائنه من القطاع العام أو الخاص، داخليا أو خارجيا لتوفير أحسن الخدمات باستعمال وسائل الإتصال، والمعالجة المتقدمة والآمنة والأكثر نجاعة لتحقيق الزيادة محليا ودوليا لا سيما قطاع التجارة الخارجية.

ومن خلال دراستنا لحالة تمويل التجارة الخارجية عن طريق الإعتماد المستندي بالتفصيل يمكننا القول أن هذه التقنية تحظى بإقبال واسع وكبير في عمليات تمويل التجارة الخارجية بسبب الثقة التي تخلقها هذه التقنية بين أطراف العقد التجاري إذ يضمن كل من المستورد و المصدر حقوقهما والإعتماد المستندي غير قابل للإلغاء ومؤكد في هذه الحالة يتم بتدخل بنكين بنك المستورد وهو بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك المصدر إنطلاقا من طلب التوطين البنكي، طلب فتح الإعتماد وتحقيق الإعتماد أي نفاذ هذه العملية.

خـــاتـمة

من خلال ما تطرقنا إليه في هذا الموضوع تعتبر التجارة الخارجية ذات أهمية كبيرة فهي تساعد في دفع التنمية الإقتصادية وكذلك تعتبر من محددات الإقتصاد وهذا ما جعلها تجلب اهتمام العديد من المفكرين والباحثين و الإقتصاديين، حيث إتضح لنا من خلال هذه الدراسة أن البنوك التجارية لها أثر إيجابي في تنمية الإقتصاد وتطويره من خلال تمويل عمليات التجارة الخارجية بإعتبار أن البنوك التجارية هي العصب الرئيسي لكل إقتصاد دولة وكذلك هي من مكونات الجهاز المصرفي ومحرك الأساسي للمبادلات التجارية الدولية حيث يبرز دورها في تمويل التجارة الخارجية في أنها تسعى إلى تسهيل وتنشيط حركة مبادلات التجارية الدولية بالنسبة لعمليات التصدير والإستيراد والسماح للمتعاملين بإختيار أفضل الطرق التي تسمح بتوسيع هذا النشاط الذي يقوم عليه تطور إقتصادي في أي دولة، وكذلك يبرز دورها في أن البنوك التجارية تقوم بمنح قروض لتمويلها سواء كانت قصيرة أو متوسطة أو طويلة الأجل عن طريق آليات وأساليب عديدة لتمويلها مثل الإعتماد المستندي الذي يعتبر من آليات التي تستخدمها البنوك في نشاطها لتمويل هذا النوع من النشاطات التجارية وما يميزه عن باقي الآليات في أن لديه مستندات معينة مثل سند الشحن والفواتير وتعهد البنك بدفع قيمة الإعتماد وكذلك إتمام الصفقة في أحسن ظروف.

ومن خلال دراستنا التطبيقية عن بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية تيارت توصلنا إلى أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية أحد أهم البنوك التجارية على المستوى الوطن، وتعد عمليات التجارة الخارجية ثاني أهم أنشطة البنك الرئيسية وتعتبر تقنية الإعتماد المستندي الطريقة الأحسن والأضمن في تمويل التجارة الخارجية.

إختبار صحة فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: بخصوص هذه الفرضية التي تنص على إختلاف آثار الانفتاح التجاري على البيئة والتنمية المستدامة بين الدول المتقدمة والدول النامية، وهذا ما تم تأكيده من خلال الدراسة أن مواقف الدول المتقدمة والدول النامية تتباين، بحيث أن الدول المتقدمة تركز على موضوع العلاقة بين السياسات التجارية والبيئية ومدى تطابق الإنتاج والصادرات مع المواصفات والمعايير البيئية، إذ أن توجهاتها لم تكتفي بفرض تدابير بيئية عادلة وإنما تعمل على فرض معاييرها البيئية الوطنية على غيرها من الدول المتعاملة معها، بينما تتخوف الدول النامية من الآثار السلبية للعمل بمعايير بيئية على القدرات التنافسية لقطاعاتها التصديريةفالدول النامية تخشى لجوء الدول المتقدمة إلى تطبيق اشتراطات ومتطلبات بيئية يمكن أن تعيق صادراتها ورغم تحفظ الدول النامية على إعتبارات البيئية إلى أنها اتفقت مع الدول المتقدمة على أهمية تحرير التجارة الخارجية من أجل التنمية المستدامة.

الفرضية الثانية: جاء فيها أن التجارة الخارجية تساهم في تشجيع الصادرات وتنمية الإستثمارات وتزويد البلدان بمختلف السلع والموارد، وهي فرضية مثبتة ومؤكدة إذ أن التجارة الخارجية تلعب دورا هاما في معظم إقتصاديات الدولية حيث توفر للإقتصاد ما يحتاج إليه من سلع وخدمات غير متوفرة محليا من خلال نشاط الإستيراد وتصريف ما لديه من فوائض السلع والخدمات المختلفة من خلال نشاط التصدير.

الفرضية الثالثة: وفيما يخص هذه الفرضية فإن الإعتماد المستندي يعتبر أداة دفع والتمويل والأكثر استعمالا لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة — تيارت– ويأتي بعده التحصيل المستندي، وهذا مايثبت صحة هذه الفرضية.

نتائج الدراسة:

توصلنا من خلال بحثنا إلى مجموعة من النتائج تتمثل في:

- تعتبر البنوك أهم متدخل في مجال التجارة الخارجية، حيث تتدخل كوسيط وممول لعمليات التجارة الخارجية كما أنها تخلق جو الثقة والضمان لدى المتعاملين الإقتصاديين.
- التجارة الخارجية هي مصطلح خاص بالصادرات والواردات السلعية والخدمات والهجرة الدولية لرؤوس الأموال، بمعنى آخر إنتقال رؤوس الأموال إلى مختلف دول العالم وذلك بالإعتماد على تقنيات عديدة منها التمويل الجغرافي وقرض المورد والتحصيل المستندي.
- تمويل التجارة الخارجية ضرورة ملحة لأي نظام إقتصادي، لذا ستلزم على الدول ترقية وتطوير قطاع التجارة الخارجية ودعم تمويلها.
- الإعتماد المستندي تقنية بنكية شائعة في تمويل التجارة الخارجية، يعمل على تمويل المعاملات الخارجية وتقليل درجة المخاطر بالإضافة إلى تقديم الحماية القانونية لأطراف التعامل.
- التوطين البنكي من الإجراءات الضرورية التي يفرضها بنك الفلاحة والتنمية الريفية في عملية الإعتماد المستندي.
- بنك الفلاحة والتنمية الريفية بنك رائد في عمليات تمويل التجارة الخارجية.

توصيات الدراسة:

- بما أن التجارة الخارجية تساعد على تنمية إقتصاد دولة وحتى يحظى هذا النوع من الأنشطة التجارية الإقتصادية على نطاق واسع يجب على الدولة والسلطات المعنية بمنح حوافز جزافية وتقليل من الضرائب المفروضة حتى يتسع بشكل قانوني وهذا ما يؤدي إلى التقليل من التهريب والتكاليف.

- العمل على التطوير والبحث في مجال الجهاز المصرفي وذلك لإيجاد آليات تتضمن تبسيط عمليات التمويل.
- إجراء دورات تكوينية للإطارات العاملة بالبنوك لتحسين الكفاءة وتأهيلها للعمل في نظام مصرفي يتأثر بتغيرات وتحولات إقتصاد السوق.
- ضرورة البحث عن وسائل بحث جديدة، أكثر سرعة ونجاعة.
- العمل على تطوير وتحديث تقنية الإعتماد المستندي في البنوك التجارية.

آفاق الدراسة:

إن الأهمية التي يحتلها قطاع التجارة الخارجية والدور الأساسي الذي يقوم به للنهوض بالاقتصاد الوطني تجعل من هذا الموضوع بحثا مقترحا للدراسات والبحوث أخرى مستقبلا ومنها ما توضحه العناوين التالية:

- أثر إستخدام البنوك التجارية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تمويل التجارة الخارجية خارجية.
- تمويل التجارة الخارجية في ظل العولمة.
- إستخدام الإعتماد المستندي في ظل التجارة الإلكترونية.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

الكتب :

1- رايس حدة، " دور البنك المركزي في إعادة تحديد السيولة في البنوك الإسلامية"، الطبعة الأولى، دار إيتراك، القاهرة، مصر، 2009، ص: 36- 37

2- محمد حسين الوادي وآخرون، " النقود والمصارف"، الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2016، ص: 106-107

3- محمد جمال علي هلالي، عبد الرزاق قاسم شحادة، " محاسبة المؤسسات المالية(البنوك التجارية وشركات التأمين)"، الطبعة الأولى، دار المناهج والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص: 3-4

4- عبد الغفار حنيفي وآخرون، " الإدارة الحديثة في البنوك التجارية"، دون طبعة، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 1991، ص: 25-26

5- سامر جلدة، " البنوك التجارية والتسويق المصرفي"، الطبعة الأولى، دار أسامة، عمان، الأردن، 2001، ص: 14

6- محمد مصطفي السنهوري، " إدارة البنوك التجاري"، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2013، ص: 34

7- كرم حداد، مشهور مذلول، " النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري"، بدون طبعة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005، ص: 147

8- محمد عبد الفتاح الصيرفي، "إدارة البنوك"، بدون طبعة، دار المناهج للنشر والتوزيع، 2015، ص: 34-33

9- الطاهر لطرش، " تقنيات البنوك"، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2003، ص: 9-10

10- أحمد محمد غنيم، " إدارة البنوك تقليدية الماضي وإلكترونية المستقبل"، الطبعة الأولى، المكتبة للنشر والتوزيع، المنصورة، مصر، 2007، ص: 17-18

11- مبروك حسين، " المدونة النقدية والمالية الجزائرية"، الطبعة الأولى، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، بوزريعة، الجزائر، 2004، ص: 67

12- سليمان بودياب، " إقتصاديات النقود والبنوك"، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1996، ص: 116-117

13- صلاح حسين، " البنوك ومخاطر الأسواق المالية العالمية"، الطبعة الأولى، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 2011، ص: 19

14- محمد إبراهيم عبد الرحيم، "إقتصاديات النقود والبنوك"، بدون طبعة، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2015، ص: 131

15- أسعد حميد العلي، "إدارة المصارف التجارية"، الطبعة الأولى، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص: 25

16- صبحي تادرس قريصة، أحمد رمضان نعمة الله، "إقتصاديات النقود والبنوك"، بدون طبعة، دار الجامعية، بدون سنة، ص: 138

17- محمود حسين الوادي وآخرون، "النقود والمصارف"، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2010، ص: 161

18- زياد رمضان، محفوظ جودة، "الاتجاهات المعاصرة في غدارة البنوك"، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006، ص: 54

19- عبد المطلب عبد الحميد، "إقتصاديات النقود والبنوك- الأساسيات والمستحدثات"، بدون طبعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009، ص: 181

20- محمود سحنون، "الإقتصاد النقدي والمصرفي"، الطبعة الأولى، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، عين باي، قسنطينة، الجزائر، 2003، ص: 78-79

21- ناظم محمد نوري الشمري، "النقود والمصارف"، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، 2010، ص: 152-153

22- السيد محمد أحمد السريتي، " التجارة الخارجية"، بدون طبعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص: 08

23- محمد أحمد الدوري، "في التجارة الخارجية"، الطبعة الأولى، دار شموع الثقافة، طرابلس، ليبيا، 07 ،2007

24- فطيمة حاجي، "المدخل إلى تمويل التجارة الخارجية"، بدون طبعة، المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2017، ص: 23

25- خالد وهيب الراوي، " العمليات المصرفية الخارجية"، طبعة ثانية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005، ص: 202

26- جمال جويدان الجمل، "التجارة الخارجية"، الطبعة الأولى، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، 2013، ص: 11

27- جمال جويدان الجمل، "التجارة الدولية"، الطبعة الأولى، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، ص: 23

28- نداء محمد صوص، "التجارة الخارجية"، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص:22

29- شقيري موسى وآخرون، "التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية"، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص: 66

30- يوسف مسعداوي، "دراسات في التجارة الدولية"، بدون طبعة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، بوزريعة، الجزائر، 2010، ص: 45

31- هيل عدمي جمل الجناني، "التمويل الدولي والعلاقات النقدية الدولية"، الطبعة الأولى، الأردن، عمان، 2014، ص: 21

32- سليمان ناصر، "التقنيات البنكية وعمليات الإئتمان"، بدون طبعة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2012، ص: 101

33- عبد العزيز قاسم محارب، "التنمية المستدامة في ظل تحديات الواقع من منظور إسلامي"، بدون طبعة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2011، ص: 165-168

قائمة المصادر والمراجع

المذكرات:

1- بوراس صالح، قاسمي عبد الرزاق، "دور البنوك في تمويل التجارة الخارجية"، رسالة ماستر، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الدكتور مولاي الطاهر، سعيدة، الجزائر، 2018-2019، ص: 14

2- بو الصوف سامية، بوقشور أمينة، "دور البنوك في تمويل التجارة الخارجية"، رسالة ماستر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، 2015-2016، ص: 40

3- زير مي نعيمة، "التجارة الخارجية الجزائرية المخطط إلى اقتصاد السوق"، رسالة ماجستير في التسيير الدولي، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر، 2010-2011، ص: 6

4- حكيمة سبع، " آليات تمويل التجارة الخارجية في ظل تقلبات أسعار الصرف"، رسالة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، 2014-2015، ص: 9

5- تسكران سفيان، "سياسة تمويل البنك الدولي وأثرها على الدول النامية"، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم تجارية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر، 2011-2012، ص: 5-6

6- قير نور الهدى، مزوار نور الهدى، "تقييم طرق تمويل التجارة الخارجية(دراسة مقارنة بين تقنية التحصيل المستندي والإعتماد المستندي)"، رسالة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2010، ص: 13-15

aa

الملاحق

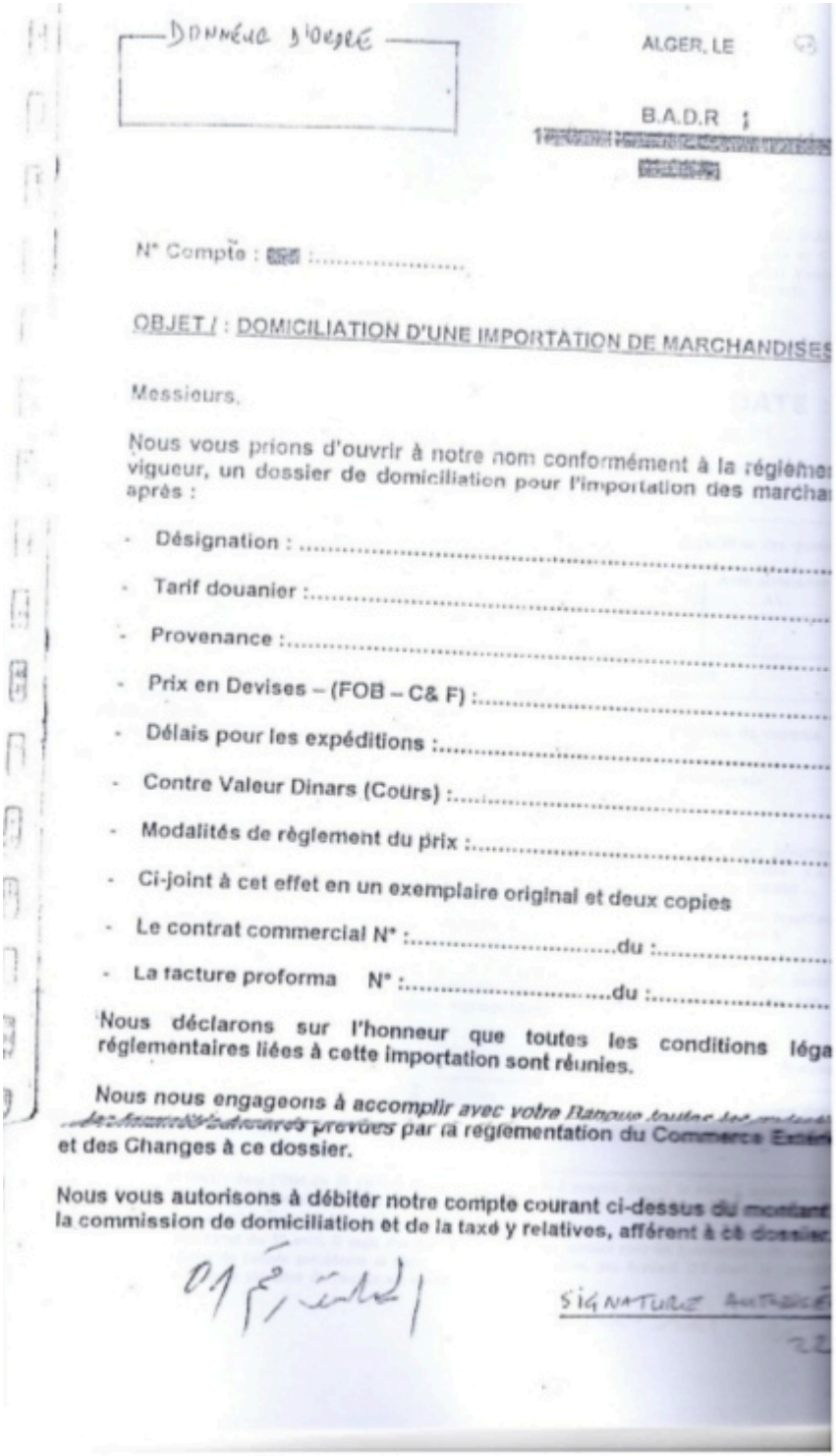

DONNÉES D'ORDRE

ALGER, LE

B.A.D.R

N° Compte : [redacted] .....

OBJET / : DOMICILIATION D'UNE IMPORTATION DE MARCHANDISES

Messieurs,

Nous vous prions d'ouvrir à notre nom conformément à la réglemen vigueur, un dossier de domiciliation pour l'importation des marcha après :

- Désignation : .....
- Tarif douanier : .....
- Provenance : .....
- Prix en Devises – (FOB – C& F) : .....
- Délais pour les expéditions : .....
- Contre Valeur Dinars (Cours) : .....
- Modalités de règlement du prix : .....
- Ci-joint à cet effet en un exemplaire original et deux copies
- Le contrat commercial N° : .....du : .....
- La facture proforma N° : .....du : .....

Nous déclarons sur l'honneur que toutes les conditions léga réglementaires liées à cette importation sont réunies.

Nous nous engageons à accomplir avec votre Banque toutes les ~~formalités~~ prévues par la réglementation du Commerce Exté et des Changes à ce dossier.

Nous vous autorisons à débiter notre compte courant ci-dessus du montant la commission de domiciliation et de la taxe y relatives, afférent à ce dossier.

01 Février

SIGNATURE AUTORISÉE

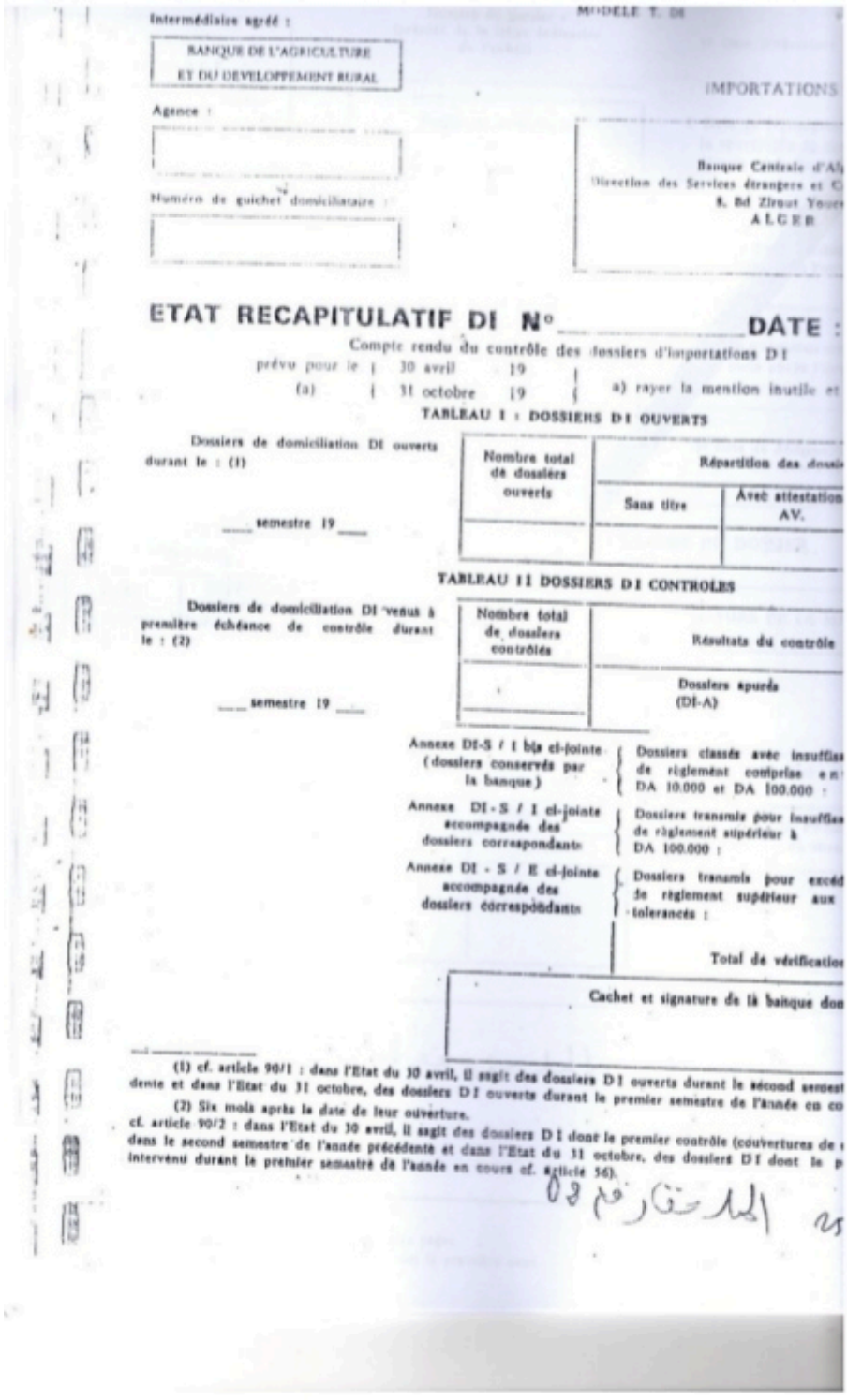

MODELE T. DI

Intermédiaire agréé :

BANQUE DE L'AGRICULTURE
ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

IMPORTATIONS

Agence :

Numéro de guichet domiciliataire :

Banque Centrale d'Al
Direction des Services étrangers et C
8, Bd Zirout Youc
ALGER

ETAT RECAPITULATIF DI N° _____ DATE :

Compte rendu du contrôle des dossiers d'importations DI

prévu pour le { 30 avril 19
(a) { 31 octobre 19

a) rayer la mention inutile et

TABLEAU I : DOSSIERS DI OUVERTS

Dossiers de domiciliation DI ouverts durant le : (1)

____ semestre 19 ____

Nombre total de dossiers ouverts	Répartition des dossi	
	Sans titre	Avec attestation AV.

TABLEAU II DOSSIERS DI CONTROLES

Dossiers de domiciliation DI venus à première échéance de contrôle durant le : (2)

____ semestre 19 ____

Nombre total de dossiers contrôlés	Résultats du contrôle
	Dossiers apurés (DI-A)

Annexe DI-S / I bis ci-jointe (dossiers conservés par la banque) { Dossiers classés avec insuffis de règlement comprise e DA 10.000 et DA 100.000 :

Annexe DI-S / I ci-jointe accompagnée des dossiers correspondants { Dossiers transmis pour insuffis de règlement supérieur à DA 100.000 :

Annexe DI - S / E ci-jointe accompagnée des dossiers correspondants { Dossiers transmis pour excéd de règlement supérieur aux tolérances :

Total de vérificatio

Cachet et signature de la banque dom

(1) cf. article 90/1 : dans l'Etat du 30 avril, il sagit des dossiers DI ouverts durant le second semest dente et dans l'Etat du 31 octobre, des dossiers DI ouverts durant le premier semestre de l'année en co

(2) Six mois après la date de leur ouverture.
cf. article 90/2 : dans l'Etat du 30 avril, il sagit des dossiers DI dont le premier contrôle (couvertures de dans le second semestre de l'année précédente et dans l'Etat du 31 octobre, des dossiers DI dont le p intervenu durant le premier semestre de l'année en cours cf. article 56).

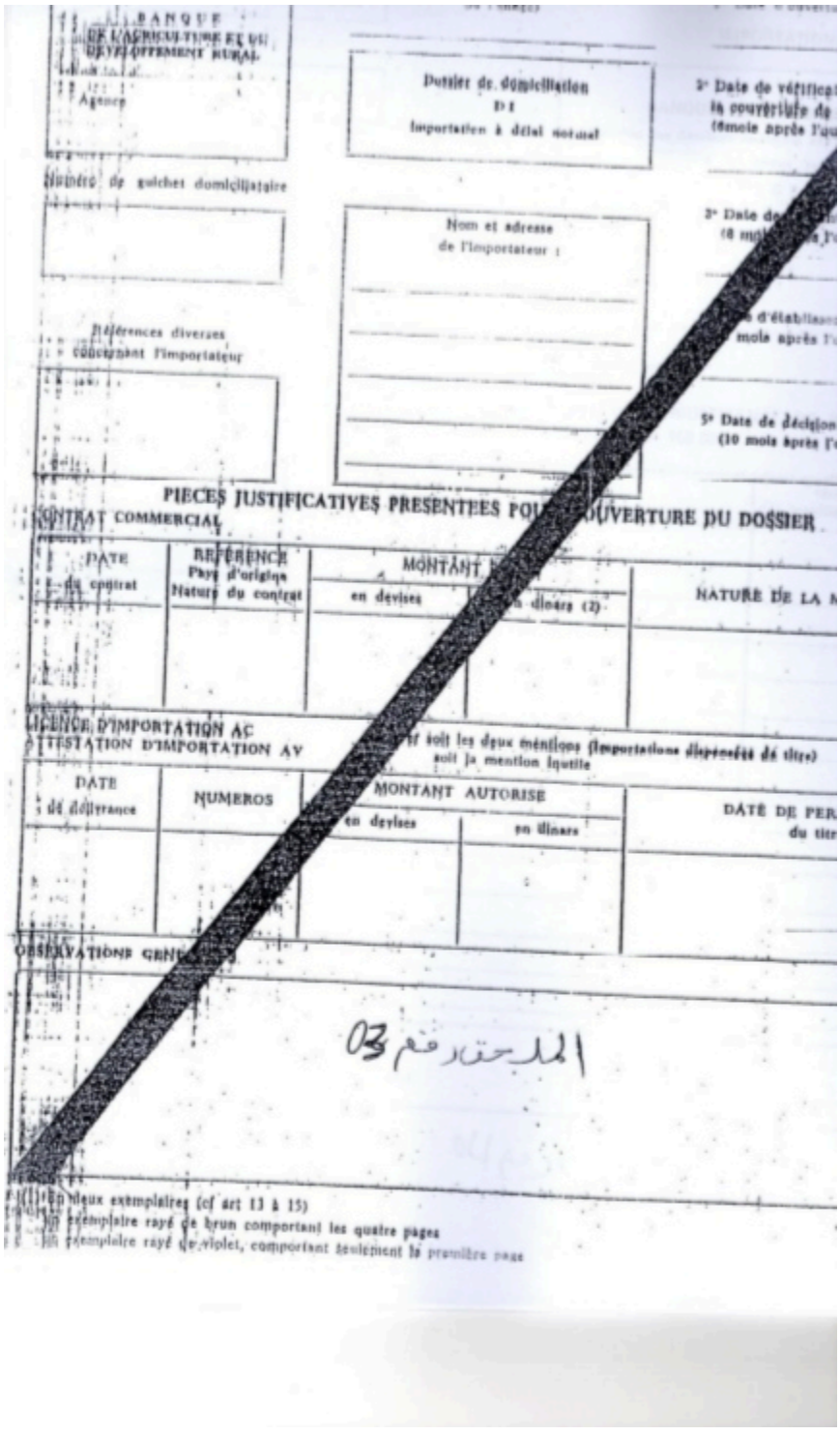

BANQUE
DE L'AGRICULTURE ET DU
DEVELOPPEMENT RURAL
Agence

Dossier de domicilliation
D I
Importation à délai normal

Numéro de guichet domiciliataire

Nom et adresse
de l'importateur :

Références diverses
concernant l'importateur

PIECES JUSTIFICATIVES PRESENTEES POU OUVERTURE DU DOSSIER

CONTRAT COMMERCIAL

DATE du contrat	REFERENCE Pays d'origine Nature du contrat	MONTANT en devises	MONTANT en dinars (2)	NATURE DE LA M

LICENCE D'IMPORTATION AC
ATTESTATION D'IMPORTATION AV
(Il doit les deux mentions (importations dispensées de titre)
soit la mention inutile

DATE de délivrance	NUMEROS	MONTANT AUTORISE en devises	MONTANT AUTORISE en dinars	DATE DE PER du tit

OBSERVATIONS GEN

03 الملحق رقم

(1) En deux exemplaires (cf art 13 à 15)
Un exemplaire rayé de brun comportant les quatre pages
Un exemplaire rayé de violet, comportant seulement la première page

Intermédiaire agréé

BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

Agence

Numéro de guichet domiciliataire

MODELE DI - S/I bis instruction n°

IMPORTATIONS

BANQUE CENTRALE D'ALGÉRIE
Direction des Services étrangers et Contrôle des Changes
8, Bd Zirout Youcef
ALGER

ANNEXE DI - S/I bis

à l'Etat récapitulatif DI n° .... du ....

IMPORTATIONS A DELAI NORMAL

LISTE DES DOSSIERS CLASSES (D I) COMPORTANT UNE INSUFFISANCE DE REGLEMENT COMPRISE ENTRE DA 10.000 ET DA 100.000

Numéros de domiciliation	Noms des Importateurs	Montant en D.A. des Insuffisances de règlement
	Nombre total / Montant total	

CA 1117

الملحق رقم 04

19

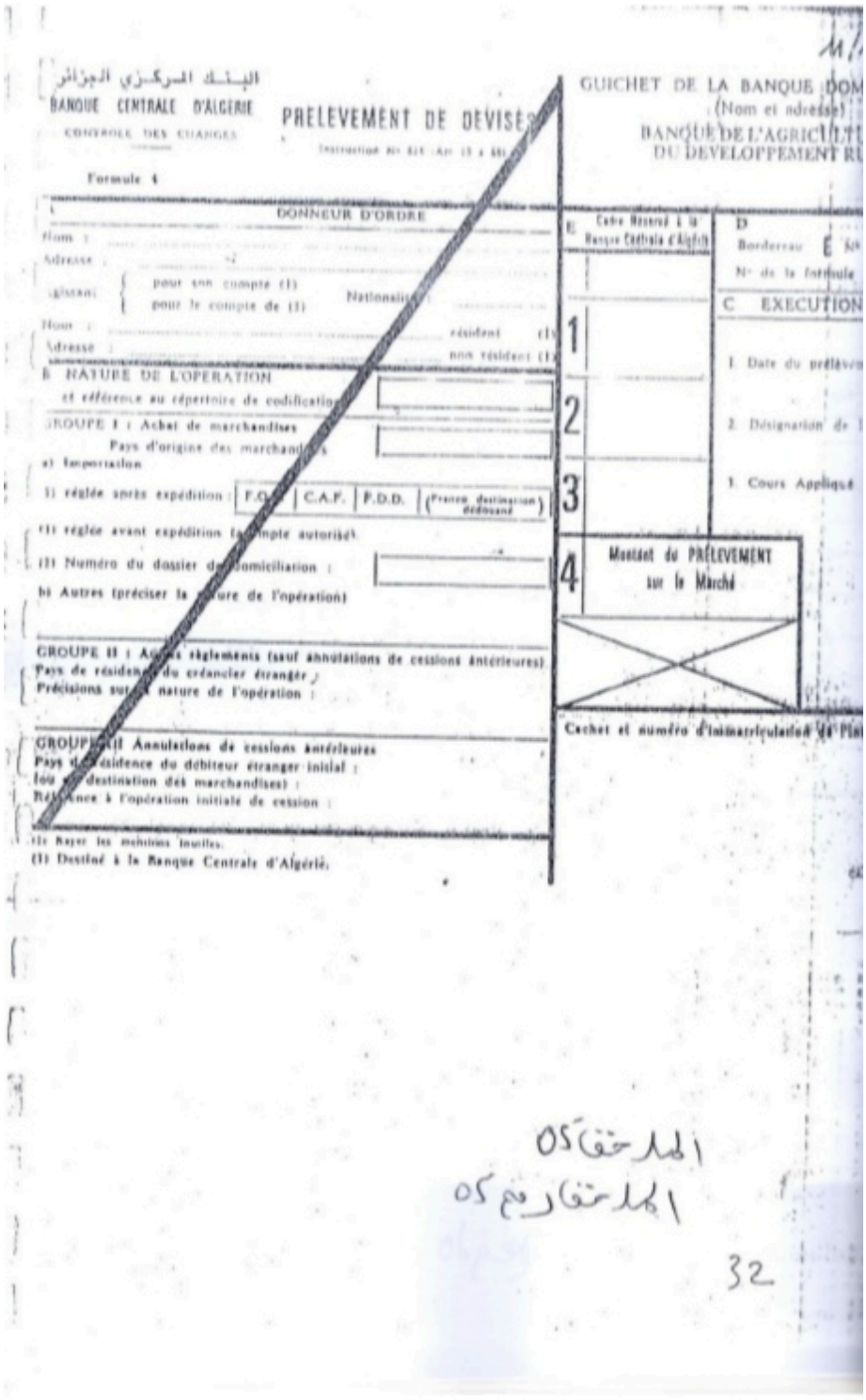

البنك المركزي الجزائر
BANQUE CENTRALE D'ALGERIE
CONTROLE DES CHANGES

PRELEVEMENT DE DEVISES

Formule 4

GUICHET DE LA BANQUE DOM
(Nom et adresse)
BANQUE DE L'AGRICULTU
DU DEVELOPPEMENT RU

A DONNEUR D'ORDRE

Nom :
Adresse :
pour son compte (1)
pour le compte de (1)
Nationalité :
Nom :
Adresse :
résident (1)
non résident (1)

B NATURE DE L'OPERATION
et référence au répertoire de codification

GROUPE I : Achat de marchandises
Pays d'origine des marchandises
a) Importation
1) réglée après expédition : F.O.B. | C.A.F. | F.D.D. (Franco destination) déboursé
(1) réglée avant expédition (acompte autorisé)
(2) Numéro du dossier de domiciliation :
b) Autres (préciser la nature de l'opération)

GROUPE II : Autres règlements (sauf annulations de cessions antérieures)
Pays de résidence du créancier étranger :
Précisions sur la nature de l'opération :

GROUPE III : Annulations de cessions antérieures
Pays de résidence du débiteur étranger initial :
(ou de destination des marchandises) :
Référence à l'opération initiale de cession :

(1) Rayer les mentions inutiles.
(2) Destiné à la Banque Centrale d'Algérie.

E Cadre Réservé à la Banque Centrale d'Algérie

1
2
3
4 Montant du PRELEVEMENT sur le Marché

Cachet et numéro d'immatriculation de l'Ag

D
Bordereau E
N° de la fiche

C EXECUTION
1. Date du prélèv
2. Désignation de
3. Cours Appliqué

الملحق 05
الملحق رقم 05

32

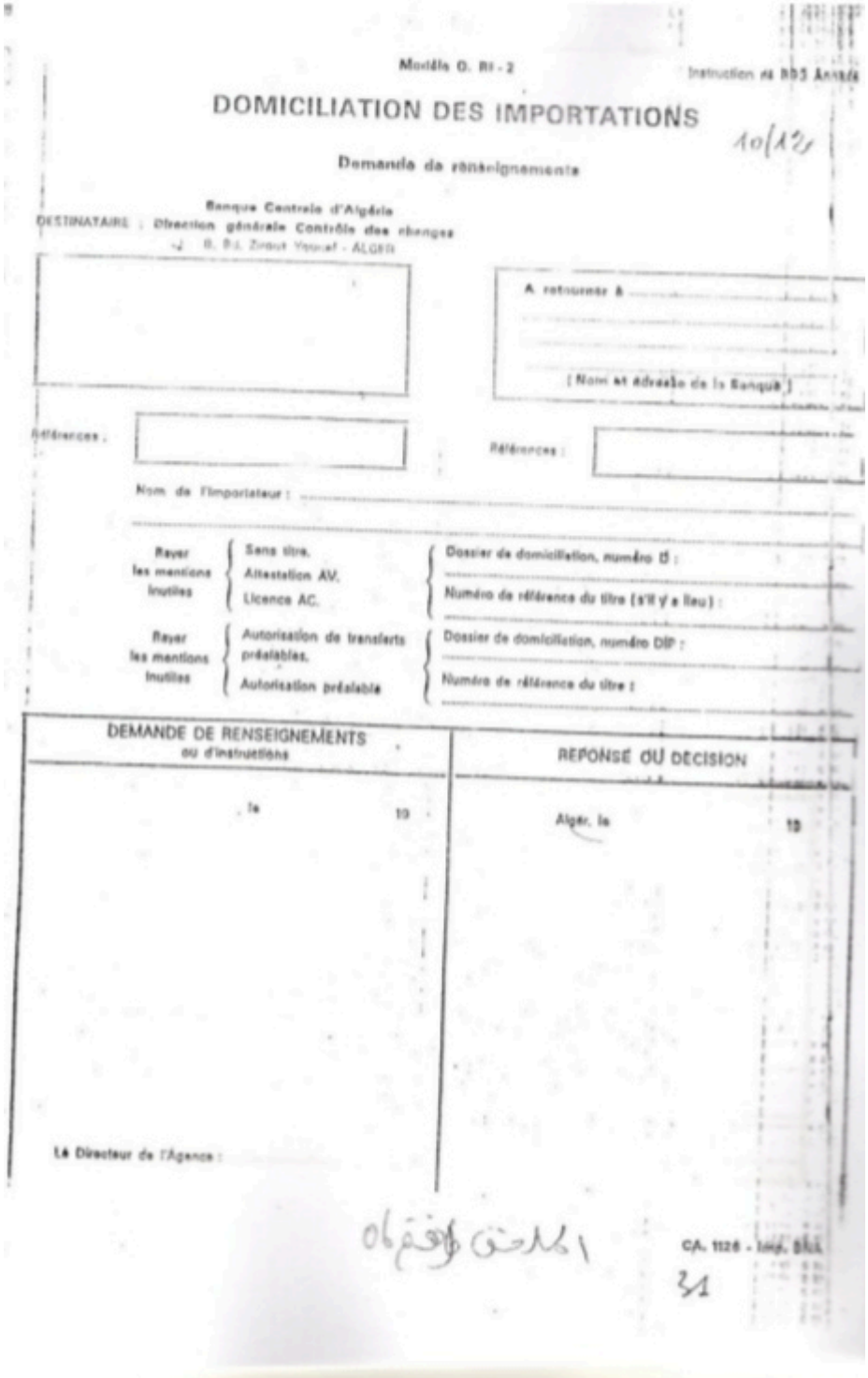

Modèle D. BI - 2

Instruction n° 103 Annexe

DOMICILIATION DES IMPORTATIONS

10/12/

Demande de renseignements

DESTINATAIRE : Banque Centrale d'Algérie
Direction générale Contrôle des changes
8, Bd. Zirout Youcef - ALGER

A retourner à .....
[Nom et Adresse de la Banque]

Références :

Références :

Nom de l'importateur : .....

Rayer les mentions inutiles { Sans titre. / Attestation AV. / Licence AC. } — Dossier de domiciliation, numéro D : ..... / Numéro de référence du titre (s'il y a lieu) : .....

Rayer les mentions inutiles { Autorisation de transferts préalables. / Autorisation préalable } — Dossier de domiciliation, numéro DIP : ..... / Numéro de référence du titre : .....

DEMANDE DE RENSEIGNEMENTS ou d'instructions	REPONSE OU DECISION
, le 19 .	Alger, le 19
Le Directeur de l'Agence :	

الملحق الموفق

CA. 1126 - Imp. SNI

31

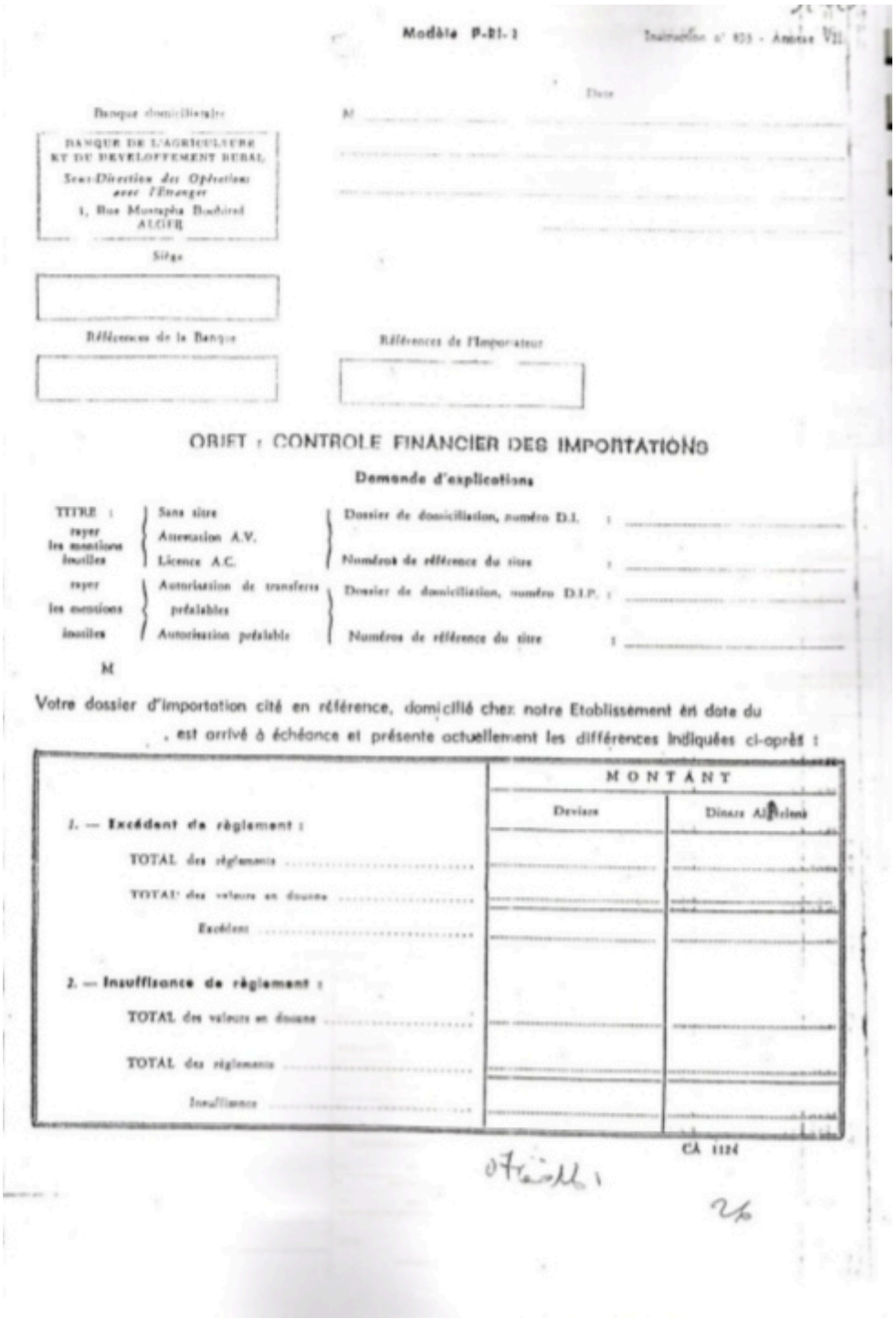

Modèle P-DI-1 Instruction n° 103 - Annexe VII

Date

Banque domiciliataire

M

BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL
Sous-Direction des Opérations avec l'Etranger
1, Rue Mustapha Bacha'ed
ALGER

Siège

Références de la Banque

Références de l'Importateur

ORIFT : CONTROLE FINANCIER DES IMPORTATIONS

Demande d'explications

TITRE : rayer les mentions inutiles — Sans titre / Attestation A.V. / Licence A.C.
Dossier de domiciliation, numéro D.I. :
Numéros de référence du titre :

rayer les mentions inutiles — Autorisation de transfert préalable / Autorisation préalable
Dossier de domiciliation, numéro D.I.P. :
Numéros de référence du titre :

M

Votre dossier d'importation cité en référence, domicilié chez notre Etoblissement en date du , est arrivé à échéance et présente actuellement les différences indiquées ci-après :

	MONTANT	
	Devises	Dinars Algériens
1. — **Excédent de règlement :**		
TOTAL des règlements		
TOTAL des valeurs en douane		
Excédent		
2. — **Insuffisance de règlement :**		
TOTAL des valeurs en douane		
TOTAL des règlements		
Insuffisance		

CA 1124

الملاحق

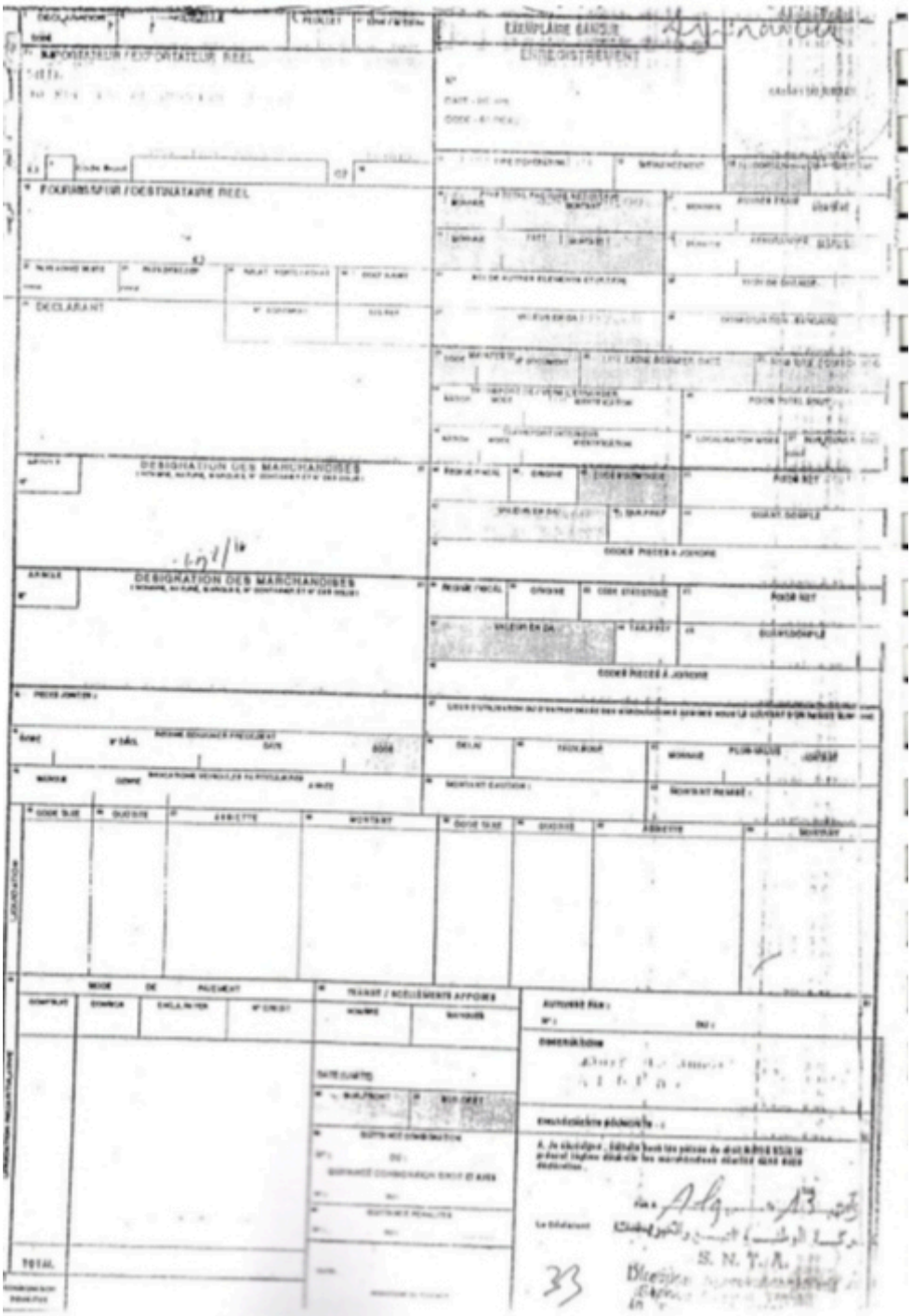

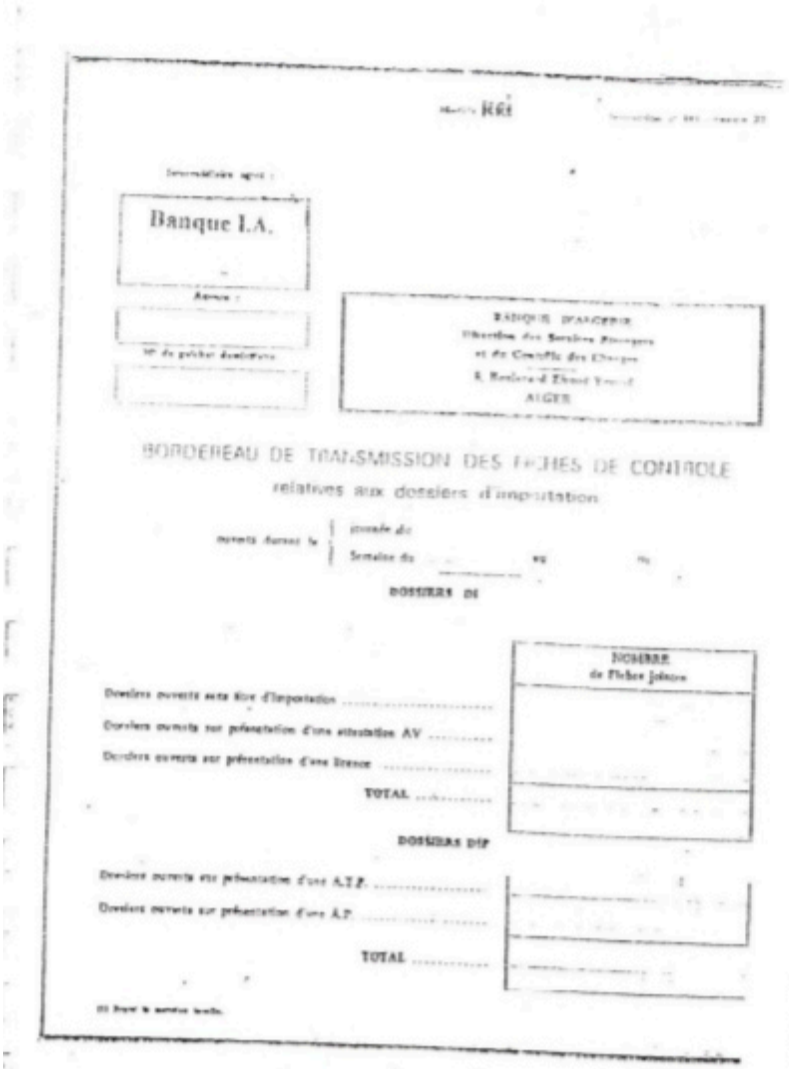

Banque I.A.

BANQUE D'ALGERIE
Direction des Services Bancaires
et du Contrôle des Changes
8, Boulevard Zirout Youcef
ALGER

BORDEREAU DE TRANSMISSION DES FICHES DE CONTROLE
relatives aux dossiers d'importation

DOSSIERS DI

	NOMBRE de Fiches jointes
Dossiers ouverts avec fins d'importation	
Dossiers ouverts sur présentation d'une attestation AV	
Dossiers ouverts sur présentation d'une licence	
TOTAL	

DOSSIERS DIP

Dossiers ouverts sur présentation d'une A.T.P.	
Dossiers ouverts sur présentation d'une A.P.	
TOTAL	

الملحق 03

24

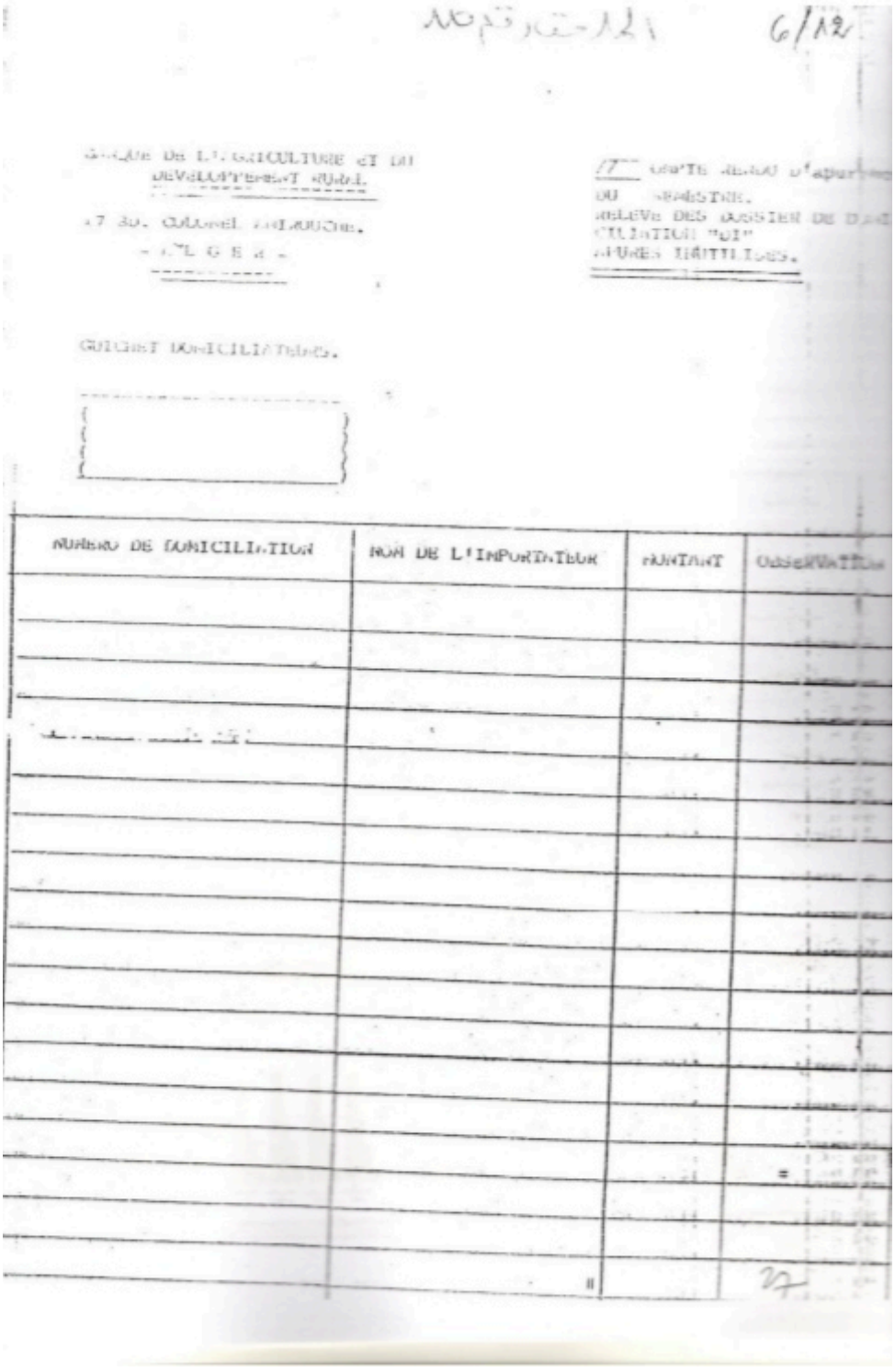

NUMERO DE DOMICILIATION	NOM DE L'IMPORTATEUR	MONTANT	OBSERVATION

ملخص

تلعب البنوك دورا أكثر عمقا وأهمية ضمن اقتصاديات الدول، فوجود نظام مصرفي يمكن الإعتماد عليه لا يزال مطلبا ملحا وحيويا بسبب أهمية الدور الذي يلعبه في مجالات الوساطة المالية كون أن التمويل يمثل حجر الزاوية لأية عملية تنموية، إن تنشيط التجارة الدولية وتحقيق التنمية المستدامة دائما على رأس أولويات أي بلد و للجزائر بشكل خاص، والجزائر تدرك أن أهمية تمويل تجارتها الداخلية والخارجية تكمن في خدمة مشاريع التنمية والخدمات والبنى التحتية، وتحقق بذلك تنمية مستدامة، وتبرز أهمية البنوك التجارية في تمويل التجارة الخارجية في فتح الإعتمادات المستندية لتمويل عمليات الاستيراد والتصدير مبرزتا بذلك دورها التنموي والاستثماري وعملها في تحفيز التنمية الإقتصادية والمستدامة من خلال العديد من الأدوات والمنتجات المصرفية.

الكلمات المفتاحية: تجارة خارجية، تقنيات تمويل التجارة الخارجية، تنمية مستدامة، بنوك تجارية، إعتماد مستندي.

Abstract:

Banks play a deeper role and importance in the economies of the countries, the existence of a banking system can be relied upon is still an urgent requirement and vital because of the important role
it plays in the areas of financial intermediation, the fact that the funding is the cornerstone of any development process. The revitalization of international trade and sustainable development is always a top priority for any country and Algeria in particular. Algeria and realize that the importance of internal finance and foreign trade lies in the development and services projects and infrastructure services : and achieve sustainable development so. Highlights the importance of commercial banks in foreigen trade finacing un opening letters of credit to finance operations
Impert and Export highlighted this developmental role and investment and its role in stinulating economic and sustainable development through a variety of tools and banking products.

Key words : Foreign trade, Foreign trade financing techniques, Sustainable development, Commercail banks, Letter of credit.